إيران الخفية

(Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic)

الشطرنج السياسي السري بجمهورية ولاية الفقيه

(تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية)

راي تاكيه

عرض وتعليق: مجدى كامل

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

إيـــران الخفيـة

الشطرنج السياسي

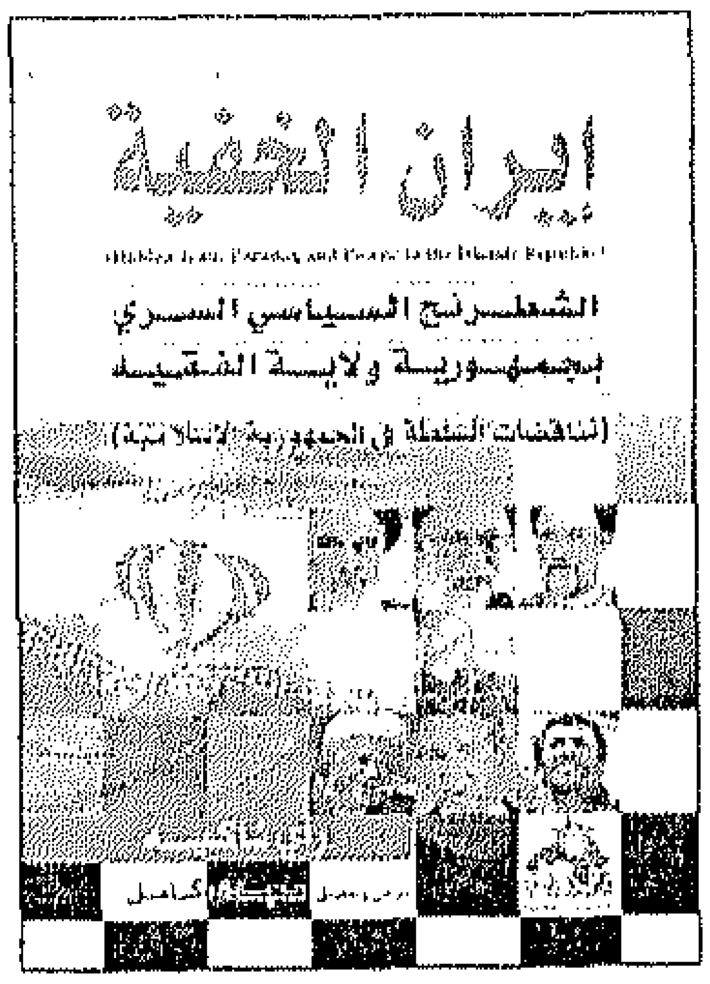

اسم الكتاب: إيران الخفية

اسم المؤلف: راي تاكيه

عرض وتعليق: مجدي كامل

المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٥١٣١/ ٢٠٠٧

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977-376-301-3

التنفيذ الفنى: أحمد وليد ناصيف

الإشراف الفنى: محمد وليد ناصيف

الإشراف العام: أ. أسعد بكرى كوسا

تطلب كافة منشوراتنا:

حلب: دار الكتاب العربى - الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين - ت: ٢٢٥٦٨٦٠

دمشق: مكتبة رياض العلبى - خلف البريد - ت: ٢٢٣٦٧٢٨

مكتبة الفتال- فرع أول - ت: ٢٤٥٦٧٨٦ فرع ثاني- ت: ٢٢٢٢٣٧٣

حقوق الطبع محفوظة

تحذير:
جميع الحقوق محفوظة لدار الكتاب العربى للنشر وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد اليكترونية أو نقله بأى وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أى نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

الطبعة الأولى
٢٠٠٧

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

URL: http://www.daralkitab.net

سوريا - دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودى هاتف: ٢٢٣٥٤٠١ ص.ب ٣٤٨٢٥ فاكس: ٢٢٤٧٢٩٧
مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تلفاكس: ٣٩١٦١٢٢
لبنان - تلفاكس: ٤٣٤١٨٦/ ٠٥ - تليفون: ٠٣/٦٥٢٢٤١ - ص.ب.٣٠٤٣ الشويفات
E-mail:darkitab2003@yahoo.com

إيران الخفية

الشطرنج السياسي الخفي بجمهورية ولاية الفقيه

(تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية)

(Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic)

تأليف: راي تاكيه

عرض وتعليق: مجدى كامل

الناشر

دار الكتاب العربي

دمشق - القاهرة

إهـــداء

لكل من يحاول معنا البحث عن الحقيقة الضائعة،
بعيداً عن الـروايات الرسمية، والـدعـايـات المغرضة،
والأحكام المسبقة، أهدي هذا الكتاب.

مجدي حسين كامل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

كان من الطبيعي والمنطقي أن يكون هذا الكتاب الرائع في بؤرة اهتمامنا كدار نشر عربية آلت على نفسها إلا أن تقدم للقارئ العربي وجهة النظر الأخرى باستمرار، اتفقنا مع صاحبها، أم اختلفنا معه. ومن هنا كانت قائمة إصدارات الدار عامرة بعشرات الكتب الأجنبية القيمة، التي تفتقت عنها عقلية مبدعيها في الخارج. ومن هنا أيضاً كان كتابنا هذا : " إيران الخفية : تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية ".

ويكمن السر في الاهتمام بهذا العمل في خطورة القضية التي يعالجها، وموضوعية التناول، بعيداً عن الدعايات الكاذبة، والروايات الرسمية المغرضة، سواء في الغرب بصفة عامة، أوالولايات المتحدة على وجه الخصوص.

ومما يضيف لهذا الكتاب أهمية كبرى هو شخصية مؤلفه راي تاكيه خبير الشؤون الإيرانية رقم واحد، وأهم مرجع فيما يتعلق بسياساتها. وتاكيه من المحللين الموضوعيين، الذين يتوخون الصدق، ويلتزمون الأمانة، في تناولهم للقضايا، التي يتصدون لمعالجتها، حتى وإن أغضب مسلكهم هذا الساسة الأمريكيين.

والكتاب له رسالة مهمة مفادها أن إيران لها وجهان أحدهما للتعامل مع العالم وهو معلن وظاهر، وآخر خفي وهو حقيقي ومستور لأهداف تتعلق بالتكتيكات السياسية، وأن هذا ما لا يفهمه الأمريكيون، وأن هذا أيضاً هو ما يجعلهم يتخبطون في تعاملهم مع هذه الدولة.

ويريد المؤلف أن يؤكد في رسالته أيضاً على أن المحافظين الجدد بزعامة الرئيس الأمريكي بوش سيقومون بكارثة مروعة لو جروا الأمريكيين والعالم لحرب جديدة في إيران.

ويرسم المؤلف سيناريو واقعيًا يرى أنه لا مناص من أن تتبعه أمريكا لإيجاد علاقة جديدة مع إيران تقوم على الشراكة الانتقائية، وليس على العداوات التقليدية.

كما يرسم المؤلف صورة حقيقية لأهم الشخصيات الرئيسية التي تدير إيران سواء في العلن أم في الخفاء.

الكتاب الذي أنت بصدد قراءته الآن - عزيزي القارئ - هومحاولة من مؤلفه الأمريكي راي تاكيه للإبحار في محيط هائج الأمواج، مترامي الأطراف، استطاع عبوره بواحدة من أعظم القصص التي تروي التناقض السياسي عندما يكون سلاح دولة لبلوغ ما تريد في غفلة من خصم لها غافل عن حقيقة ما يجري داخلها !!

هذا الكتاب..

تقديم

هذا الكتاب يتناول واحدة من أهم الأزمات الدولية، التي تشغل العالم الآن شرقه وغربه، بل وتهدد إذا ما خرجت الأمور عن نطاق السيطرة بكارثة تفوق تلك التي نشهدها في العراق. إنها أزمة إيران النووية، والموقف الأمريكي الذي يبدوالآن على طريق الإعداد لعمل عسكري ضد إيران يمكن أن يذهب بمنطقتنا العربية والعالم إلى حيث ما لا تحمد عقباه.

والكتاب لمؤلف أمريكي شهير هو راي تاكيه المرجع الأول في الغرب لكل ما يتعلق بالشؤون الإيرانية، والذي يعد أحد أقطاب مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، الذي لا يساير الركاب الرسمي، وإنما يقول من واقع خبرته الطويلة في متابعة الشأن الإيراني ما يمليه عليه ضميره، بغض النظر عما إذا كان ما يقوله سيغضب ساكني البيت الأبيض.

وما جعلنا نهتم بترجمة هذا العمل هوأنه الأول من نوعه، الذي يكشف النقاب عن حقيقة ما يجري في إيران، ويحل اللغز المبهم، الذي يحير العالم بسبب تناقض المواقف والسياسات الإيرانية، ويعطي تصوراً جديداً حول عملية توزيع الأدوار داخل السلطة في طهران، مع رسم صورة لأهم اللاعبين الأساسيين في ملعب السلطة هناك، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى آية الله خامنئي، والرئيس أحمدي نجاد، بالإضافة إلى الكشف عن خفايا المطبخ السياسي الإيراني.

الجديد أيضاً في هذا الكتاب هوفضحه لأخطاء السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة في التعامل مع إيران، وكيف ساهمت في حماية النظام المتشدد، دون أن تدري، وفي الوقت الذي تحاول فيه إسقاطه !!

يرى "راي تاكيه" في هذا الكتاب الصادر عن دار نشر "تايمز بوكس" الأمريكية، أن الأمر سيكون أسوأ بكثير جدا في حال نجاح المحافظين الجدد في الولايات المتحدة في جر الإدارة الأمريكية إلى مواجهة عسكرية مع إيران.

ومستندا إلى أبحاث ومعلومات موثقة حول العلاقات الأمريكية الإيرانية، يوجه الكاتب انتقادات لاذاعة للإدارة الأمريكية الحالية، ويرى أن السياسات الأمريكية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أساءت فهم التركيبة الإيرانية بشكل جيد، وبالتالي ارتكاب أخطاء كبيرة أحيانا أساءت لمستقبل العلاقات بين البلدين وعمقت جذور الكراهية تجاه السياسة الأمريكية.

ويبين المؤلف أن " الفهم الخاطئ لإيران كان يشمل أحيانا المبالغة في تقدير مدى استعداد الشعب الإيراني لتحمل الظلم والاضطهاد الرسمي، كما حدث في فترة حكم أسرة بهلوي التي أسقطها الشعب الإيراني في الثورة العارمة عام ١٩٧٩ ، وفي حالات أخرى، كانت تشمل المبالغة في تقدير مدى نفوذ المؤسسة الدينية في إيران، وعدم فهم طبيعة هذه المؤسسة بشكل واقعي، ويؤكد أن أمريكا لواختفت من علي الخريطة، لاخترع الإيرانيون أمريكا أخرى، لأن الإبقاء عليها كـ " الشيطان الأكبر " هو وسيلة المتشددين الوحيدة، للاحتفاظ بتأييد الداخل الغاضب من حكامه، بسبب ظروفه المعيشية المؤلمة، ولو زال هذا الخطر الخارجي لسقط النظام في لمح البصر!!

ويقول المؤلف يجب فهم إيران على أنها دولة تبحث عن نفسها وعن دورها، دولة كون الصراع فيها على أشده بين وعود الديمقراطية وتقاليد الخومينية.

ويحث المؤلف في النهاية الولايات المتحدة على النظر إلى فترة ما بعد الرئيس أحمدي نجاد، الذي يصفه بأنه لعبة في أيدي المرشد الأعلى على خامنئي، وأن انتخابه كان مطلباً ملحّاً للتيار المحافظ لقمع التيارات الإصلاحية والمعتدلة والليبرالية، وإلى بناء جسور حوار حقيقية مع زعماء هذه التيارات الرافضة للتطرف وتشدد النخبة الحاكمة في جمهورية ولاية الفقيه.

ويرى تاكيه أن هناك مجالا لإقامة علاقات "شراكة" بين إيران والولايات المتحدة، خاصة في الأمور التي تتلاقى فيها مصالح البلدين، مثل اشتراكهما في الحاجة إلى عراق مستقر ، ويخلص إلى القول إنه يجب التعامل مع إيران كما يتم التعامل مع الصين، بمعنى أنها دولة يمكن التنافس والتعاون معها في نفس الوقت.

هذا الكتاب ليس سوي محاولة جادة من مؤلفه لكشف ما يجري سواء داخل إيران، أو داخل أمريكا للوقوف علي طبيعة الخلل في الدولتين، وكيف أثر ذلك علي استمرار الأزمات بينهما دون نهاية، في الوقت الذي يقدم فيه روشتة لإصلاح هذا الخلل، واستئناف العلاقات الطبيعية بين طهران وواشنطون، وتجنيب العالم ويلات حرب جديدة ستضر أول ما تضر بمصالح إيران وأمريكا !

مجدي حسين كامل

1

الشطرنج السياسي الخفي !!

لا بد من طريق جديد تنتهجه أمريكا في تعاملها مع إيران، بدلاً من ذلك الذي يمكن أن يؤدي إلى المزيد من منازعات لا نهاية لها، وهذا هوما تريده إيران لأنه -ببساطة- يخدم مصالحها، ويحافظ على إبقاء الدولة مختبئة بعيدة عن الأعين، وهذا ما لا يفهمه الساسة الأمريكيون !!

سوء الفهم المتبادل

علي مدى أكثر من ربع قرن لم تظهر أي دولة من دول العالم تحدياً للولايات المتحدة، أو تستعصى علي الفهم من جانب الساسة الأمريكيين كما هو الحال بالنسبة لإيران. وقد ظلت الدولتان ، ولعقود من الزمان، تنظران إلى بعضهما البعض بعين الشك والريبة، مما جعل كل منهما تتلهف لاستباق النتائج، كلما اندلعت أزمة بينهما، لتصفع الباب - بعنف - في وجه الأخرى.

وقد تطورت حالة العداء المزمن بين البلدين فيما بين أزمة الرهائن عام ١٩٧٩ إلى الأزمة النووية الراهنة، بطريقة كارثية أصبحت تنذر بحرب أمريكية جديدة، لو حدثت ستكون كارثة مروعة للأمريكيين أولاً، الذين يذوقون الأمرين في العراق، ثم لدول الخليج، ثم للعالم بأثره، الذي يعتمد على نفط المنطقة، لإدارة عجلة اقتصاده وحياته بوجه عام.

وأنا أريد أن أسأل الأمريكيين : هل تعتقدون أن العراق بالنسبة لنا ورطة ؟.. انتظروا حتى يذهب بنا المحافظون الجدد، للحرب إلي المستنقع الإيراني . إن سوء تقدير الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحقيقة ما يجري داخل هذه الدولة، وجهلها بقواعد لعبة " الشطرنج السياسي الإيراني الخفي"، وليست تلك الرقعة التي تظهر على سطح الطاولة، وكذلك دور اللاعبين الرئيسيين فيها هو السبب الأول في عجزنا عن التعامل الصحيح معها.

فبعد أكثر من ٢٧ عاماً على قيام ثورتها تمثل إيران للكثيرين لغزاً محيراً يستعصى على الفهم، حيث توجد هوة سحيقة تفصل ما بين الظاهر والباطن.. المعلن والخفي.. بين الأقوال والأفعال، وسوف نحاول هنا حل هذا اللغز، أو فك

شراك هذا الفخ، الذي نصبه رجال الدين الإيرانيون للمسؤولين الأمريكيين في إدارة بوش، فساروا إليه بأقدامهم.

الأمر سيكون أسوأ بكثير جدا حال نجح المحافظين الجدد في الولايات المتحدة في جر الإدارة الأمريكية إلى مواجهة عسكرية مع إيران ، بعدما نجحوا في جرها إلي المستنقع العراقي. إنني أستطيع القول – وكلي ثقة – إن السياسات اللا مسئولة والغير واعية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، عانت جميعها – وبوضوح – من عدم فهم التركيبة الإيرانية كما ينبغي، وبالتالي ارتكاب أخطاء فادحة أساءت بقسوة لمستقبل العلاقات بين البلدين، وعمقت جذور الكراهية تجاه السياسة الأمريكية. إن الفهم الخاطئ لإيران كان سبباً أحيانا في المبالغة في تقدير مدى استعداد الشعب الإيراني لتحمل الظلم والاضطهاد الرسمي ، كما حدث في فترة حكم أسرة بهلوي، التي أسقطها الشعب الإيراني في عام ١٩٧٩. وفي حالات أخرى، كانت تشمل المبالغة في تقدير مدى نفوذ المؤسسة الدينية في إيران، وعدم فهم طبيعة هذه المؤسسة بشكل سليم.

لقد كان من الواجب فهم إيران على أنها دولة تبحث عن نفسها وعن دورها.. دولة الصراع فيها بين الفكر الإسلامي والسياسة الحزبية – بما في ذلك المنظمات الإصلاحية والديموقراطية" – وبين المصالح الوطنية البراجماتية مستمر وفي تصاعد، وحتى وإن بدا أن الانتخابات الرئاسية في إيران عام ٢٠٠٥ قد ضمنت صعود نفوذ التيار المحافظ، إلا أن سياسة المعارضة في الداخل لا تزال قائمة ومتفاعلة ونشطة .

من هنا كان من الواجب النظر إلى فترة ما بعد الرئيس أحمدي نجاد، وإلى بناء جسور حوار حقيقية مع المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، والذي يتمتع بنفوذ وسلطات واسعة، ومع وزارة الخارجية الإيرانية، خاصة وأن هاتين المؤسستين الهامتين لم تشاركا – علنا – في الهجوم القوي الذي شنه أحمدي نجاد على أمريكا وإسرائيل.

هناك مجال لإقامة علاقات "شراكة انتقائية" بين إيران والولايات المتحدة، خاصة في الأمور التي تتلاقى فيها مصالح البلدين، مثل اشتراكهما في الحاجة إلى عراق مستقر ، وحري بنا القول إنه كان يجب التعامل مع إيران كما يتم التعامل مع الصين، بمعنى أنها دولة يمكن التنافس والتعاون معها في نفس الوقت.

لقد طغت التصريحات غير الدبلوماسية المتبادلة على العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، والسبب الأساسي في ذلك هوسوء الفهم المتبادل بين الجانبين على مدى أكثر من ربع قرن، إذ أن الفشل في إدراك وفهم النظام الإيراني كان ولا يزال هوالطابع الغالب على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بمختلف توجهاتها، ولم يكن حكرا فقط على حكومة الرئيس بوش.

فمنذ قيام الثورة الأصلية عام ١٩٧٩، وحتى المواجهة الأخيرة حول برنامج إيران النووي، فشلت أمريكا فشلاً ذريعاً في فهم حقيقة طبقة رجال الدين الحاكمة في إيران.

إن عدم الفهم هذا هوالسبب وراء تأزم العلاقات بين واشنطن وطهران، وبدا من الصعب أن تتخلى الولايات المتحدة عن الصورة المغلوطة لديها عن النظام السياسي الإيراني، وتتعرف عليه من جديد في صورته الحقيقية، لكي تتعامل معه بشكل أكثر فاعلية، وتتوقف عن التصرفات والتصريحات، التي تأتي بنتائج عكسية.

إن وصف الرئيس بوش للنظام الحاكم في إيران بأنه نظام سلطوي يقوم من خلاله رجال دين غير منتخبين بفرض إرادتهم على الشعب هووصف غير دقيق وغير صحيح، إذ أن إيران تشهد حراكا سياسيا مستمرا وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون خاضعة لنظام سلطوي جامد. فالمؤسسات المختلفة ونتائج الانتخابات الشعبية والفصائل السياسية تلعب دورا واضحاً في الحياة السياسية الإيرانية. كما أن حدة الجدل المستمر تشتد داخل البرلمان الإيراني، وداخل مؤسسة الرئاسة، وفي وسائل الإعلام، بين مختلف التيارات السياسية والفكرية، للحصول على القوة

السياسية والنفوذ، في ظل ثقافة سياسية تعتمد على التنافس الحاد، وهذا التفاعل المتواصل والشد والجذب بين مختلف التيارات والمؤسسات، هوالذي يحدد التوجهات والسياسات الإيرانية.

وإيران اليوم ليست سوى دولة تبحث عن هوية، دولة تتقلب بين وعود الديمقراطية وبين تقاليد الرجعية. وعلى الرغم من جميع نوبات فشل الحركة الإصلاحية، التي قادها الرئيس محمد خاتمي، إلا أن وصولها السلطة في انتخابات عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١ جعل من المستحيل تحويل إيران إلى دولة سلطوية صارمة، فالدعوة إلى التمثيل السياسي وحكم القانون والمحاسبة والمساواة، كلها حولت المواطن الإيراني العادي من متفرج سلبي على سياسات رجال الدين، إلى عنصر فعال من أجل التغيير.

ولعل أحد الأمثلة الصارخة لهذا الجهل، هوعدم تقدير قدرة الإيرانيين على تحمل القمع في الداخل - كما حدث إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي - حيث كان رد فعلهم بطيئاً للغاية، وتطلب الأمر سنوات طويلة، حتى يعلنوا الثورة على النظام وإسقاطه في عام ١٩٧٩.

شهر العسل المستحيل

ومن هذه الأمثلة أيضاً سوء فهم وتقدير قوة "الأصولية الدينية" وسطوتها، وكيف تجيِّش الإيرانيين لتحمل "ضغوط الخارج" مهما كانت رهيبة، بل وتعمد أنظمتهم الراديكالية الحاكمة لخلق صراعات مميتة مع الغرب للحفاظ على مواقعها، ويؤكد أنه لواختفت أمريكا من على الخريطة لاخترع النظام الإيراني أمريكا جديدة حتى لا يعجل بسقوطه إذا ما عاشت البلاد شهر عسل واحد مع الخارج.

ومن هنا فليس أمام المحافظين المتشددين إلا التصعيد.. ثم التصعيد.. ولا غير

إلا التصعيد.. ومن هنا أيضاً يبتهجون بأية تصريحات عدائية للرئيس الأمريكي الجاهل بالواقع وغير الواعى لما يجري داخل هذه الدولة ، واستغلالها لمصلحتهم، لتضخيم الخطر الخارجي، والرد بأقصى درجات العنف !!

ومن أخطر الأمثلة الصارخة على سوء الفهم من جانب الأمريكيين هوعدم وضعهم ثورة الخوميني في إطارها الحقيقي، وتقييم الساسة الأمريكيين لها كما يجب !!

فالثورة في إيران عام ١٩٧٩ لم تكن ثورة إسلامية بالدرجة الأولى على الرغم من أن الشخصية التي تزعمتها كانت هي الإمام الخميني ذوالتوجهات الإسلامية. فقوة الخميني من الناحية السياسية تتمثل في أنه استطاع التوفيق والجمع بين التيارات الفكرية والإيديولوجية المختلفة والطبقات الاجتماعية في إيران واستغلال غضبها المشترك على سياسات النظام الملكي إبان حكم الشاه سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في مجال السياسة الخارجية والعلاقة مع الولايات المتحدة، حتى إن الخميني كان يستخدم عبارات وشعارات في خطاباته مشابهة لتلك التي كان يستخدمها الاشتراكيون فيما يتعلق بالتباين بين الطبقات وأخرى كان يستخدمها معارضوالإمبرالية عندما يتعلق الأمر بقضية التحرر من الهيمنة الاستعمارية، كل ذلك بهدف إيجاد القبول لدى مختلف الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية آنذاك في إيران. ويقول الكاتب إن الثورة في إيران كانت ثورة خليط من رجال الدين والليبراليين والتقدميين وغيرهم من التيارات، غير أن الإمام الخميني استغل النزاعات الخارجية لتكريس السلطة في يده وفي يد الموالين له من بعده، إذ أنه استغل أزمة الرهائن الأمريكيين أواخر عام ١٩٧٩ ونشوب الحرب مع العراق في الثمانينيات لتقويض دور منصب رئاسة الجمهورية الذي كان يتولاه بني صدر وتبني تعديلات دستورية تقوض المؤسسات الديمقراطية في البلاد مثل منصب الرئاسة والبرلمان وتعزز صلاحيات رجال الدين المحافظين.

إن أخطر مظاهر سوء الفهم لدينا كأمريكيين هوتعاملنا مع إيران ككيان أحادي متجاهلين حقيقة وجود تعددية فكرية وسياسية في إيران. فإلى جانب المثقفين الذين يدعون إلى حرية التفكير والرأي والنساء الساعيات إلى التحرر والطلبة التقدميين والطبقة المتوسطة المقهورة والتيارات الديمقراطية هناك اختلافات حتى داخل المؤسسة الدينية في إيران. إذ أن طبقة رجال الدين الحاكمة تنقسم بدورها إلى ثلاثة اتجاهات فكرية تتصارع فيما بينها باستمرار وتتنافس بشدة على السلطة وتحديد سياسات الجمهورية الإسلامية، فهناك فئة المحافظين المتشددين التي تشمل رجال الدين الذين عاصروا الثورة الإسلامية وزعيمها آية الله الخميني ومن بينهم المرشد الأعلى أية الله علي خامنئي بالإضافة إلى الجيل الجديد من المحافظين ومن بينهم الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد وهم تلاميذ الخميني المؤمنين بأفكار الثورة الإسلامية والذين يريدون العودة إلى جذور الثورة وفرضها من جديد لتصحيح ما يعتبرونه بالعيوب والتراجع الذي شاب الأمة الإيرانية بسبب جهود الإصلاحيين ودعاة الديمقراطية. أما الفئة الثانية من طبقة رجال الدين الحاكمة في إيران هي الطبقة العملية أو البراغماتية والتي يمثلها الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني والتي تعتمد مبدأ الواقعية السياسية وتعمل على إدخال إصلاحات سياسية في البلاد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحسين علاقات إيران بالولايات المتحدة وباقي الدول الأخرى. كما أن الطبقة الثالثة هي طبقة رجال الدين الإصلاحيين والتي تتمثل في حركة الإصلاح التي يتزعمها الرئيس السابق محمد خاتمي وتهدف إلى حوار الثقافات وتبني المبادئ الديمقراطية وتعزيز مؤسسات الدولة وتحديد سياسات البلاد بناء على إرادة الشعب وهوما يمثل تهديدا بالنسبة للمحافظين المتشددين لأن من شأن ذلك إضعاف المؤسسات غير المنتخبة التي تضمن التمسك بأفكار الثورة الإسلامية وإيجاد الأسباب

لفرضها ومن بينها منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يعتبر أعلى سلطة في البلاد وكذلك مجلس صيانة تشخيص الدستور الذي يسيطر عليه المحافظون ويعمل على مراقبة مدى دستورية القوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية وعن البرلمان.

وهنا تكمن عبقرية الإمام الخميني الذي استطاع بدهائه في الثمانينيات تبني تعديلات دستورية تقضي بفرض تركيبة سياسية معينة تضمن استمرار الجمهورية الإسلامية في إيران، وتلك التركيبة توفق بين فسح المجال أمام التطلعات والمبادئ الديمقراطية (من خلال وجود مؤسسات الدولة وإجراء الانتخابات) وبين روح وأفكار الثورة الإسلامية التي تعتمد على الالتزام بالمبادئ الدينية الإسلامية والهوية القومية الإيرانية من خلال وجود مؤسسات كمنصب المرشد الأعلى ومجلس صيانة تشخيص الدستور غير المنتخب تعمل على مراقبة واحتواء تلك التطلعات الديمقراطية حتى لا تخرج عن الإطار المسموح به.

ولكي يتم فهم إيران لابد من التوقف عند منظور إيران للتحديات والتهديدات التي تواجه أمنها القومي، فإيران تنظر إلى العالم من منظور أيديولوجي فتقسم العالم قسمين هما عالم الشر أو المستكبرين وتقوده الولايات المتحدة وعالم الخير أو المستضعفين وتقوده الثورة الإسلامية في إيران.

وبالنسبة لدول الجوار العربية الخليجية فترى إيران أنه يتعين على هذه الدول الاعتراف بـ"فارسية الخليج"، وقبول إيران كقوة مهيمنة، أو فرض هذا كأمر واقع بالقوة.

وقد مرت إيران بمراحل تحول هائلة غابت عن أذهان الأمريكيين، والمشكلة ربما كانت تكمن في سرعة التحول من مرحلة إلى نقيضها ثم العودة إليها قبل الانتقال إلى مرحلة أخرى مما أربك الحسابات السياسية وخاصة لفريق الرئيس بوش.

المرحلة الأولى التي بدأت قبل ٢٧ عاماً كانت عبارة عن مرحلة "الثورية المتطرفة"، التي قادها الزعيم الراحل آية الله الخميني ثم جاءت مرحلة ثانية أسماها تاكي بـ"البراغماتية الثورية" ويمثلها علي خامنئي وأكبر هاشمي رافسنجاني حيث تحول الزعماء إلى انتهازيين ونفعيين يركبون الثورة لتشديد قبضتهم على السلطة وتعزيز مواقعهم في الحكم وتحقيق مصالح خاصة. ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهي العودة إلى مرحلة "الثورية المتطرفة" على أيدي الرئيس الحالي أحمدي نجاد.

إيران دولة مختطفة !!

وحري بنا القول أن رجال الدين قد تمكنوا من اختطاف إيران منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة الإسلامية، وحولوها إلى دولة بوليسية، وتحت دعاوى حماية البلاد من أعداء الثورة، الذين نجحوا في تحويلهم - فيما بعد - لأعداء الإسلام، فأحكموا قبضتهم على السلطة، وللأسف ساعدناهم كأمريكيين بمواقفنا الغبية في الترويج لأكاذيبهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه : أي خطر تتعرض له إيران ؟.. الإجابة : لا خطر، وخاصة بعد زوال نظام صدام، وانشغال الأمريكيين بحربهم الخاسرة في العراق، وبعد إسرائيل جغرافيّاً عنها، واستحالة أن تقدم على عمل عسكري ضدها، وأول من سيمنعها هم الأمريكيون الذين لا يريدون إعطاء طهران فرصة لتقويض الأمن والاستقرار في الخليج، ووقف إمدادات النفط. كما أنه بالنسبة لدول الخليج فهي تتبع سياسات غير عدائية تجاه إيران التي تستطيع تحسين علاقاتها معها، ولكنها لا تبدوحريصة على ذلك بالقدر الواجب والمفروض.

لا بد من طريق جديد تنتهجه أمريكا في تعاملها مع إيران، بدلاً من ذلك الذي يمكن أن يؤدي إلى المزيد من منازعات لا نهاية لها، وهذا هوما تريده إيران لأنه

- ببساطة - يخدم مصالحها، ويحافظ على إبقاء الدولة مختبئة بعيدة عن الأعين، وهذا ما لا يفهمه الساسة الأمريكيون.

مثال آخر لسوء الفهم، ويتعلق بالأزمة النووية الإيرانية، التي كانت الأمر الوحيد الذي اجتمعت عليه كلمة الرجعيين والمحاربين القدامى لاتفاق عام بين جميع الإيرانيين ساد بعد الحرب العراقية الإيرانية التي استخدم فيها صدام الكيماوي، تلخصه عبارة "لن تتكرر أبداً" في إشارة لحتمية احتفاظ طهران بـ"القدرة على الردع" من خلال امتلاك أسلحة نووية لديها قدرات انتقامية وقت التعرض لهجمات.

فبعد عقود من التوترات مع الأمريكيين، يؤمن الرجعيون الإيرانيون بأن الصراع مع أمريكا حتمي ولا يمكن تفاديه وأن الشيء الوحيد الذي يمكنه ردع الأمريكيين هوامتلاك إيران لسلاح استراتيجي، وبالنسبة لزعماء إيران الجدد فإنه وعلى الرغم من الكابوس الذي تعانيه أمريكا الآن في العراق، إلا أنها ما تزال دولة عدوانية لا يمكن إسقاط قوتها من الحسابات، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال الثقة في نواياها.

ويصر المتشددون في إيران على أن القضية بالنسبة للأمريكيين ليس البرنامج النووي الإيراني في حد ذاته، وإنما القضية هي إيران نفسها التي يجب أن تحارب في شتى المجالات، ويؤمن هؤلاء المتشددون بأنه لوتم حل الأزمة النووية فإن الأمريكيين سوف يبحثون عن أزمة أخرى لإيقاف أية محاولات إيرانية للنهوض والتحديث والعصرنة.

ولتأكيد أن إيران ليست كتلة واحدة تجسد أحد أضلاع ما أسماه الرئيس بوش بمحور الشر يكفي، أن نعود للوراء لاستعادة المشهد السياسى الإيراني إبان عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي. والتي يعتبرها مسؤولوالتيار الاصلاحي ، الذي استطاع بشق الأنفس اختراق جدار التشدد الرهيب، وتكللت سياسته الخارجية بالنجاح. ففي سياق إطلاقه "حوار الحضارات". فقد استطاع وعلي مدى سني

رئاسته الأربع من وضع حد للأرهاب الذي يمارس في الخارج، ونأى بنفسه عن فتوى آية الله الخميني بإهدار دم الكاتب "المرتد" سلمان رشدي، كما توصل إلى تطبيع علاقات الجمهورية الإسلامية مع معظم دول الاتحاد الاوروبي إلى دول الخليج العربية. كذلك أحدث نوعاً من الانفراجة بين طهران وواشنطن، رغم عدم استئناف العلاقات بينهما.

إلا أنه كان هناك دور إيجابي للإصلاحيين في إحداث نقلة نوعية في علاقات إيران بدول الجوار العربية بعد رحيل الخميني، تطورت بشكل مطرد بتولي الرئيس خاتمي السلطة في إيران. بدأت هذه الحقبة الإيجابية في علاقات إيران بالدول العربية باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩١ ثم مع الكويت ١٩٩٩ وتهدئة الوضع حول ترسيم الحدود البحرية مع الكويت والمملكة العربية السعودية حول حقل الدرة البحري للغاز الطبيعي.. ووقعت اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠٠١.. وقام الرئيس خاتمي بزيارة للرياض في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢ واستقبل الشيخ حمد بن عيسى ملك البحرين في طهران في أغسطس ٢٠٠٢.

كما حاول خاتمي جاهداً من خلال البرلمان الإيراني إلغاء " ولاية الفقيه "، ولكنه لم يستطع أمام الهجمة الشرسة للمتشددين، أوالمحافظين، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي. وكانت نتيجة ذلك أن رص المحافظون صفوفهم، وشحذوا أسلحتهم لإخراج الإصلاحيين من تيار خاتمي من البرلمان في الانتخابات التالية، التي شهدت أسوأ حملة قمعية ضد مرشحي تيار في أي انتخابات، بلغت درجة رفض قبول أوراق ترشيح أكثر من ١٢٥٠ مرشحا إصلاحيا تم اتهام بعضهم بأنهم " ليسوا مسلمين كما ينبغي "، ومن ثم لا يمكن قبول أوراقهم!!

وبالفعل كان لهم ما أرادوا، واستردوا البرلمان، ومن بعده الرئاسة، وجاءوا في النهاية بمحمود أحمدي نجاد، الدمية المتحركة – كما يعتبرها – البعض – لينفذ أجندتهم المتطرفة !!

ولكن ربما تغيب عن كثيرين حقيقة أن خاتمي لم يكن الأول، الذي يثير فكرة إلغاء ولاية الفقيه إيران.

وبالعودة للوراء، سنجد أنه على الرغم من نجاح الثورة الإسلامية في إيران في إسقاط نظام الشاه والانقضاض على قمة السلطة، إلا أن المعارضة لولاية الفقيه ظهرت منذ أيام الخميني نفسه، رغم ما كان يتمتع به من شخصية كارزمية . وقد عبر عن هذا الاتجاه المعارض لولاية الفقيه في زمن الخميني آية الله شريعة مداري، الأمر الذي وسع الفجوة بينه هذا وبين الخميني، فأبعده الأخير عن الحياة السياسية، بعد اتهامه بالمشاركة في مؤامرة قلب نظام الحكم عام ١٩٨٣. ووضعه حتى مماته عام ١٩٨٦ قيد الإقامة الجبرية بمنزله !!

بعد أن تمكن الإمام الخميني من الإجهاز على معارضي نظريته في ولاية الفقيه خبا الخلاف مؤقتاً حول النظرية حتى وفاة الخميني ثم عاد بعد علي خامنئي لتتسع دائرة الخلاف حول ولاية الفقيه من خلاف فقهي وسياسي حول النظرية إلى خلاف على شخص القائد الجديد علي خامنئي نفسه ليتولد صراع سياسي في داخل مؤسسات الحكم في إيران كان كامناً منذ البداية بسبب شخصية الإمام الخميني الكارزماتية القوية.

في الآونة الأخيرة زادت المعارضة لولاية الفقيه مما اضطر القائد للمهادنة إزاء تنامي المطالبة بالإصلاحات طمعاً في الدفاع عن مؤسسة القيادة والصلاحيات التي يتمتع بها. وفي ٣٠ يناير ٢٠٠٣ تم الإفراج عن آية الله حسين منتظري بعد أن كان رهن الإقامة الجبرية منذ ١٩٩٧ بسبب مواصلته لانتقاده العلني للإمام الخميني ونظريته في ولاية الفقيه. آية الله منتظري كان متوقعاً له أن يخلف الإمام الخميني إلا أنه استبعد في حينه بسبب انتقاده للخميني بانتهاك حقوق الإنسان.

وقد وقف عبد الله نوري حين كان وزيراً للداخلية بجانب منتظري وتعرض للإطاحة به كوزير للداخلية من قبل تيار المحافظين المتشدد دخل السجن بسبب

موقفه المعارض لولاية الفقيه وقيامه بإدخال تغييرات إصلاحية على الأجهزة الأمنية عندما كان وزيراً للداخلية.

جمهورية ولاية الفقيه الإسلامية

وسر الخلاف بين تياري الإصلاح والمحافظة على قضية ولاية الفقيه هوصلاحيات وسلطات المرشد الأعلي " الفقيه " التي تضرب الديمقراطية والحرية في مقتل، وتذكر بحكم البطريرك في عصور الظلام بأوربا.

فقد نصت المادة ١١٠، التي حاول خاتمي وإصلاحيوه إلغاءها دون جدوي، على صلاحيات ووظائف المرشد الأعلي وهي : تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام. والإشراف على حسن إجراء السياسات العامة. وإصدار الأمر بالاستفتاء العام. والقيادة العامة للقوات المسلحة. و إعلان الحرب والسلام والنفير العام. و تنصيب وعزل وقبول استقالة الآتين. وفقهاء مجلس صيانة الدستور. وأعلى مسؤول في السلطة القضائية. و رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون. ورئيس أركان القيادة المشتركة. وقائد الحرس الجمهوري. وقادة القوات المسلحة وقوات الأمن. وحل الخلافات بين السلطات الثلاث. وحل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام. و إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية. وأخيراً عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم المحكمة العليا وإصدار العفوالعام.

كل ذلك يعني أن الولي الفقيه القائد هوأعلى سلطة في إيران وقد منحه الدستور السيادة الزمنية السياسية والدينية.. وأن ولاية الفقيه في فترة استتار الإمام تؤول إلى أتقى وأعلم وأعدل رجل في الأمة ليدير شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة ١٠٧ من الدستور التي حددت شروط الإمام !

وفي ما يخص مؤسسات الحكم الأخرى في النظام الإيراني نجد أن الشخصية الثانية في نظام جمهورية إيران الإسلامية هورئيس الجمهورية الذي ينتخب طبقاً للدستور من الشعب في انتخابات حرة مباشرة (المادة ١١٤) وبجانب القائد ورئيس الجمهورية هناك مجلس المحافظة على الدستور الذي يتكون من ١٢ من رجال الدين من بينهم ستة يعينهم القائد والستة الآخرون من القضاة يعينهم البرلمان من قائمة يعدها رئيس القضاء الذي يعينه في منصبه القائد بموجب الفقرة السادسة من المادة ١١٠ من الدستور ولمجلس المحافظة على الدستور الاعتراض على القوانين المقدمة للبرلمان.. وإذا رفضها البرلمان مرتين تعرض على مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه الآن رئيس الجمهورية السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني، وهو مجلس مكون من ٣٠ شخصاً يعينهم القائد وحكمه في هذه الحالة نهائي.. وإذا رفض مجلس تشخيص مصلحة النظام القانون يمكن لرئيس الجمهورية أن يعرضه على استفتاء عام.

أما مجلس الشورى (البرلمان) فيبلغ عدد أعضائه ٢٩٠ عضواً ينتخبون جميعاً من الشعب مباشرة لمدة أربع سنوات ، و يتمتع بسلطات دستورية تشريعية واسعة هي : مناقشة خطط وجدول أعمال الحكومة للمصادقة عليها.. ومناقشة أي جدول أعمال مقدم من ١٥ عضواً على الأقل.. ومناقشة المسائل القومية.. والمصادقة على المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات مع الجهات الخارجية.

إلا أن سلطات مجلس الشورى (البرلمان) التشريعية هنا لا تتناسب مع طريقة اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب الحر المباشر التي تبدوللوهلة الأولى ديمقراطية إلا أنه تسبقها خضوع الترشيحات لموافقة مجلس صيانة الدستور (المادة: ٩٩). كما أن سلطة البرلمان التشريعية هنا ليست مطلقة كما هوشأن البرلمانات الأخرى التي تأخذ بأسلوب الانتخاب لاختيار أعضاء السلطة التشريعية. وذلك نظراً لما يتمتع به القائد من صلاحيات عن طريق دور مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام في العملية التشريعية (المواد: ١١٠-١١٢).. واحتمال تجاوز رئيس

الجمهورية لسلطة مجلس الشورى التشريعية بل وتجاوز المجلس في وظيفته التشريعية عن طريق اللجوء للإستفتاء الذي لا يتم بدوره إلا بأمر من القائد (المواد: ٥٩-١١٠ فقرة:٣).

يلاحظ على هذه التركيبة المعقدة لمؤسسات الحكم في جمهورية إيران الإسلامية أن نظرية الولاية المطلقة للفقيه تلقي بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي الإيراني فحسب بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً. الولي الفقيه (القائد) يحتل مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني. فهويبقى في السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثل ما هوالحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يطرأ ما يوجب عجزه وتخضع هذه الحالة لعملية مؤسساتية معقدة يصعب معها تفعيل عملية العزل في حالة ما عكس ذلك صراعا حقيقيا على السلطة في إيران.

كما أن القائد يتمتع بنفوذ على مؤسسات الحكم الأخرى بما فيها رئاسة الجمهورية والبرلمان عن طريق سيطرته على أهم مؤسستين لا يوجد مثيل لهما في أي نظام سياسي: مجلس صيانة الدستور.. ومجلس تشخيص مصلحة النظام اللذان يرجعان مباشرة للقائد نظراً لسلطته الكبيرة في تعيين أعضائهما وعزلهم.

هذا بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذي له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية في البلاد الذي بدروه يتحكم في نصف نصاب مجلس المحافظة على الدستور الذي يعين النصف الآخر بصورة مباشرة القائد.

هذا التعقيد في المؤسسات الرسمية لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران الذي تتصل خيوط حركته بالقائد لا يفشل في إظهار تأثيره على حركة الصراع على السلطة الدائر بين المحافظين والإصلاحيين طبعاً لصالح التيار المحافظ الذي يحظى بتأييد القائد ومباركته. مثلاً: مجلس صيانة الدستور يرتبط بصورة وثيقة بالقائد لا يتورع من استغلال سلطاته الدستورية في عرقلة وصول الإصلاحيين إلى

البرلمان عن طريق التحكم في عملية الترشيح للانتخابات وعند المرحلة النهائية لسن التشريعات في البرلمان يقف مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه علي أكبر هاشمي رافسنجاني بالمرصاد لعرقلة أية قوانين إصلاحية في حالة ما إذا فشل مجلس صيانة الدستور من الحيلولة دون ذلك ليكون حكم مجمع تشخيص النظام الذي يسطير عليه كلية القائد نهائيّاً في مرحلة الصياغة النهائية للقوانين. (المواد: ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١١٢).

ولكن من جانب آخر تعكس الحركة السياسية النشطة للإصلاحيين في مخاطبة الرأي العام وإدارة العملية السياسية بما في الدستور من قيم ليبرالية تحترم ولوبشكل متواضع مبدأ السيادة الشعبية في اختيار رموز النظام وفعالياته بما فيها اختيار القائد نفسه وليس انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان فقط إنجازاً متواصلاً للإصلاحيين في مواجهة تحيز دستوري ومؤسساتي واضح للمحافظين. ولعل نجاح الإصلاحيين بقيادة الرئيس محمد خاتمي في الاحتفاظ بمؤسسة الرئاسة لفترتين متواصلتين.. وقبل ذلك في مرحلة رئاسة هاشمي رافسنجاني لهوأكبر مؤشر على زخم التحولات الليبرالية في النظام السياسي الإيراني.

وقد تجدد الجدل في الآونة الأخيرة، حتى بعد وصول نجاد للسلطة،حول نظرية ولاية الفقيه التي استند إليها الإمام الخمينى في التأسيس لنظام الجمهورية الإسلامية، وهي سلطات تلغي موضوعيا – كما أسلفنا - أي دور للرئيس المنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب ، لأن أي قرارات، أو إجراءات يتخذها الرئيس المنتخب، أو البرلمان المنتخب لا يتم اعتمادها إلا إذا أقرتها أجهزة الحكم، التي يهيمن عليها علماء الدين المحافظون، مثل مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء، والجهاز القضائي، ويصدق عليها مرشد الجمهورية، وبدون ذلك فإن أي قرارات أو تشريعات تقرها الهيئات المنتخبة تعتبر كأن لم تكن، الأمر الذي ينزع صفة الشرعية الشعبية أو الديمقراطية على ممارسات نظام الحكم في إيران ، وتظل السيادة للولي الفقيه المرشد وليس للشعب.

وربما يغيب عن إدارة بوش أن إيـران تعيش مرحلة مخاض سياسي رهيب، وتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى، تطال كل شيء، حتي نظام الدولة، التي تلعب دور " القيم " و" ولاية الفقيه " التي يمارس فيها " آية الله العظمى " دور المشرع والرقيب والحسيب معاً !!

وتشهد إيران صراعاً سياسيّاً بين ما يسمى بالإصلاحيين والمحافظين تعكس– في حقيقة الأمر، وخاصة بعد فوز الإصلاحيين في عام ٢٠٠٠، التحدي الكبير الذي تواجهه إيران في محاولة التحول نحوالديمقراطية، مع الإبقاء على دور قوى للإسلام في حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني، كأهم مرتكزات نظام " القيم " الذي يحكم الدولة والمجتمع في إيران بعبارة أكثر تحديداً : مشكلة تعايش ولاية الفقيه على وجه الخصوص والديمقراطية.

لقد مثلت نظرية ولاية الفقيه كأطروحة بنيوية في الفكر الإسلامي الشيعي إحدى القضايا الهامة في الجدل حول التجربة السياسية الإيرانية في عهد الثورة.. وهذه النظرية في ظل إفرازاتها التطبيقية في تجربة عهد الثورة الإسلامية في إيران خلقت مجالات كثيرة للنقاش حول أبعادها وإشكالياتها السياسية.. هل أصبحت ولاية الفقيه مطية لرجال الدين في مسعاهم لاحتكار السلطة.. وفرض شرعية حكمهم اعتماداً على ما يدعونه من تفويض إلهي وبالتالي : حرمان الجمهور من ممارسة السلطة أوالتحكم في مصير حركتها بصورة مباشرة أوغير مباشرة ؟ وقد برز من خلال هذا الجدل في إيران منهجان مختلفان.

الأول: منهج يؤيد بشدة ولاية الفقيه : ويرى أنها ولاية تقترب من إرادة ولاية الإمام الغائب وتحضر المجتمع والدولة لعودته المنتظرة، وهي لذلك تتمتع بقدسية دينية جليلة خاصة، ولا تجب معارضة نظامها، وليس هناك حرية للأمة في محاسبة ولي الأمر (الفقيه)، والخروج عليه، أومحاولة عزله، أوحتى دور في اختياره.

أما الثاني، فيناهض بقوة ولاية الفقيه، ويعتبرها مرادفاً للاستبداد والديكتاتورية،

وفساد الحكم، واحتكار السلطة بيد الملالي، ويراها أنصار هذا المنهج بمثابة عودة لعهود الظلام.

وبعد ما يقرب من ربع قرن على الثورة الإسلامية في إيران هناك متغيرات كثيرة جرت على الساحة الإيرانية لعل من أبرزها هذا الجدل حول ولاية الفقيه، التي أراد نظام الثورة أن تشكل أيديولوجية متماسكة ومتكاملة لممارسة الإسلام السياسي، وهب المعارضون من داخل النظام أوخارجه إما لمواجهة رجال الدين الذين يسيطرون على المؤسسات التي تمتلك عناصر القوة والقهر في المجتمع والدولة (الحرس الثوري – قوات الأمن).

خلاصة القول أن المجتمع الإيراني يمر بتحولات كبيرة تكاد تكون جذرية تتعدى مسألة الصراع على السلطة بين المحافظين والإصلاحيين لتشمل تهديداً حقيقياً للسلطة الدينية للملالي التي تعبر عنها نظرية ولاية الفقيه.

كما أن شخصية الإمام الخميني الكارزماتية طوال فترة حكمه منعت الجدل بين التيارات والقوى السياسية حول السند الشرعي لولاية الفقيه وأذنت وفاته بإدخال تعديل على نظرية ولاية الفقيه بفعل تنامي دور القوى الاجتماعية الجديدة على الساحة الإيرانية.

وأيضاً التطورات المتفاعلة على الساحة الإيرانية تعدت مرحلة المساومة السياسية على الحلول الوسط بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في سبيل المحافظة على الوضع الراهن إنما ستدفع التطورات بفئة ناشئة جديدة من أجل المزيد من الديمقراطية لتغليب كفة التيار الإصلاحي.

لقد كانت الحركات الإسلامية الراديكالية ردات فعل على الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تسببت فيها العصرنة والتحرر والممارسات القمعية للسلطة الحاكمة، وتجتذب الحركات الإسلامية أولئك المؤمنين بأن الوضع الراهن في

ممارسات الحكم والاقتصاد يمنعهم من الحصول على حقوقهم وفرصهم العادلة، وتحصل على الشرعية من خلال وضع هذه المسائل في إطار العدالة الإسلامية والأخلاق، ولكن نظرة الإصلاح غير العملية التي يقدمها الإسلاميون تشكل نقطة ضعفهم فتفقدهم مع الزمن والممارسة كثيرا من المؤيدين أوتحولهم إلى حركات أكثر اعتدالا وواقعية تكاد تقترب من الحركات العلمانية القائمة.

وكثيرا ما تحقق الحركات الإسلامية توسعا لأن النظام الحاكم يتجاهل الإسلاميين أويقدم دعما ضمنيا لهم بهدف الحد من فعالية القوى العلمانية أوالتقدمية، فقد اعتبروا حلفاء ممكنين في مواجهة الشيوعية والنفوذ السوفياتي.

وغالبا ما بدأت الحركات الإسلامية عملها في ائتلافات معارضة للأوضاع القائمة في بلادها، وعندما تكون جماعة ما في المعارضة ولفترة طويلة فإنها تقدم خطابا مثاليا، ومع وصولها إلى السلطة كما حدث في إيران فإنها تواجه أسئلة ومطالب وحالات معقدة تختلف عما كان عليه الوضع من قبل، فتواجه الانشقاقات كما فى إيران، وقد تنشب حرب أهلية كما حدث في بعض الدول، وقد تتجه الجماعات الراديكالية إلى المراجعة والاعتدال كما حدث في دول أخرى.

وبالرغم من إغراءات الأسلمة بالنسبة لأولئك الذين هم على هامش السلطة والثروة فإن الحركات الإسلامية سرعان ما تواجه تحديات جدية بالنسبة لشعاراتها التي اجتذبت بها المؤيدين مثل "الإسلام هوالحل"، وذلك لأن الفساد المؤسسي، وسوء توزيع الثروة، وغياب العدالة والديمقراطية تمثل حالات معقدة تفوق إدراك الإسلاميين وصيغهم الأيديولوجية، بل إن الإسلاميين أنفسهم كما حدث في إيران دخلوا سريعا في مؤسسة الفساد والاستبداد.

خامنئي وقواعد اللعبة !!

ولتجسيد الحالة الإيرانية وفقاً لما ذكرناه – آنفاً – فلنطالع ما حدث في أوائل شهر فبراير عام ٢٠٠٥، عندما رد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، على اتهامات الرئيس الامريكي جورج بوش لإيران، في خطاب حالة الاتحاد، ووصفه إيران بأنها " الدولة الأولي الراعية للإرهاب في العالم، واتهمها من جديد بالسعي لصنع أسلحة نووية.. رد خامنئي بعنف قائلاً : بوش سيفشل مثل الرؤساء الأربعة الذين سبقوه في الإطاحة بحكم رجال الدين في طهران ". وقال خامنئي أمام طلاب الجامعة في طهران: " جمهورية إيران الإسلامية تتعرض لهجوم طغاة العالم لأنها تدافع عن حقوق المستضعفين وتتصدى للطغاة.. بوش هوخامس رئيس أمريكي يريد القضاء على الأمة الإيرانية والجمهورية الإسلامية.

وأضاف خامنئي " لكنه سيحقق نفس القدر من النجاح الذي حققه جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الاب وبيل كلينتون"، مشيرا الى الرؤساء الامريكيين الأربعة السابقين الذين تولوا السلطة منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وشبّه خامنئي الولايات المتحدة بـ " إحدى رؤوس تنين ذي سبعة رؤوس ". وقال خامنئي إن "الرأسماليين من الصهاينة وغيرهم وضعوا بوش في البيت الأبيض "ليخدم مصالحهم".

ونوّه خامنئي، مشيرا على ما يبدوإلى برنامج إيران النووي، إلى "الإنجازات والتطورات التي حققتها الأمة الإيرانية في كثير من المجالات مدهشة وجذبت اهتمام العالم."

لقد قام الرئيس الأمريكي جورج بوش وصقوره بعمل عملية غسيل مخ لأدمغتهم بطريقة تحول دون الإلمام بالصورة الحقيقية لإيران وإمتاع النفس بإعلانها واحدة من اختراعهم الذي أطلقوا عليه "محور الشر" لدرجة أن مدير المخابرات الأمريكية

الأسبق جيمس ويزلي أعلن ذات مرة - على الملأ - أن إيران ستكون عدوأمريكا اللدود في الحرب العالمية الرابعة معتبراً أن الحرب الباردة على الشرق الشيوعي كانت الثالثة".

وعلي مدى أكثر من ربع قرن كانت إيران ومازالت إحدى الدول القلائل التي تقاوم النفوذ أوالفهم الأمريكي. وقد ظلت الدولتان تراقبان بعضهما البعض في كل صغيرة وكبيرة بعيون تملؤها الشكوك.. كل منهما تحاول استباق النتائج لإغلاق الباب في وجه الآخر، ومع الرئيس الإيراني الجديد صاحب الخط المتشدد محمد أحمدي نجاد، الذي اعتاد إطلاق البيانات العدائية، وإعلان التحدي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فإن رد الفعل الأمريكي يعبر عن عدم فهم الأمريكيين لإيران الحقيقية والمختبئة وراء صورة تعكسها المواقف الرسمية عكس الصورة الحقيقية تماماً، في لعبة شطرنج سياسي يتم بموجبها تحريك قطع على الطاولة، بينما هناك طاولة شطرنج أصلية تتحرك عليها القطع بطريقة أخرى.

وقد خدم سوء تقدير الأمريكيين للخصومات السياسية الداخلية في إيران الإيرانيين، حيث جعل العالم يتقبل ما يقدمونه من تفسيرات لمواقفهم أمام العالم.

هناك إيران أخرى تختبئ خلف تلك التي نراها في نشرات الأخبار، أونسمع عنها من الساسة الأمريكيين، تستميت فيها الأجنحة السياسية من أجل السلطة والثروة والنفوذ، ويتبادل فيها المتشددون والبراجماتيون والإصلاحيون الأدوار، وفق توازنات تخدم بعضهم البعض في الحكومة، من أجل تحويل أنظار العالم عن الوجه الحقيقي لهذه الدولة.

الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران عرجاء.. نعم هذه هي الحقيقة.. للأسف لقد قدم المسؤولون الأمريكيون في إدارة بوش من خلال خطابهم السياسي الناري تجاه إيران، والذي يتسم بالمغالاة، وكذلك استراتيجيتهم التي تفتقد للفهم، قدموا خدمة العمر لما يروج له نجاد وجيله الجديد من الراديكاليين الإيرانيين. فبعد

هجمات الحادي عشر من سبتمبر، سامحت واشنطن باكستان وبسرعة بخصوص ما كان يحلو لمسؤوليها تسميته بـ"خطاياها النووية"، بسبب تعاونها في الحرب على الإرهاب، كما دفعت رغبة إدارة بوش في دعم علاقاتها الاستراتيجية الوليدة مع الهند إلى غفرانها لانتهاك نيودلهي الصارخ لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، ومن الصعب أن تجعل إدارة بوش قضية مكافحة الانتشار النووي على رأس أولوياتها وهي تتغاضى في نفس الوقت عن عمليات الانتشار النووى، أومساءلة الدول التي تنتهك الاتفاقية الدولية في هذا الصدد".

لقد كانت التصريحات غير الواعية لكبار الصقور من المحافظين الجدد في إدارة بوش مفيدة لنجاد وجيله الجديد. فقد قال هؤلاء أكثر من مرة "لوكان النظام في إيران ديموقراطيّاً لفكرنا في ترك طهران تواصل برنامجها النووي دون ملاحقة". ويقول إن نجاد التقط هذه التصريحات ليدعم موقفه، ويقول إن البرنامج النووي ليس هوما يهم الأمريكيين وإنما "النظام"، ويقول إننا لوكنا نظاماً عميلاً للأمريكيين لتركونا نفعل ما نريد في إشارة مبطنة للرئيس الباكستاني برويز مشرف رغم عدم ذكره له بالاسم".

وللأسف فإن الأمريكيين عندما يقولون ذلك فإنهم أيضاً يضربون مصداقيتهم في مقتل أمام العالم وأمام من يريدون منهم تصديقهم، والتعاون معهم لتنفيذ سياساتهم. لأن المنطق هنا يؤكد أن انتهاك الدول لاتفاقية منع الانتشار النووي ليست هي القضية التي تهمهم، وإنما ما يهمهم هوولاء النظام الذي سينتهك الاتفاقية".

إليك مثال لسوء فهم وتقدير الإدارة الأمريكية للداخل الإيراني، وإطلاقها تصريحات تصب في مصلحة من يؤثمونها ثم يتخذون منها العدوالكافر الذي يريد تدميرها. انظر ما قاله نائب بوش ديك تشيني: "يتعين على النظام الإيراني أن يعرف جيداً أنه لوظل على نهجه، فإننا سوف نعاقبه وبطريقة موجعة، وسنبقي جميع الخيارات مفتوحة".

ومن هنا استغل القادة الإيرانيون الجدد بزعامة نجاد ورئيس مجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني هذا التوجه الأمريكي، ورفضوا إخضاع برنامجهم النووي للتفتيش، ثم رفضوا وقف تخصيب اليورانيوم، مؤكدين لكسب التأييد الشعبي على أن هذه الازدواجية في التعامل من جانب الأمريكيين سيكون معناها التفريط في السيادة والخضوع لمنطق تعامل الأمريكيين معهم كدولة على الأقل.

الوقت مازال مبكراً لكي نقول إن إيران في طريقها لنفس عصور الظلام التي دخلتها في أيام ثورتها الأولى فالجمهورية الإسلامية هي حكومة تديرها أجنحة ومراكز قوى متنافسة، والمظهر الخادع لإيران والذي طالما كانت لغزاً محيراً بالنسبة للمراقبين الغربيين هو أن هذه الأجنحة السياسية لا تخسر أبداً نفوذها بالكامل رغم أدائها الانتخابي الضعيف، وتبقى الحقيقة هي أنهم جميعاً يمثلون جماهير انتخابية مهمة ومتواجدون في شبكة عنكبوتية معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم الجمهورية الإسلامية.

حرب ولكن بلا نصر !!

إن أخطر ما تفعله إدارة الرئيس بوش الآن هو تخليها عن "سياسة الاحتواء"، التي لطالما حققت لأمريكا ما لم تستطع القوة القيام به، ويضرب تاكي المثل بما أحرزته هذه السياسة مع الصين من "نصر بلا حرب" كما يحمل عنوان كتاب الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، الذي حقق فعلاً هذا النصر.

بمقدور الأمريكيين وقف المارشات العسكرية تجاه إيران، والتهدئة، ومحاصرة زعمائها، بمد يد السلام إليهم، وإظهارهم أمام العالم، والأهم أمام شعبهم كأناس لا يريدون الخير لبلادهم، بدلاً من تزويدهم بأنابيب أوكسجين سياسية تمكنهم من الاحتفاظ بالنهج المتطرف، ومعه مبررات البقاء في السلطة، تحت دعاوى حماية الوطن من "الشياطين" و"الكفار"!

وبعد انتهاء العمليات العسكرية للحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق لإسقاط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، تأكد القادة العسكريون الأمريكيون أن المهمة لم تكن لتنتهي بتلك السهولة التي كانوا يتوقعونها. فهم أدركوا أنهم دخلوا بأرجلهم إلى خضم تركيبة عرقية معقدة إلى حد بعيد. تصاعدت وتيرة هذه العمليات بصورة كبيرة في الفترة التي أعقبت "الإعلان الشكلي" عن انتهاء العمليات العسكرية وهيمنت حالة دموية من عدم الاستقرار في العراق، وقع ضحيتها الآلاف من الأبرياء بشكل أصبح الاستقرار في العراق لا يعدوكونه مجرد حلم ليس إلا.

الحرب على الإرهاب منحت إيران دوراً إقليمياً لا يستهان به يرى أغلب المحللين أن عهد الرئيس الإيراني الحالي أحمدي نجاد شهد زيادة ملموسة في التطلعات الإيرانية إلى لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي وبالتالي زيادة نفوذها في المنطقة. ويبدو أن ظروفا إقليمية ودولية كثيرة ساهمت في زيادة هذا الدور والنفوذ الإيرانيين في المنطقة، الأمر الذي مهد لحضور إيراني أكبر في الصراعات الإقليمية التي تكتنف المنطقة عموماً. ومما لا شك فيه أن دورها في العراق، الذي ينبغي ألا ينظر إليه بمعزل عن دورها كقوة أقليمية في المنطقة، قد أخذ يثير قلق دولي وإقليمي. وبشأن ذلك ترى دارسة صدرت مؤخراً عن المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدولية أن حرب أمريكا على الإرهاب أتت بالمنفعة الكبيرة على تقوية دور إيران

لا يكاد يمر يوم دون توجيه اتّهام أمريكي جديد لإيران بالتورّط في مُساندة العمليات ضد القوات الأمريكية في العراق، والإعلان عن الكشف عن أدلّة جديدة على تزويد إيران، المسلحين في العراق، بمواد متفجرة شديدة الفتك بالمدرّعات والجنود الأمريكيين، مع التلويح بأن أمريكا لن تسكت.

فهل تستخدم الولايات المتحدة مع إيران فِكرة أن التلويح باستخدام القوة قد يغني عن استخدامها بالفعل أم أنها بدأت تبحث عن مُبرر لضرب إيران؟

الظروف الحالية في الولايات المتحدة لا تسمح بدّق طبول حرب أخرى.. الجميع يُدرك أن توجيه أي ضربة عسكرية أمريكية لإيران يُعرِّض المصالح الأمريكية في المنطقة لأخطار هائلة، بالنظر لامتلاك إيران وسائل ردْع غير مباشر من خلال تهديد المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج بصور متعددة".

وكان زبغنيوبريجينسكي، المستشار الأسبق لشؤون الأمن القومي الأمريكي قد حذّر لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي من تِكرار مُحاولات تلفيق تقارير مخابرات كأدلّة، لتبرير ضرب إيران كما حدث في الورطة الأمريكية في العراق.

الولايات المتحدة تُدرك أن إيران تقوم بتسليح جماعات مُختلفة داخل العراق، وتُدرك أيضا أن إيران كانت المُستفيد الأول مِما حدث في العراق، وهوما زاد نفوذها خارج العراق، ولذلك، تحاول احتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة بخطين متوازيين. أولا: مواجهات تكتيكية محدودة الأمَد ومحدودة المساحة داخل العراق، مثل إلقاء القبض على ما وصفَتهم واشنطن بعُملاء لإيران في داخل العراق. وثانيا: تشكيل تحالُف إقليمي يُسمى تحالف دُول الاعتدال العربي لمواجهة واحتواء تصاعد النفوذ الإيراني.

وإن كان يصعُب الاستبعاد التامّ لسيناريوالحرب بالوكالة عن طريق إسرائيل، فإن خسابات الوضع السياسي في واشنطن أوفي منطقة الخليج وحجم التهديدات التي يُمكن أن تتعرّض لها المصالح القومية الأمريكية في الخليج أوفي إسرائيل نفسها من جرّاء الإقدام على مثل تلك الحرب بالوكالة، تجعل من الخطورة بمكان أن تدفع الولايات المتحدة إسرائيل لشنّ مثل ذلك الهجوم بالنيابة عن الولايات المتحدة.

شنٌّ حربٍ أمريكية على إيران، سيفتح بابا للمواجهة يمتَد من باكستان إلى لبنان، مرورا بمنطقة الخليج ضد الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من وجود ما يُشبه الإجماع في الكونغرس الأمريكي على أن المستنقع العراقي وتشتُّت المجهود الحربي الأمريكي في أفغانستان والعراق والحرب الكونية على الإرهاب، تحول دون إمكانية التورّط الأمريكي في حرب أخرى مع إيران، ناهيك عن عدم الرِّضا الشعبي عن المُغامرات العسكرية الأمريكية في الخارج، فإن الرئيس بوش أرسل ثالث حاملة طائرات إلى منطقة الخليج، وقد يُقرر شنّ حرب استباقية جديدة أوعلى الأقل توجيه ضربات صاروخية وجوية، لا ترقى إلى حرب برّية مع إيران. فما الذي يُمكن أن يحدُث إذا فعلها بوش؟

وتحاول إدارة الرئيس بوش حاليا تحقيق بعض النتائج المرجوة مع إيران من خلال التلويح باستخدام القوة العسكرية بمنطِق التصعيد والوصول إلى حافة الهاوية، ولكن هل سيُمكن الوصول مع إيران إلى حافة الهاوية؟ الإمكانية واردة، ولكن تداعياتها ستكون في مُنتهى الخطورة، فإذا كانت المُغامرة الأمريكية في العراق قد قصَّرت عُمْر الإمبراطورية الأمريكية عشرات السنين، فإن شنَّ حربٍ أمريكية على إيران، سيفتح بابا للمواجهة يمتَد من باكستان إلى لبنان، مرورا بمنطقة الخليج ضد الولايات المتحدة، وسيعجل ذلك بسقوط الإمبراطورية الأمريكية خلال عقد واحد، وليس بضعة عقود".

وحتى لوأقدم بوش على شن حرب لتدمير البرنامج النووي الإيراني، فسيتطلّب الأمر تدمير البِنية العسكرية والقيادية ومنظومة الاتصالات الإيرانية، أملا في خلق وضع داخلي يقوم بانتفاضة ضد النظام الإيراني، ولكن ذلك سيتطلّب استخدام ثلاث حاملات طائرات وما يقارب من نصف المخزون الأمريكي من الصواريخ الذكية، دون أن تُحقق هذه الأهداف، لأن إيران شاسعة المساحة وعرة التَّضاريس، وتَم نشر أكثر من ألف وخمسمائة هدف عسكري في أنحائها المترامية، مما قد يضطر الولايات المتحدة، إذا تورطت في إيران، إلى استخدام السِّلاح النووي التكتيكي لمحاولة كسْر الإرادة السياسية للنظام الإيراني.

وفي المقابل، بوسع إيران الردّ على الولايات المتحدة بضربات مُوجِعة، سواء في القوات الأمريكية التي ستتحوّل آنذاك إلى رهينة داخل العراق أوبتحويل منطقة الخليج والمصالح الأمريكية فيها إلى مسرحٍ للعمليات العسكرية المُضادة.

ستكون هناك عواقب وخيمة بالنِّسبة للمصالح الأمريكية، إذا عادت إدارة بوش إلى المسلك اللاعقلاني وشنّت ضربة ضدّ إيران، سواء بتحويل منطقة الخليج الحيَوية إلى نُقطة مشتعلة أواستخدام ورقة الشيعة في العراق وأماكن أخرى أواستهداف القوات الأمريكية المتمَركزة في العراق.

هناك وجود عواقِب وخيمة أيضا بالنسبة لدول منطقة الخليج، سواء بتعرُّضِها لضربات، إذا ساعدت الولايات المتحدة أوبوقْف شَريان النّفط بسبب اتِّساع نِطاق العمليات في المنطقة، وسيكون في ذلك خسائر اقتصادية وأمنية رهيبة.

كما ستترتب على أي عملية عسكرية أمريكية في المنطقة، المزيد من المشاعر المُناهضة للولايات المتحدة، مما يفتح الباب واسعا أمام المُشاركة الشعبية في ضرب المصالح القومية الأمريكية في المنطقة.

2

أحمدي نجاد.. "شاه جديد" بـ"عباءة إسلامية"!!

الكثيرون تعرضوا بالنقد والتحليل لشخصية الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، في محاولة لفك طلاسمها، والتي دفعت البعض في الغرب لاتهام صاحبها بالشذوذ الفكري تارة، وجنون العظمة تارة أخرى. ولكن ما هي حقيقة هذا الرجل، الذي ملأ الدنيا صخباً وصياحاً وضجيجاً؟!

نفس اسطوانة الخوميني القديمة !!

بعد أن كان مجرد سياسي مغمور لا يملك قوة كبيرة، ذلك أن إيران هي حكومة دينية يتحكم فيها الملالي أصبح أهم شخصية في الشرق الأوسط بمجرد استفزازه للولايات المتحدة. وقد أعطته واشنطن، بعد أن جعلت منه عدوها الأول ومن خلال التعليق على كل خطاب خيالي يلقيه، اهتماما أكبر بكثير مما يستحق. وبالتالي فهويسمح لنفسه الآن بأن يكتب رسالة لبوش يدعوه فيها للتناقش معه ويبرز نفسه من خلال الاهتمام الذي أولته إياه الولايات المتحدة. وأحمدي نجاد يعلن تقريبا كل أسبوع عن برنامج جديد "لمساعدة الفقراء ويستغل المسألة النووية لأنها تعطيه صورة قومية هامة. فالقوة النووية تعد إنجازا وطنيا بالنسبة لنظام لم يحقق الكثير بعد ربع قرن من توليه السلطة (ذلك أن مستوى المعيشة الإيراني تراجع منذ الثورة).

وتعد أقوى تصريحات أحمدي نجاد والتي تشير إلى إمكانية القضاء على إسرائيل جزءاً من هذه الصورة.

إن إيران ترمي إلى قيادة الشرق الأوسط وأفضل طريقة لذلك هي أن تتبنى أكبر خطر يشكومنه العرب السنة أي إسرائيل

فمن خلال تصريحاته القوية يستهزئ أحمدي نجاد ببعض الأنظمة من خلال استعماله لعبارات لا يجرؤ أي منها على قولها خوفا من واشنطن.

إلا أن عباراته ليست جديدة، فالإيراني "المعتدل " هاشمي رفسنجاني كان يلجأ إلى نفس هذه العبارات، إلا أن التغيير الحقيقي الذي وقع في الشرق الأوسط هوأنه منذ ٣٠ سنة يمكن أن تستعمل بعض الأنظمة نفس عبارات أحمدي نجاد لكنه اليوم

يقف معتمداً علي المواقف المتطرفة التي ينتهجها،والسياسات الرافضة على طول الخط التي يتبعها.

وعندما داس عمدة طهران المتشدد محمود أحمدي نجاد بقدميه – أمام عدسات التيلفزيون - على العلمين الأمريكي والإسرائيلي وهوفي طريقه للإدلاء بصوته، في انتخابات الرئاسة التي حملته إلى سدة الحكم، فإنما كان يعزف نفس ذاك اللحن القديم، الذي لم يكن لديه ما يفعله غيره لتوصيل رسالة للناخب الإيراني يعرف جيداً أنها هي طريقه الوحيد لانتزاع مقعد الرئيس !

وبينما كانت نتيجة فرز الأصوات خيبة أمل لقطاعات عريضة من الإيرانيين، فقد جاءت بمثابة الصدمة للمجتمع الدولي، الذي رأى فيها انتصاراً لأيديولوجية التطرف على كل ما عداها من أيديولوجيات.. معتدلة.. إصلاحية.. وليبرالية.

ولم تتوقف خيبة أمل الإيرانيين، ولا صدمة المجتمع الدولي عند مجرد نجاح نجاد، وإنما تصاعدت هذه المشاعر بعد نجاحه، عندما تحول الرئيس الجديد بلغة خطابه السياسي العدائية، ومواقفه المتطرفة للغاية، إلى لغز محير بسبب تصعيده الصارخ على طول الخط وغير المسبوق من جانب أي مسئول سياسي عرفه الإيرانيون والعالم للعداء ضد الأمريكيين حتي بدا وكأنه يدق ناقوس الحرب !

وبينما يواصل البرنامج النووي الإيراني طريقه، كانت أنظمة الحكم في الخارج تستميت، لكي تسبر أغوار شخصية الرجل الذي يجلس على قمة السلطة في طهران.

وراح المسئولون في عواصم العالم، ومعهم المراقبون والمحللون السياسيون في الخارج يطرحون السؤال تلوالآخر، في محاولة منهم لإيجاد إجابات شافية، تميط اللثام عن شخصية الرجل الغامضة: هل هورئيس أهوج ومتهور وأحمق، كما يبدومن لغة خطابه ؟ هل يتخذ أحمدي نجاد من الدين ستاراً لكي يخفي ضعفه في القيادة وعدم حنكته السياسية ؟ ما هي محددات الفناء الخلفي لسياسات نجاد ؟

الكثيرون تعرضوا بالنقد والتحليل لشخصية الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، في محاولة لفك طلاسمها، والتي دفعت البعض في الغرب لاتهام صاحبها بالشذوذ الفكري تارة، وجنون العظمة تارة أخرى. ولكن ما هي حقيقة هذا الرجل، الذي ملأ الدنيا صخباً وصياحاً وضجيجاً ؟!

من المهم أن نتوقف قليلاً، وبطريقة أفضل عند الأيديولوجية، التي توجه سلوك الرئيس أحمدي نجاد، وجماعة المتشددين الذين يقودون جمهوريته الإسلامية.

ومن هنا لا بد من التوقف عند ما يمكن تسميته بـ "جيل العائدين من الحرب"، الذي يمثله نجاد، وكيف يشكل مدخلاً مهماً لفهم ما يجري الآن في إيران. فبعد ٢٧ سنة من الثورة الإيرانية غير النظام الإيراني جلده، حيث صعد هذا الجيل إلى السلطة، وكله تصميم على إشعال نيران الثورة الإيرانية، التي أخمدت منذ زمن بعيد.

وبالنسبة لأحمدي نجاد وجيله فإن الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) هي التي حددت توجهاتهم وشكلت مواقفهم.

فقد كانت هذه الحرب غير عادية بكل المقاييس، من حيث أنها لم تكن نزاعاً بين دولتين لانتزاع مناطق حدودية، أوحتى تحقيق أهداف سياسية، وإنما كانت حرباً بين أيديولوجيتين.. كل واحدة تسعى للانتصار على الأخرى، حرباً بين البعث العلماني ذي التوجهات القومية العربية في العراق والأصولية الإسلامية في إيران.

وتحت غطاء السياسة الواقعية، ساهمت اللامبالاة الدولية المتعمدة بفظائع الحرب الإيرانية العراقية الطويلة في الثمانينيات من القرن العشرين بزيادة شعور الدول المتحاربة بالحصانة، فتعمدت إجازة انتهاكات القانون الإنساني وجرائم الحرب وحتى احتمال قيامها بالإبادة الجماعية. وكان وقوف الولايات المتحدة إلى جانب العراق في هذه الحرب سبباً في إذكاء العداء للأمريكان، ذلك العداء، الذي حمل لواءه بالطبع جيل نجاد هذا.

فبعد سنوات من توقف الحرب، ما زال ذلك الإرث المزعج يسمم العلاقات بين إيران وأمريكا، ويعد نجاد وجيل العائدين من الحرب هم حملة هذا الإرث !!.

وأخيراً، بدأ جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، ما عدا الصين، بممارسة دولية أساسية للسياسة الواقعية بعد أن دفعت إيران العراقيين إلى الخلف نحوالحدود الدولية سنة ١٩٨٢ ورفضت صفقة تعويض ببلايين الدولارات مقابل إنهاء الأعمال العدائية. أنكرت انحناءة المجتمع الدولي الداعمة للعراق على الخميني حلمه بجمهورية إسلامية في العراق ونشر الثورة قدماً، ونجحت في ذلك. شمل ذلك الدعم مساعدة عسكرية مهمة كانت أحياناً علنية، وفي الأغلب سرية، تتدرج من قاذفات القنابل "سوبر إتندار" الفرنسية "المُقرضة" جهاراً، إلى قيام الولايات المتحدة سرّاً بتشويش رادارات طهران وتزويد العراق بصور أقمار التجسس التي حددت الأهداف الإيرانية. ورغم ذلك، بالكاد صمد العراق في وجه إيران. ولكن صدام الذي لم يبرأ لم "يتعلم"، وقام بعد عامين من حربه مع إيران، بغزوالكويت.

وبهذا فقد جاءت الحرب بالنسبة لأولئك الذين ذهبوا إلى جبهات القتال لتشكل شخصيتهم الثورية، ولم تكن الجندية والشهادة والاعتماد على النفس والالتزام هي الأفكار والقيم الوحيدة التي سمحت للنظام بإحكام قبضته على السلطة، ولكنهم جعلوا من انتصارهم على صدام اختباراً مطلقاً لشرعيتهم الثيوقراطية. وهكذا كانت الحرب والثورة بمثابة مستحضرات "الماكياج" التي استخدمها رجال الدين في إيران لتجميل أنفسهم في عيون رجل الشارع، وتعزيز قبضتهم على الحكم.

وأصبحت عملية الدخول في نزاعات أوحتى حروب لواقتضى الأمر ضرورة حتمية، أومسألة حياة أوموت، بالنسبة لزعماء إيران المتشددين لأنها تبقي الحماسة الثورية متقدة، وتضمن وقوف الإيرانيين خلف هؤلاء الزعماء لمواجهة ما يصفونه في خطاباتهم النارية لهم بـ"أعداء الدين"، و"أعداء الجمهورية الإسلامية" و"الكفار"، ومن هنا فإن من يتخلى عن هذه المواجهة، أويرفض هذه الدعوات من الإيرانيين يكون خائناً، وخارجاً ليس على زعمائه، وإنما على الإسلام.

لقد أعلن آية الله الخميني فجأة في شهر أغسطس من عام ١٩٨٨، أن الحرب مع العراق انتهت، وبعد ٨ سنوات من المعارك الوحشية، وتصميم رجال الدين الإيرانيين على حتمية انتصار "جنود الله" - على حد قولهم أو "الموت" انتهت الحرب دون تحقيق أهدافها المرجوة.

وبالنسبة للمحاربين من أمثال أحمدي نجاد، الذي لا يختلف عن المحاربين الألمان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان هناك تفسير معد للحرب من جانب رجال الدين المتشددين في إيران، وهوأن عدم قدرة إيران على حسم المعركة لصالحها منذ البداية، وإطالة أمد هذه الحرب، واضطرارها في النهاية للموافقة على وقف الحرب دون تحقيق انتصار حاسم، ليس سببه ضعف التخطيط العسكري، أوسوء تقديرات القادة العسكريين الإيرانيين، وإنما السبب الرئيسي هومكائد الغرب وتسامحه مع استخدام صدام للأسلحة الكيماوية التي قلبت المعركة.

ورغم أن معظم الإيرانيين كانوا يريدون نسيان هذه الحرب، إلا أنه بالنسبة لمن هم على شاكلة أحمدي نجاد فإن الحرب ودروسها لا ينبغي أبداً أن تغيب عن ذاكرة الإيرانيين، ولتأكيد وجهة نظره، ينقل المؤلف جانباً من كلمة نجاد التي ألقاها في بداية توليه الرئاسة، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر العام الماضي حيث قال: لقد فرض نظام صدام، وعلى مدى ٨ سنوات حرباً دموية على شعبي، واستخدم أخطر أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين والعراقيين على حد سواء. ولكن من الذي زود صدام في الحقيقة بهذه الأسلحة؟.. وماذا كان رد فعل هؤلاء الذين يزعمون الآن أنهم يقاتلون لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية في إشارة للأسلحة الكيماوية التي يتهمونه بأنه استخدمها ضدنا؟ ماذا كان رد فعلهم عندما قتلنا صدام بها؟

إن كلمة نجاد هذه تمثل التوجه الذي كان يعتزم العزف عليه طيلة فترة رئاسته وقد كان، حيث وضع الولايات المتحدة والغرب في خانة العدوالتقليدي لإيران، وراح

يؤكد أنه: "لا الأمم المتحدة ولا مواثيق حقوق الإنسان ولا المعاهدات الدولية ولا أي شيء قد أنقذ الإيرانيين من أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتي زوده بها الغرب الأمريكي، وأن شيئاً من هذا أوذاك لن ينقذها الآن لوتعرضت لحروب مماثلة، وأنه من هنا يتعين على إيران ألا تترك سيادتها ووحدة أراضيها في أيدي أحد، وأن الحفاظ على هذه السيادة وتلك الوحدة لن يكون إلا باحتفاظ إيران بزمام المبادرة، وليس باتفاقات قانونية وهبات من الغرب".

إن التوجهات الإيرانية في فترة ما بعد الحرب قد أصابت المحاربين العائدين بالذعر، فرغم طول مدة الحرب، فإن إيران خاضتها بجنود معظمهم متطوعون، واضطرت فقط في المراحل الأخيرة للحرب للجوء للتجنيد الإلزامي، ولهذا، فإن هذه الحرب لم تمس سوى قطاع محدود من العامة، وهم عادة من الشباب المتحمس دينياً الذي ينتمي لأسر فقيرة.

ومع الحرب الأمريكية الدائرة في العراق، لم تبد غالبية الشباب الإيراني من الأسر الميسورة الحال متأثرة بما حل بالعراق، ولكن المحاربين القدامى الذين شعروا بأنهم قد يذهبون طي النسيان نتيجة تفشي الثقافات الغربية في المجتمع الإيراني، والدعوات المتزايدة للشباب الإيراني للانفتاح على الغرب وإطلاق الحريات، وجدوا الحرب فرصة لإحياء الثورة القديمة، ولإحياء دورهم الآفل.

إن هؤلاء المحاربين القدامى الذي ينتمي إليهم نجاد ضمدوا جراحهم وراحوا يبحثون عن مكان يزد لهم كرامتهم المهدورة، ويعيدهم إلى دائرة الضوء، فأخذوا ينخرطون في التسعينيات في صفوف الأجهزة الأمنية والحرس الثوري، ثم كانت خطوتهم التالية - وهي طبيعية وحتمية - هي انتقالهم للعمل في وظائف سياسية.

ويتعين علينا العودة إلى جذور شخصية أحمدي نجاد التي تدعي الثورية أثناء محطاته الانتخابية حيث سنجدها حملات تعبوية وكأن البلاد في طريقها لحرب وهوالقائد الذي يريد أن يجمع الوطنيين المؤمنين لمواجهة الأعداء، وسنلاحظ أيضاً التركيز الرهيب لنجاد على الطبقات الفقيرة وأنصاف المتعلمين.

ورغم تحالف نجاد مع نفس التيار المتشدد والذي كانت صيحات الغضب الشعبي قد بدأت تصرخ في وجه رموزه، إلا أنه استخدم تكتيك الهجوم على هذا التيار بطريقة ذكية حيث لعب على الفساد المستشري في الدولة مؤكداً أنه لونجح فسوف يحاربه حتى الموت، وأنه سيعمل على توفير حياة كريمة للفقراء.

نعم.. إن إيران بعد الحرب أصبحت دولة ثيوقراطية غارقة في الفساد وراحت النخبة من رجال الدين فيها يتخلون عن الانشغال بالأمور الدينية تحت إغراءات السلطة، مما دفع العامة إلى التجرؤ عليهم والسخرية منهم لدرجة إطلاق النكات عليهم علانية.

وقد بلغ الأمر حد تشكيك العامة في مضمون الشعارات الثورية التي يطلقها المتشددون والتهكم عليها وهذا الاتجاه الذي بلغ مداه الآن هوالذي دفع أحمدي نجاد يرتدي ثوب رجل الشارع البسيط ليلعب بعقول الفقراء والساخطين والناقمين لكسب أصواتهم.

إعادة عقارب الساعة للوراء !!

ويبدوأحمدي نجاد ومن زوايا كثيرة كمن يعتقد بأن "حكومة الدين الحق" ممكنة، وأنه كان متلهفاً لتحقيق هذا الاعتقاد. لدرجة أنه يؤمن بأن كل المشاكل يمكن حلها لوأن إيران عادت إلى جذور الثورة.

وبعد أن وصل إلى السلطة أصبحت رئاسته عملية توبيخ للمؤسسة الدينية وتحدياً لكبار رموز الثورة الذين أصبحوا أكثر حذراً وريبة، وأصبح يعمل وفق مبدأ شخصي يقول إنه لكي تستيقظ إيران وتنهض يتعين على زعمائها التحلي بانضباط وأخلاق وشجاعة أولئك الذين حاربوا، وأن الإسلام يجب أن يكون الخيار الوحيد لإيران والدواء الشافي لكل ما تعانيه، ولكن ليس على طريقة " المؤسسة الإسلامية " الحالية ولكن بالعودة لتطبيق كل ما سنه آية الله الخميني.

والجناح الذي يمثله احمدي نجاد هوالأكثر تطرفا في المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، حيث وقفت بحزم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة دائما مرشحه وبرنامجه السياسي المتطرف ضد المرشح الآخر في الجناح البراغماتي المتمثل بالإصلاحيين وهاشمي رفسنجاني وجماعة كوادر البناء وثلة من مراجع التقليد ورجال الدين بالمؤسسة الدينية الإيرانية. وبوصول أحمدي نجاد أطبق الجناح المتشدد ومؤسسة الحجتية على كافة مفاصل السلطة وشرعوا في تطبيق برنامجهم المتطرف والتزمت وسياسة المواجهة خلافا لبرغماتية هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي والمهادنة، وهم – أي مؤسسة الحجتية- منطلقين من بردايم هوتهئية الأرضية والساحة الداخلية والرأي العام إلى المواجهة المصيرية بين الخير المطلق الذي يمثلونه هم والشر المطلق الذي يمثله الآخر وصولا إلى المعركة المصيرية التي تمهد لظهور المهدي الموعود في تراجيدية هي أشبه إلى حكايات كان يا ما كان أوعلى الأقل إعادة استحضار بعض مفاهيم الحرب الباردة وتدشين تلك الحرب من خلال ادلجة منطلقات الثورة الإيرانية وتعميمها لكي تكون نموذجا يحتذي بها إلى كافة الدول الإسلامية وحركات التحرر العالمية ويكون لهم الدور المركزي في صياغة وانطلاقة تلك الحرب وإدارتها حسب مصالحهم الطائفية والقومية الفارسية كما فعل الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ومع المعسكر الشرقي.

ومن هنا يحاول نجاد من جديد اللعب على نفس الأوتار التي عزف عليها آية الله الخميني وحشد من خلالها عامة الشعب الإيراني خلفه، فنجاد يشعل غضب الغرب بسياساته ثم يعبئ الشعب للرد على " الكفرة " الأجانب الذين يريدون تدمير الإسلام والجمهورية الإسلامية من ناحية، وللتحالف معه لمواجهة الطبقة الحاكمة الفاسدة.

وهكذا يحاول أحمدي نجاد مرة أخرى تحويل الدين إلى أيديولوجية ثورية، ومثل هذا الطرح من جانب نجاد هوالسبيل الوحيد لإشعال ثورة الإيرانيين ليطالبوا بجمهوريتهم المفقودة والدفاع عن مقدساتهم.

إيران هي بلد المتناقضات، تحولت إلى جمهورية رئاسية والسياسيون الآن يريدون إعادة عقارب الساعة للوراء.

انظر إلي قول نجاد: "لا ينبغي علينا نسخ أنظمة الغرب السياسية، والدستور الإيراني عبارة عن خليط عجيب من الأفكار الإسلامية والسياسات المتحررة التي يستمتع بها مناهضوالجمهورية الإسلامية ممن يطلقون على أنفسهم "الإصلاحيين".

ويلعب نجاد على خلفيته الاجتماعية المتواضعة ويقدم نفسه على أنه رجل من العامة يحاول عدل كفة ميزان العدالة الاجتماعية الذي اختل في فترة ما بعد الخميني بشدة، ومن هنا يركز مغازلته للشعب على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.

وبينما تغير وجه إيران وشهد انسحاب كبار رجال الثورة من الساحة، هاهي عملية إعادة وجه إيران القديم تتم. وأصبح المفهوم الراسخ في رأس نجاد بالنسبة للعالم عبارة عن خليط مستعر من الأيديولوجية الإسلامية والقومية المتعالية، والشك الرهيب في نوايا النظام العالمي.

وككل القوميين المكابرين وغير القابلين للمناقشة، يحمل نجاد داخله حساسية رهيبة لمسألة سيادة إيران وحقوق السيادة. وكمتطرف إسلامي يستمر نجاد في النظر إلى الشرق الأوسط كساحة معارك بين قوات العلمانيين الشيطانية، والمتمسكين بالهوية الإسلامية.

وكحاكم يتعاطى الشك في كل لحظة من لحظات حياته، فإنه يذهب بعيداً في تصوره بأن الغرب لا هم له إلا أن يحيك المؤامرات لإيران ويتخيل حتى مؤامرات ومخططات عدوانية غير موجودة أومطروحة أصلاً.

ومن هنا نتساءل: هل دوافع مثل هذا التصميم الأيديولوجي غير المبرر غير واضحة بالنسبة للساسة الأمريكيين في إدارة بوش؟.

فبالنسبة لآيات الله الطاعنين في السن أمثال علي خامنئي والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية رئيس مجلس تشخيص النظام الأكثر براجماتية هاشمي رافسنجاني، تبقى أمريكا هي اللاعب المهيمن على الميلودراما الإيرانية.

وبالنسبة لهؤلاء المتشددين أمريكا هي سبب كل المصائب والمشاكل في إيران بينما هي بالنسبة للجيل الأكبر من المحافظين الأكثر براجماتية هي الحل لمعضلة الثيوقراطية التي تجثم على صدر البلاد. وبمعنى آخر فإن أمريكا هي محور الشؤون الإيرانية، ولواختفت أمريكا من الساحة لاخترع المتطرفون الإيرانيون أمريكا جديدة.

لا يشارك جيل أحمدي نجاد الجيل الأكبر من المحافظين نفس النظرة للأمريكيين، ولكن جيل الحرب الذي يقوده نجاد يختلف تماماً عن كبار المحافظين في رؤيته لأمريكا. وقد أكد نجاد بنفسه هذه النقطة عندما قال: " إن دولتنا ماضية في طريقها لإحراز تقدم على مختلف الأصعدة، وليس للأمريكيين مكان على هذا الطريق وليست هناك حاجة إليهم" .وهكذا فإنه لا يجب على أحد أن يتوقع أن يقدم قادة إيران الجدد – من هذا المنطلق – أية تنازلات لواشنطن، أوأي شيء يصب بدرجة أوأخرى في مصلحتها، لأنهم يرون ذلك خيانة عظمى لإيران وضربة في مقتل للمصالح القومية الإيرانية العليا.

بعد ربع قرن من العداء والحرب والعقوبات، اتجه قادة إيران الجدد شرقاً، حيث لا يشعر زعماء هذه الدول الشرقية كروسيا والصين بالانزعاج إزاء قضايا حقوق الإنسان، أوالمسائل النووية، وإنما ينصب جل اهتمامهم على مصالحهم الاقتصادية مع طهران، والمزايا التي يمكن أن يحصلوا عليها كشركاء تجاريين.

الملائكة والشياطين

وتحتل إسرائيل مكاناً مهماً فيما أسماه بـ قائمة نجاد لـ"الملائكة والشياطين". وقد وجه نجاد في كلمة أمام تجمع للراديكاليين والرجعيين والميليشيات من أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط (وهوأمر طبيعي أن تراهم في الجمهورية الإسلامية) نداءً بتدمير إسرائيل.

ورغم رفض العالم لنداء نجاد، إلا أنه استمر في تصعيد دعواته لإزالة "الكيان الصهيوني". بل اعتبر هذا روتيناً شبه يومي، وبالنسبة لرئيس مثله يسير على خطي الخميني، الذي وصف إسرائيل بأنها كيان غير شرعي ولد سفاحاً، ولابد من استئصاله لأنه خطر على الإسلام، وبالنسبة أيضاً لرئيس يزايد على كبار رموز الجمهورية الإسلامية حتى المرشد الأعلى علي خامنئي فإن الأمر يعد عادياً ولا يجب أن يشعر أحد بالدهشة إزاءه.

ومع ذلك، فإن وراء التصعيد الرهيب ضد إسرائيل فإن هناك دوافع خفية وراء خطاب نجاد، وتتمثل في محاولته نسف توجهات الإصلاحيين الجديدة تجاه إسرائيل أثناء وجودهم في السلطة بزعامة الرئيس الأسبق محمد خاتمي. ففي تلك الأثناء، تحركت إيران خاتمي تدريجياً عن الخط الرافض لإسرائيل كـ"شر مطلق" لا ينبغي التعامل أساساً معه، وأكدت على استعدادها لمساندة ودعم اتفاق سلام مع إسرائيل مقبول للفلسطينيين، وكان منطق الإصلاحيين هو" إننا لا يمكن أن نكون ملكيين أكثر من الملك "، بمعنى أنهم لا يمكن أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم.

ولكن وعلى النقيض من ذلك، أعلن أحمدي نجاد " أن أي شخص يقدم على أي خطوة تجاه إسرائيل سيتم حرقه في أتون غضب الأمة الإسلامية المتقد ".

وبهذا أراد نجاد أن يقول إن جمهورية إيران الإسلامية وبالنيابة عن الأمة الإسلامية جمعاء، لم تعد تعترف أوتقبل بأي معاهدات سلام تمت أوستتم في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين أودول عربية.

ومن هنا فإن إيران نجاد لن تواصل فقط مساعداتها ودعمها للجماعات الراديكالية الفلسطينية كحماس للحيلولة دون إبرام أي معاهدة سلام، ولكن ستقوم أيضاً بإحياء سياستها القديمة الرامية إلى قلب أنظمة الحكم العربية التي تطبع علاقاتها مع الدولة اليهودية، فكلما تدهورت عملية السلام في الشرق الأوسط فإن نظام نجاد - وهذا هومطلبه - سيجد فرصة فريدة من نوعها لكي يجد لنفسه مكاناً على طاولة أي مفاوضات بسبب تأثيره على اللاعبين المؤثرين كحماس، أوحزب الله اللبناني، وكسب نفوذ سياسي على المستوى الإقليمي.

إن هذا الموقف من شأنه - من وجهة نظر نجاد ورفاقه - كسب الشعبية لإيران في الشارع العربي، وتجييش العالم الإسلامي خلف نظامه.

وهكذا استطاع نجاد من خلال استغلال فساد النخبة وإحياء حقبة الخميني السيطرة هووجيله وخاصة من المحاربين الذين قاتلوا جيوش صدام للسيطرة والتغلغل بعناصرهم التي لا تعد ولا تحصى في أروقة السلطة في إيران.

إن العناصر البراجماتية للدولة والسياسيين الإصلاحيين مشتركون الآن في محاولة مستميتة لكبح جماح الرئيس الجديد الطائش، ويضغطون على المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي لتحجيم "أيديولوجية حافة الهاوية" التي يمارسها نجاد

وما أن هدأ غبار معركة الانتخابات الرئاسية الإيرانية حتى انكشف الغطاء عن جملة من المسائل والأمور التي يأتي في مقدمتها انتخاب أحمدي نجاد رئيسا للجمهورية والذي فاجأ فوزه الجميع بما فيهم أولئك الذين كان يتتبعون عن كثب مجرى هذه الانتخابات، فالجميع كان يتوقع أن المنافسة ستكون على أشدها بين

ثلاث زعامات رئيسية، وهي هاشمي رافسنجاني، ومهدي كروبي مرشح الإصلاحيين ومصطفى معين مرشح الإصلاحيين الجدد أومرشح الإصلاحيين التقدميين كما يسمون أنفسهم، ولم يدر بخلد أي أحد أن مرشحا مغمورا كأحمدي نجاد يتمكن من التغلب على خصم عنيد مثل رفسنجاني ويفوز بكرسي الرئاسة الإيرانية رغم أن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يبحث، ظاهرياً، عن شخصية معتدلة يتمكن من خلالها تجميل صورته المشوهة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

والمعروف عن أحمدي نجاد أنه يمثل تياراً اجتماعيا محددا يشكل في جوهره الدعامة الرئيسية لنظام الجمهورية الإسلامية وهذا التيار كان ولسنوات طويلة في خدمة السلطة إلا أن سطوته تراجعت بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وبعد مجيء خاتمي إلى السلطة. كما أن هاشمي رافسنجاني قد قلم أظافرهم بعد أن قام بإبعادهم عن المؤسسة العسكرية التي يعتبرون أنفسهم جزءاً منها، فقد كانوا يقاتلون بينما كان هاشمي رافسنجاني يدير مزارع الفستق العائدة له من قصور الشاه السابقة، وكان ينهب أموال إيران ويكدسها في البنوك الأجنبية، وعندما كان هؤلاء يطالبون رافسنجاني بجزء من هذه الأموال لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية وهم الذين خدموا النظام بكل جد وإخلاص كان رافسنجاني يوجههم نحوالاعتداء على الآخرين للحصول على المال، من هنا كشفت هذه الانتخابات أول ما كشفت عن اختلافات وصراعا ت عميقة بين هاشمي رفسنجاني ومجموعته من الآيات وأصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي" القطط السمان" وبين المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي وبعض من رجالات الحرس وجماعات حزب الله والبسيج (التعبئة العامة)، حيث الغالبية العظمى منها تتكون من أبناء الطبقة الوسطى والصغيرة الذين ساءت أوضاعهم بسبب الظروف الاقتصادية، وبعد أن توجهت الدولة إلى معالجة بعض المشاكل مثل إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب والتأكيد على التنمية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والاهتمام بتحسين الأوضاع المعيشية للناس فلم تعد الشعارات الثورية مقبولة ولا حتى موضوع تصدير الثورة إلى بلدان الجوار داخليا أوعالميا.

لقد شكل هؤلاء المحاربون القدماء، إن جاز التعبير، مجموعات ضغط على رموز الجمهورية الإسلامية إذ اعتبرهم البعض مثل هاشمي رفسنجاني أنهم قد أدوا واجبهم في سبيل خدمة الإسلام والثورة الإسلامية ومرضاة لله؛ في حين اعتبرهم خامنئي جنودا أوفياء يجب أن يمارسوا دورهم بالسلم مثلما مارسوه في الحرب، فأصدر أمره بتعيينهم حكاما للمقاطعات والأقاليم ورؤساء للبلديات وممثلين له وأئمة جماعة في المساجد وقد حصلت هذه التعيينات قبيل انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي، حيث لعب هؤلاء دورا بالغ الأهمية عبر الترهيب والترغيب والتزوير في إيصال أكبر عدد من مرشحي التيار المتشدد إلى المجلس، كما لهؤلاء وما يملكونه من دعم مباشر من مكتب المرشد، دورا كبيرا في إغلاق الصحف وتضييق الخناق على الكتاب والصحفيين بحيث أصبحت إيران وفي السنوات الأخيرة من حكم خاتمي أكبر سجن للصحفيين وأصحاب الرأي في إيران، كما كان هؤلاء العقل المدبر للكثير من الاغتيالات وأعمال القتل والتصفيات الجسدية التي طالت العديد من رموز الحركة الثقافية والسياسية في إيران على سبيل المثال لا الحصر تصفية القيادة الكردية الإيرانية في النمسا وبعض رموز الحركة الوطنية الأهوازية في العراق وذلك بعد سقوط النظام فيه، كما يرجع التدخل في الشؤون الداخلية العراقية في الوقت الحاضر إلى مثل هؤلاء الأفراد.

إضافة إلى ما ورد يعتبر أحمدي نجاد مواليا لمن يسمونهم في إيران بنهج الإمام الخميني وكان من بين أولئك الأفراد الذين احتلوا السفارة إبان انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ واحتجزوا طاقمها لمدة ٤٤٤ يوما.

وكان أحمدي نجاد من بين الذين بارك خامنئ تعيينهم كرئيس لبلدية طهران وما أن عين رئيسا للبلدية حتى استولى على جريدة همشهري التي كان يرأس تحريرها السيد كرباسجي رئيس بلدية طهران الأسبق والمحسوب على الإصلاحيين وقام على أثرها بإجراء تعديلات كبيرة على إدارة هذه الجريدة فقام بطرد جميع الصحفيين الإصلاحيين وأصحاب الأقلام المستقلة من المثقفين وبدون أي تعويض وبدل مقر

هذه الجريدة إلى مقر للتجسس على الكتاب والمثقفين وبالإضافة إلى كونه عسكريا قديما ينحدر من الحرس الثوري وينتمي إلى جيل الحرب العراقية لم يعرف عنه شيء وكانت فترة توليه لمجلس بلدية طهران من أشد الفترات قسوة بحق الصحافة والصحفيين.

وهناك عدة عوامل وأسباب ساهمت في فوز أحمدي نجاد .نها : عدم رغبة الحوزة العلمية في قم والمرشد الأعلي للجمهورية الإسلامية علي خامنئي نفسه في ترشيح رفسنجاني للرئاسة لأن الرجل حسب اعتقادهم " حصان جامح" وفي حال وصوله للسلطة لا يمكن لهما أن يلجمانه، خاصة وأنه قد لمح بإلغاء نظام ولاية الفقيه وتحسين العلاقات مع الغرب وإعادة النظر في سياسات إيران الشرق أوسطية وخاصة مسألة السلام في الشرق الأوسط وهذا ما يعني تراجع دور رجال الدين في الأمور السياسية والاجتماعية كما أن الذي أجبرهم على القبول برفسنجاني والإدلاء بأصواتهم لصالحه في الدورة الأولى هوإقصاء منافسه مصطفى معين في نفس الدورة بينما أدلوا بأصواتهم في الدورة الثانية من الانتخابات لصالح أحمدي نجاد وضد رفسنجاني.

وتشير الدلائل إلي أن أحمدي نجاد كان مرشح رموز المتشددين الذين يذوبون في ولاية الفقيه وقد تبين أيضا أن ابن خامنئى مجتبى خامنئى يساعده قادة الجيش والحرس والتعبئة هم الذين خططوا منذ عام لحملة أحمدي نجاد الانتخابية.

وهناك عمليات تزوير جرت بشكل فاضح وذلك بعد أن أشارت استطلاعات الرأي العام الرسمية أن عدد المشاركين لا يتجاوز٢٥-٣٠٪. وقد جرت هذه العمليات من قبل مجلس صيانة الدستور، والمليشيات وبعض من قادة الجيش والحرس والجماعات الدينية المتشددة وأصحاب النفوذ بالسلطة وذلك من خلال طبع الملايين من الهويات المزورة، والتصويت أكثر من مرة وتبديل صناديق الآراء، واستغلال الأميين وكتابة مرشح الولي الفقيه من قبل آلاف من العناصر الموالية التي خصصت لهذا الغرض،

إلا أن الغالبية العظمى من المراقبين السياسيين يؤكدون أن ما يقارب ٤٠الى ٥٠٪ من المواطنين قد شاركوا في هذه الانتخابات وتراوح مستوى التزوير من ١٥ إلى ٢٠٪ ويمكن القول إن أقل من نصف الناس قد شاركوا في انتخابات الدورة الأولى وأن ٥٥٪ قد شارك في الدورة الثانية في هذه الانتخابات الصورية وهذا بحد ذاته يعتبر انتصارا لمن دعوا إلى مقاطعة الانتخابات لأن الغالبية العظمى من المقاطعين كانوا ينتظرون أن يقاطع ثلثا المواطنين هذه الانتخابات، كما لوحظ أن مليونين من الآراء باطلة في الدورة الأولى ومليون رأي باطل في الدورة الثانية.

عوامل الرفض والاشتراك في الانتخابات.

وهناك عدد كبير من المواطنين، اشتركوا في الانتخابات، وان كانوا مستاءين من النظام، ومعارضين له، إلا أنهم اشتركوا في هذه الانتخابات لعدة أسباب منها: الذين اندفعوا للاشتراك في الدورة الثانية من الانتخابات قد أدلوا بأصواتهم لصالح رفسنجاني كانوا واقعين تحت الأحداث السياسية وكانوا معتقدين أنه بفوز أحمدي نجاد سوف تعود البلاد إلى المربع الأول والى الأيام السوداء التي أعقبت سقوط نظام الشاه وقيام نظام الجمهورية الإسلامية وعودة إيران إلى المرحلة الخمينية وهذا ما صرح به الرئيس الجديد حيث قال " إن مواجهة الثورة الإسلامية ستشمل قريبا العالم أجمع ".

وهناك قطاع كبير ممن يسمون أنفسهم بالمعارضة القانونية مثل نهضة الحرية والقوميين الدينيين وطريق الجماهير والحزب الديمقراطي الشعبي وقسم من الجمهوريين في الخارج وقسم من الكتاب والفنانين مثل محمود دولة آبادي ومحمد سبانلوا وعزت الله انتظامي وصدر عاملي اشتركوا في الدورة الأولى من الانتخابات لصالح معين في حين اشتركوا في الدورة الثانية لصالح رافسنجاني وذلك للحد من اندفاع أحمدي نجاد الذي يعتبر متطرفا من وجهة نظرهم، وكان من المتوقع أن

يحصل رافسنجاني على ١٧ مليون صوت ولكن عمليات التزوير الفاضحة لصالح نجاد خفضت هذه النسبة إلى ١٠ ملايين صوت.

وهناك أعداد كبيرة من المشاركين في هذه الانتخابات جاءت تحت تأثير الخوف من التدخلات الأمريكية حيث كانوا يخشون أنه ونتيجة لظهور شخصية متطرفة مثل أحمدي نجاد سوف يكون مصير إيران كما هوالحال مصير العراق وأفغانستان وبالتالي فرط عقد الدولة الإيرانية وتفكك أجزائها.

ولعل من بين الذين اشتركوا في هذه الانتخابات جاء اشتراكهم تحت تأثير شعارات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتوفير السكن وموضوع دعم الزواج وتوفير الغذاء والدواء فقد لفتت هذه الشعارات قطاعات واسعة من فقراء الريف والمدينة هذه الشعارات التي رفعها كل من آية الله مهدي كروبي وأحمدي نجاد فقد وعد كروبي بإعطاء ناخبيه من العائلات المتضررة ٥٠ ألف تومان؛ خاصة وأن التقارير الرسمية تشير إلى أن ٤٠٪ من الإيرانيين هم تحت خط الفقر وان مستوى التضخم والبطالة وصل إلى أعلى مستوياته في إيران ويرى بعض المراقبين أن هذه الشعارات لا بد وأن تكون درسا بليغا لبعض أطراف المعارضة الذين حددوا سقف مطالبهم بإطلاق سراح السجناء السياسيين وحرية الصحافة والأحزاب، ولم تتجاوز مطالبهم الإصلاحات المتعلقة بتوسيع المشاركة السياسية، ثم أنها لم تطرح على أجندتها الأمور الناتجة عن التمايز الاجتماعي.

إن فوز أحمدي نجاد المتهم بعدة جرائم جنائية منها المشاركة في اقتحام السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ لمدة ٤٤٤ يوما وكذلك اتهامه بالتخطيط لاغتيال القيادة الكردية في النمسا واغتيال العديد من نشطاء أبناء الشعب العربي الأهوازي إثر سقوط النظام في العراق ونهب ممتلكاتهم وإصراره على الاستمرار في تنفيذ المشاريع النووية سوف يسوق البلاد نحومزيد من الأزمات.

أزمة حقيقية داخل النظام !!

إن انتخاب أحمدي نجاد يعبر عن أزمة حقيقية داخل النظام رأى القائمون عليها أنه لا يمكن حلها والخروج منها إلا عن طريق العودة إلى الخمينية التي لا يتناسب خطابها ونهجها مع متغيرات المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العالم إلى نبذ العنف وتبني ثقافة السلام والتعايش السلمي.

وربما تصبح انتخابات الدورة الرابعة لمجلس خبراء القيادة، الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلي للجمهورية ومراقبة أعماله، والتي أجريت بالتزامن مع الانتخابات البلدية، والتكميلية لمجلس الشوري الإسلامي(البرلمان) في١٥ ديسمبر الماضي، أحد أهم الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها إيران منذ نجاح الثورة عام١٩٧٩، خصوصا أنها فرضت مرة أخري علي الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار البحث عن إجابة للسؤال الأهم في إيران الآن ومفاده: نظام الجمهورية الإسلامية.. إلي أين؟

وبالطبع هذا السؤال ليس جديدا، لكنه متجدد، فقد سبق أن طرح في مناسبات عدة كان آخرها عقب فوز مرشح الجناح الأصولي المتشدد من التيار المحافظ محمود أحمدي نجاد بانتخابات رئاسة الجمهورية في يونيو٢٠٠٥، ففي هذه اللحظة بدا جليا أن الأصوليين المتشددين باتوا يسيطرون بشكل شبه كامل على مراكز السلطة تماما، وبقى مجلس الخبراء هو المؤسسة الوحيدة التي لايتمتع فيها الأصوليون بأغلبية مريحة تمكنهم من تحديد هوية المرشد القادم في إيران. ومن ثم كانت الانتخابات الأخيرة للمجلس أشبه بساحة للصراع بين الأصوليين المتحفزين لاستكمال سيطرتهم علي السلطة، والإصلاحيين والمحافظين التقليديين المعتدلين الراغبين في العودة مجددا إلى السلطة بعد أن طردهم منها الأصوليون. بمعنى آخر، كانت انتخابات الخبراء الأخيرة عامل الحسم في تحديد اتجاه إيران: إلى مزيد من التشدد والانغلاق بنجاح الأصوليين في السيطرة على المجلس ومن

ثم على مجمل مؤسسات صنع القرار، أم إلى الانفتاح والمرونة بعودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى.

من هنا يمكن فهم أسباب تحول الصراع العنيف الذي شهدته انتخابات الخبراء من مجرد صراع على السلطة إلى صراع على مستقبل إيران وبتحديد أكثر مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الذي بات يتجاذبه اتجاهان رئيسيان: الأول، يتزعمه رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، الذي نجح في تكوين تحالف وسط بين المحافظين التقليديين والإصلاحيين المتدينين. وهذا الاتجاه يريد إحداث تطوير داخل النظام وليس هدمه ليتواكب مع التطورات التي تحيط بإيران في المنطقة والعالم، ويدعو إلى ضرورة تغليب المصلحة علي الأيديولوجيا، ويري أن المرشد (الولي الفقيه) ليس خليفة الله في الأرض ولا منزها عن الأخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور. أما الاتجاه الثاني، فيتزعمه رجل الدين المتشدد في حوزة قم محمد تقي مصباح يزدي ويضم القوي الأصولية التي ينتمي إليها الرئيس أحمدي نجاد. ويؤمن هذا الاتجاه بالنظام المنغلق في مجال السياسة والثقافة، ويدافع عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافي، كما يؤمن بنظرية المؤامرة، والأهم من ذلك أنه يرى أن الشعب لا دور له في اختيار المرشد الذي، في رؤيته، لايعتبر مسئولا أمام الشعب.

وقد جاءت نتائج الانتخابات لتكشف عن حقائق عدة سوف تحكم إلى حد بعيد مسار الصراع بين الاتجاهين السابقين: الحقيقة الأولى، أن الأصوليين فشلوا في تحقيق أغلبية داخل مجلس الخبراء، وزد على ذلك تعرض بعض رموزهم لمواقف محرجة خصوصا مرشدهم الروحي مصباح يزدي الذى جاء في الترتيب السادس للفائزين في طهران، بما يعني أن ثمة تغيرا سلبيا في رؤية الشارع السياسي الإيراني لأهداف وبرامج المشروع الأصولي.

الحقيقة الثانية، أن الانتخابات عكست عودة نسبية للقوى الإصلاحية إلى السلطة، وبالتحديد في المجالس البلدية، وهي عودة ليست بارزة، لكنها مهمة مقارنة بهزائمهم السابقة في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية على التوالي.

الحقيقة الثالثة، أن المحافظين التقليديين في طريقهم إلى صعود إلى السلطة مرة أخرى، على خلفية حصول هاشمي رافسنجاني على المركز الأول في انتخابات الخبراء متقدما بفارق نصف مليون صوت في طهران وحدها عن أقرب منافسيه. هذه النتيجة تعني أن رافسنجاني في طريقه إلي استعادة دوره القوي داخل مؤسسات صنع القرار في إيران بعد أن خصمت الهزيمة المدوية التي مني بها في انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة من دوره كثيرا، مستفيدا في هذا السياق من تحالفه مع القوى الإصلاحية وعلى رأسها (مجمع روحانيين مبارز وحزب اعتماد ملي).

أما الحقيقة الرابعة فهي أن الفائز الأكبر في هذه الانتخابات هوالمرشد الحالي علي خامنئي الذي استشعر أن ثمة خطورة حقيقية في تركيز مفاتيح صنع القرار في إيران في يد الأصوليين المتشددين، الأمر الذي يهدد بتعريض إيران إلى مواجهة خطيرة مع المجتمع الدولي، وقد يمهد إلى إقصائه من منصبه كمرشد أعلى لإيران، خصوصا في ظل توارد معلومات عن محاولات كانت تبذلها بعض القوى الأصولية لتكوين كتلة يعتد بها داخل مجلس الخبراء تستطيع من خلالها إقصاء خامنئي عن منصبه وتعيين مصباح يزدي مرشدا أعلي لإيران. وقد جاءت نتائج الانتخابات في صالح خامنئي، إذ ضمن وجود ما لايقل عن أربعين عضوا من الموالين له في الدورة الجديدة لمجلس الخبراء، أي ما يقرب من نصف عدد أعضاء المجلس، بما يعني عدم قدرة أي جناح سياسي على تهديده بإقصائه من منصبه في المرحلة القادمة. لكن الأهم في هذا السياق هوأن خامنئي استطاع أن يحجم القوى الأصولية التي تعمل علي إحداث تغيير كبير في تركيبة نظام الجمهورية الإسلامية بشكل يجعله أشبه بـ "جمهورية طالبان شيعية"

لكن أهم ماجاءت به الانتخابات علي الإطلاق هوأنها أنضجت معالم المعركة الجديدة في إيران، وهي معركة تكسير العظام بين جناحي رافسنجاني ويزدي، استعدادا لمرحلة ما بعد خامنئي، خصوصا بعد تردد معلومات من مصادر متعددة عن تدهور ملحوظ في صحة المرشد، واستعداد بعض الأجنحة السياسية للانقضاض على مقعد خامنئي، صاحب الكلمة الفصل، والإمساك تماما بمقاليد الأمور في إيران. فالأول يتهم الثاني بجر إيران إلي مواجهة حتمية مع المجتمع الدولي، من خلال انتهاج سياسة متشددة أدت في النهاية إلي فرض عزلة إقليمية ودولية على إيران وصدور قرارين دوليين ضدها من مجلس الأمن في أقل من عام. بينما يتهم الثاني رافسنجاني وجناحه بالخروج عن القيم الحقيقية للإسلام والابتعاد عن خط الإمام وبأنهم من الملالي ذوي الثروات الفادحة وأبطال الفساد ولا علاقة لهم بالشعب الذي يمثله الرئيس أحمدي نجاد خير تمثيل.

في خضم هذا الصراع، وبناء على ما تمخضت عنه انتخابات الخبراء، فإنه في حالة حدوث أي فراغ في مقعد المرشد، فإن ثمة احتمالين لا ثالث لهما: إما أن يتم تنصيب شخص آخر لمنصب المرشد، أو تكوين قيادة ثلاثية. ويبدوأن رفسنجاني سوف يكون حاضرا في كلا الاحتمالين: ففي حالة الاحتمال الأول، فسوف تكون فرص رافسنجاني هي الأوفر، ولن يمنعه من ذلك كونه صاحب عمامة بيضاء، أي ليس سيدا من آل البيت، خصوصا أنه استطاع استمزاج رؤى الإصلاحيين المتدينين، والمحافظين التقليديين، والبراجماتيين المتدينين، وبعض رجال الدين الكبار في حوزة قم، وبعض قيادات الحرس الثوري، بأنه الأقدر علي قيادة إيران في المرحلة القادمة. وحتى في حالة تكوين قيادة ثلاثية، وهو الاحتمال الثاني، فإن رافسنجاني سيكون، على الأرجح أحد أضلاعها الثلاثة، إن لم يكن أقواها.

وبقدر ما أثارت شخصية وسياسة أحمدي نجاد المثيرة للجدل حفيظة الأطراف الدولية والإقليمية، بقدر ما حظيت باهتمام المراقبين والمحللين السياسيين. تزايد نفوذ إيران كلاعب إقليمي مؤثر، يترافق مع ازدياد عزلتها الدولية.

أثناء حملته الانتخابية كانت ملامح سياسة محمود أحمدي نجاد المثيرة للجدل قد بدأت تتشكل، لاسيما فيما يتعلق بعلاقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الغرب، التي كانت في عهد سلفه قد بدأت تتحسن ولوجزئيا. وما أن وصل إلى سدة الحكم حتى تلاشى ذلك التقارب النسبي، أولنقل الغزل الخجول بين إيران والغرب ليعود التوتر بين الجانبين. وجاء التشدد في موضوع الملف النووي والخطب النارية المعادية لإسرائيل والغرب ليقصما ما تبقى من شعرة معاوية ولتصبح طهران في مواجهة مفتوحة ومباشرة مع الدول الغربية. ومن الأمور الملفتة للنظر أن أولى الخطوات التي قام بها أحمدي نجاد بعد انتخابه رئيسا للبلاد هي تخفيض ميزانية "حوار الحضارات" التي أنشأها الرئيس السابق خاتمي، الأمر الذي يعد مؤشرا على عدم إيمان أو على الأقل اهتمام الرجل بحوار الحضارت أوعدم جدوى مثل هذا الحوار بنظره. ومن الخصائص الأساسية في شخصية أحمدي نجاد اعتماده على الخطاب التعبوي، الذي يلهب به حماس جماهير شعبه والرأي العام العربي والإسلامي. لكنه على عكس الرؤساء الإيرانيين السابقين لم يفرق بين الخطاب الموجه للخارج كالذي ألقاه مثلا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وبين مجمل الخطابات الموجه للداخل أومحاضراته في مجمع للفقهاء والملالي. لقد جعل نجاد من السياسة الخارجية محور اهتمامه على حساب الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه أمام الناخب الإيراني، خاصة المتعلقة بتوزيع ثروات النفط بشكل عادل على كافة شرائح المجتمع الإيراني.

نجاد يستمد الشرعية من المرجعية الدينية بقدر ما أثارت شخصية أحمدي نجاد المثيرة وكذلك سياسته الأكثر إثارة للجدل، حفيظة الأطراف الدولية والإقليمية، بقدر ما حظيت باهتمام المراقبين والمحللين السياسيين إلى الحد الذي أصبح البعض يتحدث عن "ظاهرة أحمدي نجاد". لقد كانت أولى خطوات السياسي المحافظ بعد تسلمه الحكم تدل على نهجه، فقد زار ضريح قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني قبل أن يتوجه للقاء الزعيم الروحي للبلاد وصاحب أوسع السلطات آية

الله خامنئي. ولم يحتفل نجاد بفوزه في الانتخابات بل توجه إلى المسجد لشكر الله على الفوز. ويرى المحللون بأن رؤية نجاد السياسية ونهجه يرتكزان على ضرورة العودة إلى جذور الثورة الإيرانية في بداية عهدها. وفي هذا السياق يشير المحلل السياسي الألماني بيتر فليب إلى قدرة نجاد في إلهاب حماس الجماهير بعد عام من توليه السلطة، لكنه سياسيا عزل إيران في زاوية ضيقة. وإذا ما بحث المرء عن سبب منطقي لهذه السياسة فلن يجد، حسب فيليب، سوى تفسير واحد وهو أن "نجاد يرغب في إعادة إحياء الروح الثورية للثورة الإيرانية." ويرى فيليب أنه فقط في ظل هذه العزلة يستطيع مثل هذا النظام الثيوقراطي البقاء والاستمرارية.

سياسي يعمل بعقلية الفقيه !

بدأ نجاد منذ بداية ولايته كسياسي يخاطب العالم بأسلوب الفقيه. فقد اتسمت فترة حكمه بروح المواجهة والتصعيد مع الغرب حينا، والمراوغة والمهادنة أحيانا أخرى. رفض الحلول الوسط والامتثال "لعصا الغرب".. كما أنه لم يقتنع "بجزرته".. أبدى استعداده لبحث عروض ورشاوى المجتمع الدولي.. لكنه تشدد في التمسك بما يسميه حق بلاده في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، رافضا التنازل عن ذلك قيد أنملة. لعب أحمدي نجاد كثيرا على المتناقضات الدولية بذكاء السياسي، لكنه تعامل مع المجتمع الدولي بعقلية الفقيه وراهن على عامل الزمن، حتى ضاقت الدائرة حول عنق بلده. لم يستغل الاعتدال الأوروبي في مواجهة التطرف الأمريكي حتى التقى الطرفان في جبهة واحدة ضد طهران. صحيح إن طهران لا تزال تراهن على الموقفين الروسي والصيني في مجلس الأمن، لكن هذا الرهان يفقد قيمته شيئا فشيئا مع مرور الوقت. قد تكون طهران قد أفلتت من العقوبات الدولية حتى الآن لأسباب كثيرة منها ما هومتعلق بمصالح اقتصادية للدول الغربية ومنها ما له علاقة بالأوضاع الدولية والإقليمية، لكن قد تتغير المعادلات والحسابات في المستقبل المنظور

لغير صالح الجمهورية الإسلامية، لاسيما إذا وصلت الدول الغربية إلى قناعة بأن إيران تنتج فعلا أسلحة نووية أو أن طهران تشكل تهديدا لأمن إسرائيل ولتدفق النفط من المنطقة.

أحمدي نجاد لاعب تنقصه الخبرة ؟ في عهد أحمدي نجاد زادت التطلعات الإيرانية إلى لعب دور مؤثر في المحيط الإقليمي وبالتالي زيادة نفوذها في المنطقة. وساهمت ظروف إقليمية ودولية في زيادة الدور والنفوذ الإيرانيين في المنطقة مما مهد لتدخل إيراني مباشر وغير مباشر في الشئون الإقليمية. ومع أن دور إيران ونفوذها في المنطقة يثيران قلق دولي وإقليمي، إلا ان واقع الأمر يشير إلى أن الأطراف المعنية تجد نفسها مضطرة للتعامل معه على الأقل في الوقت الراهن. ويرى محللون أن عهد أحمدي نجاد شهد زيادة التدخل الإيراني في العراق لدعم قوى سياسية طائفية تلعب باسم طهران دورا في إدارة اللعبة السياسية في هذا البلد. ولقد وفر غياب نظام صدام حسين لإيران الفرصة، ليس فقط لأن تكون القوة الوحيدة في هذا الجزء من المنطقة، بل وأن تلعب أيضا دورا مباشرا في العراق وأن تصبح طهران على احتكاك مباشر مع عدوها اللدود و"الشيطان الأكبر" أمريكا، كما دأبت القيادات الإيرانية على تسمية واشنطن. كما ومدت طهران يدها أكثر لمساعدة حزب الله اللبناني لتجعل منه العصا التي تضرب بها صديقة الغرب إسرائيل، مما قد يزيد من شعور هذا الغرب . من وجهة نظر طهران . بحاجته إلى دور طهران كلاعب إقليمي لا غنى عنه. ويدور الحديث حاليا، في ظل ظروف الحرب الدائرة في لبنان، بأن إيران تتحكم بشكل كبير بتلابيب الأزمة، ولابد من إشراكها في أي جهود لإحلال السلام. وتشعر إيران على الدوام بأنها يجب أن تلعب دورا إقليميا يتناسب وحجمها في المنطقة. في هذا السياق يتحدث بعض المحللين عن أن إيران وجدت في حرب حزب الله مع إسرائيل فرصة لصرف نظر المجتمع الدولي عن ملفها النووي. يذكر هنا أن أحمدي نجاد كان قد أشار صراحة يوم

الاثنين قبيل صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بأن الأحداث الجارية في لبنان وفي فلسطين أثرت على موقف بلاده إزاء سياسة عرض القوى الكبرى الهادف إلى تشجيع طهران على التخلي عن نشاطاتها النووية.

وقد ظهر محمود أحمدى نجاد من بين صفوف فيالق الحرس الثورى الإسلامى، وهوالحرس (البريتورى - الإمبراطورى) المكرس لقيادة وتصدير الثورة التى أشعلها آية الله خومينى فى إيران عام ١٩٧٩. ولقد سبق أن تولى أحمدى نجاد منصب محافظ طهران قبل أن يخوض انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة ببرنامج ينادى بالعودة إلى القيم الثورية بعد سنوات من الركود والفساد والإصلاحات المبتورة. ويعتبر أحمدى نجاد من المعتنقين بشدة لرؤية خومينى الراديكالية حول دور إيران باعتبارها طليعة ثورة إسلامية عالمية. ولذلك اتهم الولايات المتحدة بأنها قوة فاشلة وتشكل تهديداً للعالم الإسلامى.

وفى تناقض حاد لسلفه الرئيس السابق محمد خاتمى الذى تبنى حوار حضارات استرضائى، إلا أن الطريق سد أمامه بواسطة معارضة قوية من المتشددين الأيديولوجيين، عاد أحمدى نجاد إلى استخدام الخطب النارية والحماسية التى سادت فى عصر الخومينى. ففى سبتمبر ٢٠٠٥ قام بإلقاء خطاب لاذع فى الأمم المتحدة محذراً الدول الأجنبية من التدخل فى الشؤون الإيرانية، وفى ٢٦ أكتوبر ألقى خطاباً ينضح بالسم ضد إسرائيل، ردد فيه مقولة الخومينى، حيث قال نجاد: وكما قال الإمام الخومينى يجب أن تمحى إسرائيل من خريطة العالم.

والواضح لمن يتتبع مسار الأحداث في الساحة الإيرانية أن أحمدي نجاد يواجه حاليا حملة انتقادات إعلامية وسياسية حادة وقاسية، من جانب الإصلاحيين والمحافظين الواقعيين الذين يمثلهم خصوصا الرئيسان السابقان محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني، أو من جانب بعض القريبين من خامنئي، وأن هذه الحملات والانتقادات ليست ناتجة فقط من فشل الرئيس الإيراني في تنفيذ الكثير من

الالتزامات والوعود التي قدمها والمتعلقة بالأوضاع الداخلية، بل أيضا وخصوصا من مواقف أحمدي نجاد "النارية والاستفزازية" في ما يتعلق بسياسة إيران وخططها النووية وفي ما يتعلق كذلك بدعوته المتكررة إلى إزالة إسرائيل من الوجود والتي زادت من تصلب الدول الغربية في تعاطيها مع الجمهورية الإسلامية، ويذهب المعترضون على مواقف أحمدي نجاد هذه إلى حد اتهام الرئيس الإيراني بـ"التهور"" و"عدم النضج" بل بالإساءة إلى مصالح البلد "لأنه يركز علنا وبكثير من التحدي على إنجازات ايران النووية، سواء أكانت حقيقية أم لا، مما يجعل الدول الغربية تتخوف منها وتوحد مواقفها ضدها".

وضمن هذا السياق جاء تحذير رفسنجاني العلني "للمتطرفين" في إيران من الإدلاء بتصريحات متشددة قائلا إن "هذه التصريحات يمكن أن تعرض الجمهورية الإسلامية للخطر، وهي في أي حال لن تحقق نتائج بل ستخلق مشاكل".

لكن هذه الحملات القاسية لم تقلب الوضع ولم تدفع خامنئي إلى التخلي عن أحمدي نجاد ووقف دعمه له بل إن المرشد يتعامل مع الرئيس الإيراني، وفقا لما أوضحته لنا مصادر ديبلوماسية أوروبية مطلعة، على أساس أنه "وزير إعلامه" ويرى أن لغة التحدي التي يستخدمها "ضرورية" لإبقاء الإيرانيين في حال من التأهب تحسبا لكل الاحتمالات. كما أن المرشد على اقتناع بأن حملات أحمدي نجاد على إسرائيل تخدم سياسة إيران في العالم العربي والإسلامي وتساعد على تركيز الأضواء على امتلاك الدولة العبرية السلاح النووي.

وفي الوقت الذي تسعي إيران نجاد بإصرار على تجاوز الخطوط الحمراء، فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وتستمر في تدخلاتها في العراق، تنشغل إدارة بوش بكيفية التصدي لها. وتنظر واشنطن لكافة الخيارات والبدائل الممكنة، بما فيها فرض العقوبات الاقتصادية، وضرب العزلة الدولية عليها، وصولاً إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية لها، ودعم القوى المعارضة لها. على أن خياراً واحداً مهماً،

لم يوضع بعد بين هذه الخيارات جميعاً. والمقصود بهذا، الخيار الرامي إلى خوض مواجهة مع طهران، من أجل تغيير نظامها. وقد صادف هذا الحوار الشامل حول البرامج النووية الإيرانية، وقتاً تشهد فيه الساحة السياسية الإيرانية نفسها تغيرات ملحوظة. وبينما تراخت الولايات المتحدة نوعاً ما مع الحكومة الإيرانية، بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد، فقد شهدت الانتخابات المحلية التي جرت في إيران، بعد تولي نجاد السلطة، تحولات كبيري في الرأي العام الإيراني. ومن خلالها بدا جلياً أن نبرة التحدي الخطابية التي يروج لها نجاد، لم ترق لغالبية الإيرانيين، الذين أدلوا بأصواتهم لصالح انتخاب العناصر ذات الكفاءة والخبرة المهنية، لعضوية المجالس والجمعيات التشريعية المحلية. وبالنتيجة، فقد فضل الناخبون اختيار العناصر البراجماتية من بين "المحافظين" و"الإصلاحيين" على حد سواء، خاصة من بين أولئك الذين يعارضون برامج نجاد الاقتصادية في الداخل، وسياساته الخارجية. لكن على رغم مظاهر الانشقاق والمعارضة هذه، إلا أنه يكون خطأً قاتلاً لوافترضنا أنها مؤشرات واضحة على دنوانبلاج فجر الديمقراطية الإيرانية.

على أن ذلك لا ينفي في المقابل، استعداد إيران للتحول الديمقراطي منذ أمد بعيد. فهي تتسم بأن لها قطاعاً شبابياً يمثل نسبة مقدرة من التعداد السكاني، وهوغارق في الثقافة العالمية حتى أذنيه. فإلى جانب استغراقه في شبكة الإنترنت، واستعداده للتعاطي مع الغرب، يتسم الشباب الإيراني ببعده عن نزعة العداء لأميركا، وهي نزعة شائعة وغالبة في العالم العربي بأسره تقريباً. غير أن جميع هذه الاتجاهات الاجتماعية الثقافية الإيجابية، لم تترجم بعد إلى توجه نحوالانفتاح السياسي. وربما كان المجتمع الإيراني مستعداً لاحتضان الديمقراطية، إلا أن استعداداً كهذا لم يتوفر بعد للسياسات الإيرانية، ومن ثم فهي ليست مستعدة لاحتضان التحول الديمقراطي.

والملاحظ أن إيران تفتقر إلى حركة ديمقراطية منظمة. ولعل ذلك ناجم عن إحجام "الإصلاحيين" الذين صعدوا إلى سدة الحكم بدفع شعبي قوي في عام

١٩٩٧، عن بناء أي حزب سياسي لهم، أوحتى تشكيل منبر سياسي متماسك على الأقل. صحيح أن حركة الإصلاح قد ألهمت الطلاب حماس التظاهر والاحتجاج الذي دفع بهم إلى الشوارع، وأنها أسهمت في تغيير شكل ولغة الممارسة السياسية في البلاد، إلا أن غياب التنظيم قد كلف الحركة في نهاية الأمر، إقصاءها من المنصب الرئاسي في انتخابات عام ٢٠٠٥. ويمكن القول إجمالاً إن حركة الإصلاح قد اكتسبت لها شعبية عريضة واسعة في إيران، إلا أنها لم تكن فاعلة سياسياً كما ينبغي. وفيما يبدو، فقد استثمر النظام الحالي في طهران مواجهته لمطالب الإصلاح السياسي المتصاعدة، وذلك باستخدامه لأداة الانتخابات، بحيث يضمن تحجيمه للمعارضة في نطاق الجمهورية الإسلامية وحدها.

أما فكرة العزلة الاقتصادية، المدعومة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران، فقد أسفرت هي الأخرى عن إضعاف القطاع الخاص، ما حرم مؤيدي التغيير السياسي من أداة رافعة مهمة، في الدعوة لانفتاح النظام وتغييره من الداخل. يذكر أن القطاع العام يمثل ما يزيد على نسبة ٨٠ في المئة من الاقتصاد الإيراني، وأن الدستور الساري الآن، يركز معظم السلطات الاقتصادية والسياسية بيد القيادة الدينية الحاكمة. وهنا يجب القول إن معضلة التحول الديمقراطي لا تكمن في الطبيعة الثيوقراطية القابضة للنظام، بكل ما تعرف به من هيمنة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد، إنما يستحيل إحداث التحول الديمقراطي أصلاً في إيران، دون إضعاف سطوة الدولة ونفوذها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يكتسب تعزيز القطاع الخاص، أهمية كبيرة من أجل هذا التحول.

ولطالما ظنت واشنطن أن تبني سياسات الإكراه والقهر إزاء طهران، سيسفر في نهاية الأمر عن إحداث تحول باتجاه نظام نيابي مسؤول هناك. بيد أن شواهد التاريخ في كل من الاتحاد السوفييتي السابق وشرق أوروبا، تؤكد أن استراتيجية الاحتواء هي التي تمارس ضغوطاً أكبر وأنجع على هذا النوع من الأنظمة، وعلى النخب

الأوتوقراطية المستبدة، بما يرغمها على الامتثال للقوانين والأعراف الدولية، فضلاً عن الاستجابة لمطالب قواعدها الانتخابية المتململة في الداخل. لكن على رغم هذه الحقيقة، إلا أن تشدد واشنطن إزاء طهران، هوالذي أحدث هذه المفارقة الغريبة، إذ وفر لطهران ما تحتاجه من ذرائع ونظرية مؤامرة خارجية تستهدف الأمن الوطني، كانت خير عون للنظام الثيوقراطي الحاكم في تشديد قبضته واحتكاره للسلطة. وغني عن القول إن تبرير هذا الاحتكار للسلطة، قد بني على حجة دحر الأعداء الخارجيين، والدفاع عن الاقتصاد الوطني أمام تكالب الأطماع والشهوات الخارجية الجامحة النهمة. بل إن ذلك وفر لطهران ذريعة إضافية للتشبث ببرنامجها النووي، استناداً على الحجة الدفاعية الأمنية ذاتها!

ولا يزال أجدى للولايات المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره، بل وحتى للمواطنين الإيرانيين، لوكف عن سياسات القهر والعزلة الدولية، ومضى حثيثاً لإدماج إيران في دورة الاقتصاد العالمي وألحقها بمؤسساته، مثل منظمة التجارة العالمية، التي تفرض على النظام أكثر مما تستطيعه أي سياسة قهرية، ضرورة توفر متطلبات وشروط المجتمع الديمقراطي الحر المنفتح، وبشفافية وسيادة القانون واللامركزية، باعتبار أنها جميعاً شروط لازمة ولا غنى عنها لنيل عضوية المنظمة. ولنذكر بهذه المناسبة أن إيران تتسم بنظام سياسي فريد، لا سابق له في عصرنا هذا. والمقصود بهذا أن الصراع السياسي في إيران لا يدور بين قوى تقدم وتخلف، أوبين "محافظين" و"إصلاحيين"، بقدر ما يدور في الأساس بين الدولة والمجتمع. لذلك فليس من وسيلة أنجع لإحداث التحول الديمقراطي المطلوب، ولمنع طهران من التحول باتجاه دولة نووية، من أن تغل يد الدولة وتخفف قبضتها، لصالح ترجيح كفة المجتمع وتعزيز دوره في الحياة الإيرانية العامة.

3

دواء قديم
في زجاجة جديدة !!

ولكن أين يكمن اللغز الإيراني في قضية النووي ؟! .. ببساطة في جملة بسيطة تعكس لسان حال القيادة الإيرانية : لن نتنازل عن النووي.. ونرحب بالتفاوض ".. وهذه الجملة هي مصدر حيرة العالم !!

ما أشبه اليوم بالبارحة !!

النووي الإيراني ليس كما تصوره إدارة الرئيس بوش، من أنه يستهدف أولاً وأخيراً صناعة القنبلة الإسلامية لتهديد الغرب المسيحي !!.. الموقف الأمريكي الراهن من برنامج إيران النووي، وبتفسيراته الخاطئة، وقراءاته غير الواعية، يشابه كثيراً ما كان عليه الحال إبان أزمة الرهائن في عام ١٩٧٩ - ١٩٨١ التي استخدمها آية الله الخميني لبث الفرقة في صفوف خصومه وبسط وتأمين سلطانه.

فالولايات المتحدة تكثف من ضغوطها على إيران كي تتخلى عن طموحاتها النووية، وتجمد أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهوالأمر الذي ترفضه حكومة طهران رفضا قاطعا. وتقول إنها لن تتخلى بأي ثمن عن حقها المشروع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، شأنها في ذلك شأن جميع الدول بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. غير أن الولايات المتحدة تتهم طهران باستخدام البرنامج النووي السلمي كغطاء لإخفاء برنامج لإنتاج أسلحة نووية، وهوالأمر الذي تنفيه إيران نفيا قاطعا. وتقول إن أنشطتها النووية لأغراض سلمية تستهدف سد حاجياتها من الطاقة، كما أنهاما برحت تردد كالببغاء- مرارا وتكراراً - تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران أية الله علي خامنئي، الذي قال إن الأسلحة النووية مخالفة للشريعة الإسلامية. وبالتالي فإن الجمهورية الإسلامية لا تسعى للحصول عليها.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تلوح بسيف العقوبات، باستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، يقضي بفرض عقوبات دولية على إيران، صعد القادة الإيرانيون من لهجة التحدي، وتصريحاتهم العدائية، وحذروا من عواقب فرض مثل هذه العقوبات.

وعندما تحدثت بعض التقارير عن أن الولايات المتحدة قد تقوم بتوجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، قامت طهران بإجراء تدريبات عسكرية مكثفة أطلقت عليها إسم " ذي الفقار"، على غرار " سيف الإمام علي"، وأعلنت إجراء تجارب إطلاق أسلحة جديدة منها صواريخ بعيدة المدى وطوربيدات. وفي خضم كل ذلك تشتد حدة الخطابات السياسية المتبادلة بين المسئولين الأمريكيين والإيرانيين ولهجة التهديد والوعيد.

ووعندما اختارت إيران يوم الإثنين ٨ أغسطس عام ٢٠٠٦، أى قبل يوم من الاجتماع الطارئ لمجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإعادة تشغيل منشآتها لتخصيب اليورانيوم، أثارت غضب الكثيرين في الغرب.

فقد أعلن نائب رئيس المنظمة النووية الإيرانية محمد سعيدى نفس اليوم في إصفهان أنه قد تم إزالة الأختام الموجودة على بعض منشآت تخصيب اليورانيوم في أصفهان وإعادة تشغيلها تحت رقابة الفنيين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. قبل ذلك كان الاتحاد الأوروبي قد حذر من أن الاتحاد الأوروبي سيعلق تلقائيا المفاوضات النووية بين الاتحاد وإيران إذا استأنفت إيران نشاطات تخصيب اليورانيوم.

أما الولايات المتحدة فحذرت من أن المشكلة النووية الإيرانية سترفع إلى مجلس الأمن الدولي وأن إيران ستواجه العقوبات الدولية. والسؤال : لماذا تتمسك إيران باستئناف نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم ضاربة عُرْض الحائط بتحذيرات الدول الغربية والعقوبات الدولية ؟

تقول إيران إن من حقها تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية بما في ذلك أعمال تخصيب اليورانيوم. لذلك ترى إيران أن الدول الغربية ليس لها الحق في حرمان إيران من حقها. وقال محمد سعيدى نائب رئيس المنظمة النووية الإيرانية – إبان تصاعد الأزمة – إنه إذا وافق مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار يستنكر فعل إيران، فإن هذا سيكون مخالفا لنصوص معاهدة عدم الانتشار النووي وغير شرعي.

ويقول الإيرانيون إنهم بعد ثمانية شهور من مفاوضاتهم مع الاتحاد الأوروبي قد اكتشفوا أنه من الصعب عليهم أن يحصلوا على ما يريدونه، على مائدة المفاوضات. وأن إيران كانت قد أوقفت جميع أنشطتها في تخصيب اليورانيوم في نوفمبر عام ٢٠٠٥، وبدأت المفاوضات النووية مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا الدول الثلاث الممثلة للاتحاد. ولكن مضت المفاوضات في سبع جولات دون إحراز أي تقدم.

والواضح أن إيران قد وجدت الظروف الدولية تسمح بالمناورة والعناد، لانشغال العالم بأزمات أخرى عاجلة غير إيران، وأن بمقدورها كسب الوقت، بإتخاذ مواقف متشددة. وهذه الظروف الدولية تتمثل في وقوع عمليات إرهابية في بريطانيا ومصر وتعرض القوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان لهجمات دموية، وتحول الرأى العام العالمي مرة أخرى إلى مكافحة الإرهاب بالإضافة لأزمة كوريا الشمالية النووية. كما لدي إيران شبه يقين من أنها دولة نفطية كبرى ، ومن الصعب على الدول الغربية حث مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات اقتصادية مغلظة في ظل ارتفاع أسعار النفط، وإن حدث فستكون هذه العقوبات ناعمة ملساء !!

وكان من الطبيعي أن تُلقي الحرب في أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية الإيرانية. لقد تغيّر الوضع الدولي كما حدثت تطورات إقليمية، دراماتيكية، تتعارض كلها مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية. ويمثّل الحشد العسكري الأميركي "المطوّق لإيران" من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، تهديداً مباشراً لأمنها الوطني ولمصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا وخصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين.

صحيح أن سقوط نظام صدام حسين في العراق يصب في المصلحة المباشرة لإيران، لكن هذا المكسب لا يبرر القبول بالمخاطر والتهديدات القادمة سواء على مستقبل حكم رجال الدين أوعلى أمن ومصالح إيران الجيوستراتيجية. وممّا يزيد في تحسسّ إيران لمخاطر الطوق الأميركي حولها، المنحى الآحادي الذي اعتمدته

الولايات المتحدة من أجل شنّ الحرب على العراق، متجاهلة كل المعارضة الأوروبية، وما أبدته الشرعية الدولية الممثّلة بمجلس الأمن من ممانعة لقرار الحرب.

جاءت كل هذه التطورات في وقت يتعرّض فيه الحكم الإيراني لضغوط داخلية قوية: فهناك حالة عامة من عدم الرضا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي داخل إيران، وهناك المعارضة الشاملة التي تبديها الجامعات لأسلوب الحكم، والتي تطالب بالإصلاح وبإطلاق الحريات العامة والتحرّر من القيود التي فرضها رجال الدين والمحافظون من أتباعهم.

طالب ١٥٤ عضواً من المجلس الإيراني في شهر مايو٢٠٠٣ باعتماد ديبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة وذلك بهدف قلب المعادلة القائمة في العلاقات الإيرانيةالأميركية، وبالتالي استبدال التهديد الأميركي بشنّ حرب على إيران بفرص جديدة للتعاون الأمني والاقتصادي. وترافقت هذه الفترة مع مظاهرات كثيفة للحركة الطلابية، والتي طالبت بالإصلاح، بدعم من المعارضة في الخارج ومن واشنطن.

مع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي (المدعوم خارجياً) قررت إيران متابعة سياساتها "المستقلة" والتي تتعارض بوضوح مع الانتشار الأميركي المطوّق لها ومع المصالح الأميركية في الجغرافيا المحيطة بها. وكان من الطبيعي أن يشكّل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة الجديدة بين إيران والولايات المتحدة. كان واضحاً أنّ إيران قد جعلت من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة انطلاقاً من قناعتها بأنّ ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة الطلاّبية وذلك لأنّ امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكّل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية والشعبية، وهوكفيل بشدّ انتباه الجميع نحوهواجس الخطر الخارجي وتخفيف الاحتقان حول المطالب الداخلية.

ضخّمت القيادة الإيرانية الضغوط الأميركية عليها في مسألتَي الإرهاب والعامل النووي، مشددة على أنّ الإستراتيجية الأميركية مع الرئيس بوش والمحافظين الجدد في إدارته لا تتوقف عند مداخل بغداد، وبأنّ هناك خطة أميركية مُعَدّة سلفاً للهجوم على إيران. في الواقع كانت هناك اتهامات أميركية لإيران بإيواء عناصر إرهابية من "القاعدة" وبالعمل على بناء سلاح نووي، وبالتدخّل في العراق ضد الوجود الأميركي، سواء عبر بعض القوى الموالية لها أوعبر تسلل كثيف لعملاء مخابراتها. وتصاعدت الاتهامات الأميركية لإيران حول التدخّل في العلاقة مع تصاعد العمليات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار بما في ذلك الانتفاضة التي قادها مقتدى الصدر وجيش المهدي.

ويبدومن سياق التأكيدات الإيرانية على التمسّك بالعناصر الأساسية التي تؤهلها لامتلاك التكنولوجيا النووية بما في ذلك منشآت تخصيب اليورانيوم، بأنّ هناك قناعة إيرانية بأنّ امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وحده قادر على إعطائها قوة الردع اللازمة لمنع تنفيذ التهديدات الأميركية ضدها، وبأنّ الإحجام الأميركي عن مهاجمة كوريا الشمالية ما هوإلاّ ترجمة حيّة لهذا الاعتقاد. وهناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحثيث لامتلاك السلاح النووي أبرزها: طموحات الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول "النادي النووي" خصوصاً بعدما دخلته باكستان.واعتقاد إيران أنّ دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتّم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثّل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند وباكستان وإسرائيل) للسلاح النووي.

وهناك أيضاً درس الحرب الأميركية على العراق، والذي كان مصنّفاً بين دول "محور الشر" وهناك فرضية تقول إنّه لو امتلك العراق السلاح النووي لما كانت الولايات المتحدة أقدمت على مهاجمته. ونجد البرهان على ذلك في كوريا الشمالية والتي صنّفت في محور الشر ولم تهاجمها الولايات المتحدة ظنّاً منها بأنها تملك قوة رادعة بما فيها السلاح النووي.

كما يبدوأن لدى الإيرانيين ثقة أن امتلاكها للسلاح النووي يشكّل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في أمن الخليج، وجنوبي غربي آسيا.

في المقابل ترى الولايات المتحدة وبعض جيران إيران وخصوصاً إسرائيل بأنه ستترتب مخاطر كبيرة لا يمكن التحكّم بها جراء امتلاك إيران لقدرات نووية:

أن يشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأميركي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأميركا وإسرائيل، والسياسات الراديكالية التي تتبعها إيران.

وتشعر الدول العربية الخليجية أنّ امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أمنها كما يخلّ بموازين القوى الإقليمية، ويدفع باتجاه سباق للتسلّح، واندفاع الدول الإقليمية الأخرى للسعي لامتلاك السلاح النووي.

وترفض الولايات المتحدة والدول الإقليمية المبررات الإيرانية حول الدوافع للاستعمال السلمي للطاقة النووية. من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال لأغراض سلمية إلى الاستعمال العسكري. واعترف رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي بسهولة مثل هذا التحول في وجهة الاستعمال.

وتدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى أنّ التهاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل، حيث تتبدد كل الانقسامات أمام الأهميّة التي تعلّقها كل القوى موالية كانت أومعارضة على موضوع دخول إيران النادي النووي الدولي.وكان الرئيس السابق خاتمي قد صرح في مناسبات عديدة أن إيران مصممة على امتلاك التكنولوجيا المتطورة، بما فيها التكنولوجيا النووية: "إنه حق تتمتّع به أمتنا".

ولا يختلف موقف هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تخطيط مصلحة النظام عن موقف خاتمي من الموضوع النووي، ويستدل على ذلك من تصريحاته العديدة حول

هذا الموضوع: "تريد إيران امتلاك التكنولوجيا النووية، وهي تريدها غير مشروطة، ولها الحق في ذلك". ويرفض رفسنجاني المنطق القائل بأنّ إيران لا تحتاج للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وذلك بسبب ما تملكه من مخزون النفط والغاز، ويعتبر أنّ هذا المنطق ساقط بالمقاييس الأميركية والروسية، فالدولتان تمتلكان مخزوناً من النفط والغاز وهما تستعملان الطاقة النووية. ويتساءل رفسنجاني: لماذا قدّمت الولايات المتحدة عرضاً للشاه لبناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء؟ لماذا كانت إيران بحاجة لذلك في زمن الشاه ولم تعد بحاجة إليه الآن؟. وعند ذكر القدرات النووية الإسرائيلية يذهب الإصلاحيون والمحافظون إلى اتهام الولايات المتحدة بتطبيق قاعدة "الكيل بمكيالين".

تؤكد "الضرورات الإيرانية" الداخلية والخارجية على نيّة إيران للاستمرار في برنامجها النووي ومواجهة كل الضغوط التي تتعرّض لها من خلال اعتماد سياسة متعددة الأبعاد: كسب المعركة في داخل إيران والتي تهدف إلى تحصين الحكم الراهن من خلال التأكيد على تمسّكها بالإنجازات الضخمة التي حققتها في حقل تملّك التكنولوجيا النووية، والتي تعتبرها تذكرة سفرها إلى الحداثة وبأنها حق مشروع لها ولا يمكنها التراجع عنه.

ويمكن القول أنه مما دفع الإيرانيين أيضاً لهذا الموقف المتشدد هوتغيير السلطة في إيران.. السبب الرئيسي لاتخاذ طهران مثل هذا الموقف !!

فالرأى العام الأوروبي رأى أن الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدى نجاد معروف بمواقفه المتشددة. وأنه بعد توليه المنصب ستتخذ الحكومة الجديدة بلا شك سياسات خارجية أشد من الحكومة القديمة. وبالفعل كان نجاد عند التوقعات. ففي القضية النووية يعارض أية تنازلات، مؤكداً حتمية امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، بصرف النظر عن الضغوط الدولية، وأن امتلاك إيران التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية هو رغبة الأمة الإيرانية جمعاء، ويجب على قادة إيران تنفيذ هذه الرغبة دون تردد، أو إبطاء.

ولكن أين يكمن اللغز الإيراني في قضية النووي ؟!.. ببساطة في جملة بسيطة تعكس لسان حال القيادة الإيرانية : لن نتنازل عن النووي.. لن نوقف النووي.. ونرحب بالتفاوض ".. وهذه الجملة هي مصدر حيرة العالم !!

لقد قال الإيرانيون بأنهم سيتحللون من جميع التزاماتهم إذا ما أحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن وأنهم سينظرون – وقتذاك – إلى انه لم يعد هناك أي سبب يغريهم بالتعاون.. وكانت ردود فعلهم على الدوام عنيفة يتلوها سلوك أكثر اعتدالا ثم تعود عنيفة من جديد.. منتهى التناقض !!

الإيرانيون أنفسهم كانوا يتفاوضون مع الروس على الاقتراح الروسي الذي وافق عليه الجميع عدا الإيرانيين. وكان هذا الاقتراح يقضي بأن تتم معالجة اليورانيوم في روسيا وربما في بلدان أخرى، ومن ثم فان اليورانيوم الناتج عن هذه العملية سيعاد إلى إيران للعمل على إنتاج الوقود.لكن لماذا لم توافق إيران على مثل هذا العرض ؟.. الإجابة ببساطة هي إن لدى الإيرانيين أشكال متباينة من ردود الأفعال على أي اقتراح يوقف برنامجهم بشكل أوبآخر، ومن ذلك الاقتراح الروسي.

لقد رفض زعماء إيران الاقتراح الروسي في البداية. ثم عادوا ووافقوا على التفاوض حوله.. ثم عادوا فقالوا إن هذا الاقتراح غير كاف، ووضعوه جانبا، ثم عادوا فقالوا إنه كان فكرة جيدة.. ولا بد من إمعان النظر فيه ملياً. ثم عاد سكرتير مجلس الأمن الوطني علي لاريجاني من موسكوليقول مرة ثانية : إن العرض الروسي لم يكن وافيا.

وهكذا كان تعامل الإيرانيين مع العرض الروسي. ولابد من القول إن الروس قدموا الكثير لإيران، ودائما كان الإيرانيون يقولون إن كل الأبحاث النووية الأساسية والأولية ومعالجة النشاطات يجب أن تحصل داخل إيران، وهذا بالطبع هوموقفهم الأساسي، وأنا لست متأكدا فيما إذا كان العرض الروسي وفي مختلف مراحله وأقسامه الحاسمة من البرنامج النووي كان مقبولا بالنسبة لهم، لكن يبقى أن نقول إنهم تعاملوا مع هذا الموضوع بطريقة انتهازية واضحة.

وأستطيع القول بأنه لم ولن تؤدي الخطوات التي قامت بها إيران من أجل تخصيب اليورانيوم بمجلس الأمن إلى فرض عقوبات مغلظة ضد طهران.. إن الطريقة الوحيدة التي قد تجعل من إيران تبطئ أوتُوقف برنامجها النووي هي انخراط الولايات المتحدة بمفاوضات مباشرة مع الإيرانيين وبنفس الوقت تقديمها لبعض التنازلات، والتي يجب أن تتضمن تنازلات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية.

ولا يجب أن نؤخذ على محمل الجد التقارير الصحفية التي أفادت بوجود خطط تُعدها إدارة الرئيس بوش تتبنى الضغط العسكري ضد إيران كخيار أخير.. لقد أملت الإدارة ومنذ زمن بعيد أن يؤدي الضغط إلى جعل إيران تُوقف برنامجها وأملت الإدارة أيضاً أن تؤتي عملية تحويل الملف إلى مجلس الأمن ثمارها، وأعتقد بأنهم يأملون الآن أن تحقق التهديدات بشن هجوم عسكري الهدف المنشود. ولكن أشك في امتلاك الإدارة الأمريكية لخطة للقيام بإجراء عسكري، يحقق لها ما تريد !!

والحقيقة أنني لم أندهش من إعلان الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" عن نجاح تخصيب اليورانيوم وانضمام إيران إلى المعسكر النووي في العالم.. نعم لم أكن مندهشاً.. إنهم يعملون على البرنامج منذ فترة، وقد قاموا بتشغيل أجهزة الطرد المركزي الخاصة بهم حيث أنهوا تشغيل ١٦٤ جهازا. وعليه من غير المستغرب وصولهم إلى هذه المرحلة.

وأنا لست مطلعاً على آلية البرنامج لأنني لست مختصاً بهذا المجال. ولكن قيل لي بأنه لواستمر الإيرانيون في العمل، فربما يكونون على بُعد سنة أوسنتين. وقد يتمكنون من امتلاك أجهزة طرد مركزي كافية لصنع قنبلة نووية. لذلك، تُعتبر الخطوة التي قامت بها إيران غاية بالأهمية لأنهم توصلوا إلى تخصيب اليورانيوم. ومن الآن فصاعداً عليهم الاعتماد على هذا النجاح وتحقيق إنجازات أكبر، حسب اعتقادي.

وأعتقد أنه بقيام إيران بذلك، فقد زادت من تحسس الدول التي تتفاوض معها، أي فرنسا وألمانيا وإنكلترا (الممثلين للولايات المتحدة) وروسية والصين، مع تدخل

روسي أكبر من التدخل الصيني. ولكن ذلك سوف لن يوحد هذه الدول التي تمتلك حق النقض الفيتو في مجلس الأمن بطريقة أوبأخرى، لكي تفرض عقوبات مؤثرة ضد طهران.

وحتي لوفرضت هذه العقوبات – وهذا هوما حدث بعد نشر الكتاب بأسابيع– فستكون ضعيفة وغير مؤثرة لأن مصالح دول دائمة العضوية بمجلس الأمن مع إيران أقوى وأعمق من أن تتجاوزها هذه الدول، حتى لو أنتجت إيران قنابل نووية بالفعل!!

الحقيقة أنني أعتقد بوجود اتفاق إيراني غير معلن مع الروس. وأعتقد أيضاً بأننا سنرى الأوروبيين يرجعون إلى الولايات المتحدة ويقترحون عليها الانخراط المباشر في المفاوضات مع الإيرانيين كحل وحيد لإبطاء النشاط النووي الإيراني أوالسيطرة عليه، بالإضافةً إلى تقديم بعض التنازلات. إن للجميع في الحقيقة مصلحة في تجنب المواجهة، وقد يتوصلون إلى أن الطريقة الوحيدة لتفادي تطور كهذا هي الموافقة على تقديم تنازلات دبلوماسية وربما اقتصادية إلى إيران.

كما أنني أشك في اهتمام روسيا الجدّي، كما هوالحال مع الصين والعديد من الأطراف الأخرى، بقدرة الولايات المتحدة على استخدام مجلس الأمن للتدخل العسكري كما فعلت في العراق. هنالك تردد من جانبهم في جعل قرارات الولايات المتحدة سهلة التنفيذ من قبل الأمم المتحدة.

واستطيع القول أن هذا لن يدفع روسيا إلى الموافقة على تطبيق شكلٍ من أشكال العقوبات المغلظة.. ربما عقوبات مائعة لا تؤذي ولا تضر لرفع الحرج عن الأمريكيين..

فروسيا لم تقم بذلك في الماضي وأنا أشك في نيتها القيام بذلك الآن. كما أنني لا أعتقد بأن التطورات الأخيرة في إيران سوف توحد المجتمع الدولي. والتوحد الذي بدا عليه المجتمع الدولي يعود بشكل رئيسي ربما إلى طلب الولايات المتحدة منهم تقديم تنازلات إجرائية وبالأسلوب التالي " نرجومنكم تقديم المساعدة لنا في تحويل

هذا الملف من فيينا إلى مجلس الأمن في نيويورك". ولم تطلب الولايات المتحدة من هذه الدول أن تتنازل عن أي شيء. كما أنها لم تفرض أية أعباء عليهم. وبمجرد طلب الولايات المتحدة منهم الموافقة على تبني سياسة العقوبات المغلظة، عندها لن ترفض روسيا والصين فقط وإنما أشك في رفض الأوروبيين أيضاً لهذا الأسلوب. وعليه، لا أتوقع بأن الإجراء الإيراني الأخير سوف يُقنع الآخرين بأنه قد حان الوقت لوضع مصالحهم التجارية جانباً وتبني سياسة الولايات المتحدة العقابية، وخاصةً على ضوء سمعة هذه الإدارة وافتقارها للمصداقية الدولية. وأعتقد بأن الأوروبيين يرغبون من الولايات المتحدة التعامل مباشرةً مع إيران. وهنالك بعض التصدع في الموقف الأوروبي-الأمريكي. فهم مع تقديم واشنطون تنازلات اقتصادية وتنازلات أمنية وتنازلات دبلوماسية. ولكن لا يبدوبأن الإدارة الأمريكية ترغب في تقديم أية تنازلات إلى إيران.. نعم للأسف لا يبدوأن لديها الرغبة في ذلك، حتى الآن. ولكن.. ونحن نعلم أن البديل الآخر بالنسبة لروسيا والأوروبيين والصين هوقطع علاقاتهم التجارية مع إيران، وهذا مستحيل. وعلى الرغم من قبولهم حصول إيران على بعض القدرات في تخصيب اليورانيوم، فإن ذلك كان مشروطاً بقدرات محدودة وتجريبية. من هذا المنطلق، لن تكون الولايات المتحدة طرفاً في هذه المفاوضات ولكن سيكون أمامها فرصة للموافقة عليها.

وقد بذلت إيران وفق تقرير وكالة المخابرات المركزية جهوداً مركّزة لاستيراد التكنولوجيا والخبرات المرتبطة بها من روسيا خصوصاً منذ النصف الثاني من العام ١٩٩٩، حيث استمرت الأعمال، بوتيرة متسارعة، على بناء محطتين نوويتين بقوة ١٠٠٠ ميغاواط (لكلٍ منهما) في بوشهر، وعدت إيران بإخضاعها لرقابة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، لكن بالإضافة إلى هذا المشروع الكبير فقد استمرت الشركات الروسية بدعم الأبحاث في عدة مراكز نووية إيرانية أخرى. ستؤدي هذه الأبحاث المدعومة من قبل روسيا إلى تطوير قدرات إيران التكنولوجية من أجل تسريع البرنامج الإيراني لصنع أول سلاح نووي. ويقدّر التقرير أنّ الخبرات والدعم

التكنولوجي المقدّم من قبل روسيا إلى البرنامج النووي المدني في إيران سيوظّف تلقائياً من أجل دعم البرنامج النووي العسكري.

وكانت الحكومة الروسية قد وعدت باتخاذ خطوات لمراقبة عمل الشركات والهيئات الداعمة للبرامج النووية في إيران وغيرها من الدول وذلك منذ عام ١٩٩٠ ووضعت الحكومة الروسية في عام ١٩٩٩ بالتعاون مع مجلس الدوما تشريعاً لتشديد الرقابة على كل الصادرات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية، ولكنها لم تطبّق بنوده بشكل صارم وذلك بسبب ما تدرّه هذه الصادرات من أموال خارجية هي بأمسّ الحاجة إليها من أجل دعم الاقتصاد وتخفيف الضغوط على ميزان مدفوعاتها وخصوصاً ما يترتب من مبالغ لخدمة الديون الخارجية. تحركت الإدارة الأميركية من جهتها من أجل ضبط التجارة النووية الروسية مع إيران، فأرسلت تحذيرات عدة إلى روسيا من التمادي الحاصل في انتقال التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى إيران، وفرضت نتيجة ذلك بعض التدابير ضد الهيئات الروسية المتعاونة مع إيران، كما أنها فرضت بعض العقوبات ضد شركتين منذ منتصف عام ١٩٩٧ بعدم التعاون مع إيران في برنامجها النووي، مع استثناء واحد يرتبط بتنفيذ عقد لإنهاء مشروعين، يعود أحدهما لبناء مفاعل نووي يعمل لإنتاج الزيركونيوم في أصفهان، وهي المادة الضرورية لإنتاج أحد عناصر الوقود للمفاعلات ولكنها غير خاضعة لتدابير الرقابة المفروضة من قبل الوكالة الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار التي وضعتها إيران (المعاهدة تستثني مفاعل إنتاج الزيركونيوم).

واستمرت روسيا في لعب دور المصدر الرئيسي للتكنولوجيا النووية لإيران وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ العقود المبرمة لبناء مفاعلي بوشهر وذلك منذ عام ١٩٩٩ وتمثل العقود الروسية لبناء منشآت الطاقة النووية الإيرانية لغايات مدنية المصدر الأساسي لدعم برنامجها العسكري الهادف إلى بناء السلاح النووي. وترى المخابرات الأميركية بأن لدى إيران النية للاستفادة من البرنامج النووي المدني من أجل تطوير التكنولوجيا وخصوصاً الوقود اللازم لصنع القنبلة.

مارست الولايات المتحدة كل أنـواع الضغوط السياسية اللازمة باتجاه روسيا من أجل ضبط انتقال التكنولوجيا النووية باتجاه إيران، مما أجبر المسؤولين في موسكوعلى اتخاذ عدد من الخطوات لتشديد رقابتهم على الصادرات، ووقّع الرئيس يلتسن في تموز ١٩٩٩ قانوناً فيدرالياً لمراقبة الصادرات المتعلّقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ولكن عملية تشديد المراقبة، على هذه الصادرات لم تترافق مع تشديد العقوبات على المخالفين. وكان يفترض أن يتبع قانون المراقبة على الصادرات صدور عدد من المراسيم والتعليمات الإدارية من أجل المساعدة في تنفيذ القانون،ولهذا السبب فقد فشلت الإدارة الروسية في ضبط المخالفات، بحيث أنه لم يفد سوى عن عدد ضئيل من الخروقات لنصوصه.

يخلق هذا الوضع المستمر منذ سنوات أجواء من الغموض والشك حول نيّة الحكومة الروسية وجدّيتها في ضبط التجارة النووية باتجاه إيران.

وهكذا تشكل التجارة النووية الروسية مصدر قلق بالنسبة للحكومة الأميركية، وأيضاً تثير التساؤل إزاء إمكانية انقلاب الروس علي طهران لا سيما في ضوء الاتفقات النفطية بين البلدين، والتي تدر المليارات على موسكو!!

وبالرغم من تعهّد الصين في تشرين الأول ١٩٩٧ بعدم التجاوب أوالتعاون مع المطالب الإيرانية الخاصة بنقل التكنولوجيا النووية، فقد أعلنت الصين عن قرارها باستكمال بناء المشاريع التي كانت قد بدأت بإنشائها في إيران، بما فيها مفاعل في أصفهان.

ورغـم التعاون الأميركيالصيني الذي بلغ أوجه بتوقيع الرئيس الأميركي بيل كلينتـون والصينى جيانغ رايمـين اتفـاقاً في تشرين الأول ١٩٩٧ أثناء اجتماع القمة بينهما لوضع الضوابط اللازمة على التجارة النووية باتجاه إيـران؛ لكن تبيّن في مارس عام ١٩٩٨ أن الشـركة الصينية للطاقة النووية قد بدأت المفاوضات مع إيران لبيع هذه الأخيرة عدة مئات من الأطنان من مادة مهمة

لاستعمالها في مفاعل الأبحاث في أصفهان، والذي يعتبره العلماء الأجانب المركز الرئيسي للبرنامج الإيراني الخاص بتطوير السلاح النووي. ويمكن استعمال مادة " إيه. إتش. إف " من أجل فصل مادة البلوتونيوم والتي تستعمل أساساً لصنع القنبلة النووية. وكان سبق للصين أن وافقت على عدم تصدير هذه المادة.

ولا يمنع هذا من القول بأن التقديرات الأميركية حول قدرات إيران النووية تتّسم بالمغالاة في معظم الأحيان ففي بداية التسعينيات حيث توقعت أن تصنع إيران أول سلاح نووي في نهاية القرن العشرين، ومن ثم عادت وصححت هذه التوقعات لتتحدث في تقارير لاحقة عن احتمال توصّل إيران إلى القنبلة النووية في عام ٢٠٠٧ ويمكن إدراج التوقّعات الأميركية والتي أمكن الحصول عليها من مصادر الإعلام المفتوح أومن بعض تقارير وكالة المخابرات المركزية الدورية للكونغرس على الشكل الآتي:

قدّرت وكالة المخابرات المركزية في تقرير لها عام ١٩٩٢ إمكانية توصّل إيران لصنع أول سلاح نووي في عام ٢٠٠٠

في شهادة أمام الكونغرس عام ١٩٩٥، صحّح جون هولوم هذه التقديرات بالقول بأن بعض المصاعب قد أجّلت موعد الحصول على القنبلة إلى العام.٢٠٠٣

عاد في شهادة لاحقة في عام ١٩٩٧، وصحّح التاريخ المحتمل لصنع القنبلة فوضعه ما بين عامَي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧

في عام ١٩٩٩ عادت المؤسسة الوطنية للطاقة وذكرت في تقرير حول انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنها تتوقّع أن تتوصّل إيران إلى تجربة صاروخ عابر للقارات بإمكانه الوصول إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، ولكنها أبقت على احتمال الحصول على القنبلة النووية ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنّ وكالة المخابرات المركزية قد أصدرت تحذيراً (في بدايات سنة ٢٠٠٠) بأنّ إيران قد أصبحت على عتبة إنتاج أول سلاح نووي. وذكرت الوكالة بأنّها لم تحصل على معلومات مؤكدة حول حصول إيران على وقود نووي صالح لصنع قنبلة نووية من دول أخرى (لكن معلوماتها تشير إلى احتمال حدوث ذلك).

في التقويم العام الذي قدمته مجموعة من الخبراء الأميركيين، أكّد هؤلاء بأنّ إيران تتقدم بخطى مدروسة وحذرة نحوامتلاك القنبلة النووية. ولكنهم أكدوا بأنّه لا يمكنهم الجزم إذا كانت إيران قد امتلكت أوأنها ستمتلك في القريب العاجل ما يكفي من الوقود النووي اللازم لصنع هذا السلاح، وأنّ موعد امتلاك القنبلة كان يرتبط بتوفّر معلومات حول نجاح إيران باستيراد المواد النووية اللازمة، وفي حال التأكد من ذلك فيمكن توقّع أن تصنع إيران التصاميم اللازمة لإنتاج قنبلة خلال سنة أوسنتين.

وفي شهادة قدمها جورج تينت المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية في ٢٠ آذار عام ٢٠٠٠ أمام الكونغرس، ذكر أنّ الوكالة تعتقد بأنّ إيران والعراق يسعيان إلى امتلاك السلاح النووي وأنّ العقبة الوحيدة التي تفصلهما عن ذلك تتمثّل بعدم قدرتهما على استيراد الوقود النووي من دولة أخرى.

في الاستنتاج العام وعلى ضوء ما أثبتته تقارير لجان التفتيش، بعد احتلال العراق، بأنّ العراق لم يكن يمتلك أيّ برنامج نووي منذ حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، لا بدّ من التداول بحذر شديد مع كل ما أوردته الوكالات الأميركية من معلومات وتقديرات حول قدرة إيران على إنتاج أول سلاح نووي. لكن دون أن يكون الهدف من ذلك التقليل من قيمة اندفاع إيران لتطوير دورة كاملة للتكنولوجيا النووية، تؤهلها في القريب العاجل لدخول النادي النووي.

النووي الإيراني أصله أمريكي !!

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه محمد بهلوي والذي أنشأ عام ١٩٧٤ "المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية"، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة من أجل توقيع عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي، واستتبعت ذلك بعقدين مع كل من ألمانيا عام ١٩٧٦ وفرنسا عام.١٩٧٧ واشترت إيران حصة ١٠٪ من أسهم شركة Eurodif لتخصيب اليورانيوم عام ١٩٧٥ (والشركة هي مملوكة من كلٍّ من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا).

وكان الاتفاق يقضي بأن تطّلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأن تحصل على حصة من اليورانيوم المخصّب الذي تنتجه الشركة. وضعت إيران خطة طموحة تخوّلها الحصول على عقود من أجل بناء ٢٣ محطة نووية تتوزع على كل الأراضي الإيرانية، وأن تكون جاهزة للعمل في منتصف التسعينيات، وكانت إيران قد خططت في حينه لشراء مفاعلات نووية من كل من ألمانيا وفرنسا.

وعند سقوط الشاه وخروجه من إيران في كانون الثاني ١٩٧٩، كان هناك ستة مفاعلات نووية قيد البناء، وكانت الخطة تقضي بشراء اثنى عشر مفاعلاً من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وكانت ألمانيا التي سبق لها وبدأت ببناء مفاعلين بقوة ١٣٠٠ ميغاواط قد أنجزت (عند سقوط الشاه) ٧٥ بالمائة و٦٠ بالمائة من محطتي الطاقة في بوشهر، فيما كانت فرنسا قد بدأت التحضيرات الهندسية على الأرض من أجل بناء أول محطتين بقوة ٩٣٥ ميغاواط في Darkhouin.

وكانت طموحات الشاه من أجل إنتاج سلاح نووي قد بدأت في مطلع السبعينيات وامتدت إلى منتصف ١٩٧٥، حيث أصبحت جزءاً من برنامجه الأوسع المرتكز على بناء محطة بوشهر والمحطات الأخرى التي خطط لها. وقام البرنامج في الأساس حول برنامج للأبحاث، وقد جهدت منظمة الطاقة الذرية من خلاله لشراء بعض المعدات والمعلومات التي تسرّع عملية الأبحاث، ومن مصادر أميركية وأوروبية تحديداً.

وقد حاولت إيران في الواقع خلال هذه الفترة التي سبقت سقوط الشاه إقامة دورة تكنولوجية متكاملة تضعها على طريق صنع سلاح نووي صغير.

وكان الشاه قد قبل بالتوقيع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنه لم يتقيّد بالضوابط التي فرضتها. وظهرت الانتهاكات الإيرانية جليّة من خلال عقده لصفقة نووية سرّية مع جنوب أفريقيا يحصل بموجبها على ما قيمته سبعمائة مليون دولار من "الكعكة الصفراء" وذلك ضمن اتفاقية تخوّله الحصول على كمية ١٠٠٠ طن / متري في السنة. وليس هناك من معلومات دقيقة عن الكميات التي حصلت عليها إيران قبل أن توافق جنوب أفريقيا على تطبيق الضوابط التي تفرضها المنظمة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٤ وليس هناك أيضاً من معلومات مؤكدة حول مدى احترام جنوب أفريقيا لما التزمت به تجاه إيران. وسعت إيران أيضاً إلى شراء ٢٦ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب من الولايات المتحدة ولكن هذا الاتفاق سقط (قبل تنفيذ الصفقة) بعد سقوط الشاه من الحكم.

وتوقفت الجهود الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ لسنوات عدة إلى أن أعاد إحياءها الإمام الخميني في عام ١٩٨٤ وتفيد تقارير استخباراتية عن تسلّم إيران لمساعدات ومعدات ذات علاقة بالتكنولوجيا النووية من كل من ألمانيا والأرجنتين خلال فترة الحرب مع العراق. كما أن هناك معلومات عن تسلّمها معدات طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم من كل من باكستان والصين. وهناك معلومات مؤكدة عن تزويد الصين لإيران بمفاعلين نوويين للأبحاث، ركّزا في أصفهان، أحدهما يعمل بالماء الثقيل والآخر بالماء الخفيف. ورشحت معلومات تفيد أنّ إيران تحتفظ بكميات كبرى من اليورانيوم وبأنّها قد نقلت بعض أبحاثها من مركز أميرأباد إلى مركز للأبحاث في أصفهان بمساعدة فرنسية، وقد أخفت وجود هذا المركز عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأفادت بعض التقارير عن شراء إيران لكميات كبيرة من ديوكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عبر عقد أجرته بواسطة الجزائر. وتعتبر هذه المادة أكثر نظافة من

مادة "الكعكة الصفراء" بحيث يمكن استعمالها داخل المفاعل من أجل إنتاج مادة البلوتونيوم.

وفي هذه الأثناء أطلقت إيران ورشة من أجل استخراج اليورانيوم من داخل أراضيها كما نقلت بعض معدات التكرير إلى منجم شاغند لليورانيوم في عام ١٩٩٠.

وفي الحقيقة فإن كثيراً من الغموض يحيط بمدى تطور البرنامج النووي الإيراني خلال الثمانينيات والتسعينيات، فالمعلومات حول سعي إيران للحصول على السلاح النووي غامضة ومتضاربة إلى حدّ كبير. وهناك معلومات عن قيام رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني في شباط ١٩٩٠ بجولة على المنشآت النووية الإيرانية وعن افتتاحه لمختبرات جابر بن حيان الجديدة لتدريب الفنيين. وترافق ذلك مع معلومات عن وجود ٢٠٠ عالمِ إيراني وعن السعي لتدريب ألفي فنّي للعمل في مراكز الأبحاث النووية.

وهناك تصريحات متضاربة لمسؤولين في الجمهورية الإسلامية حول مشاريع إيران النووية. ففي عام ١٩٩١ صرّح نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني بأنه ينبغي التعاون بين الدول الإسلامية من أجل صنع "قنبلة إسلامية".

وقدّم المسؤولون الإيرانيون تكراراً مقترحات لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وصرّح الرئيس رفسنجاني في مقابلة مع برنامج ٦٠ دقيقة على شبكة سي بي إس الأميركية في ردّه على سؤال حول وجود برنامج نووي إيراني "كلا بالتأكيد، إني أكره هذا السلاح". وأنكر الرئيس خاتمي بشكل قاطع نيّة إيران صنع سلاح نووي، كما أنكر وزير الخارجية كمال خرازي ذلك في تصريح له في ٥ تشرين الأول ١٩٩٧ بقوله "إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بالسلاح النووي. إننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكننا مهتمون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا. إننا بحاجة لتنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عقود

عدة سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا وسنحتاج لمصادر أخرى من الطاقة... وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة. وإنّ وضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأميركي. فالولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز وهي بَنَت محطات عدة نووية للطاقة. ليس هناك من ضرر لتطوير التكنولوجيا النووية خصوصاً إذا كان لأهداف سلمية".

أمام الشكوك الغربية حول نوايا إيران النووية دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إرسال مهمات تفتيش إلى مواقع نووية إيرانية عدة. وردّت إيران على ذلك بشكاوى واحتجاجات عدّة بأنّ الغرب يستعمل معايير مختلفة تجاه العراق وإسرائيل حيث أن المنشآت النووية الإسرائيلية غير خاضعة لأية رقابة دولية وهي تعمل بشكل مكشوف من الغرب.

وتسعى إيران لبناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية تؤمن مقدار ٢٠ بالمائة من حاجات البلاد. ويرى الغرب في البرنامج الإيراني الطموح خطراً مزدوجاً، فهولا يقتصر على إمكانية حصول إيران على مادة البلوتونيوم ولكنه يمكّنها أيضاً من اكتساب المعارف اللازمة لصنع مفاعلات نووية خاصة بها، ويفتح بالتالي أمامها الباب للتهرّب من كل الضوابط التي تتحكم بالسوق الدولية منعاً لانتشار التكنولوجيا النووية. إنّ مثل هذا التطوّر التكنولوجي الذي يمكن أن يتوفر لإيران سيضعها على طريق صنع القنبلة النووية، خصوصاً وأنّ لها من الطموح السياسي ما يدفعها بهذا الاتجاه.

وبعد فشل المساعي الإيرانية مع كلٍ من إسبانيا وألمانيا والتشيك من أجل توقيع عقود نووية، وبعد فشل كل الجهود لابتياع القطع اللازمة لاستكمال مشروع بوشهر من مصادر غربية، وقّعت إيران مع روسيا عقداً لبناء أربعة مفاعلات نووية بدءاً من مركز بوشهر: اثنان منها بقوة ١٠٠٠، ١٢٠٠ ميغاواط واثنان بقوة ٤٦٥ ميغاواط بالإضافة إلى منشآت تكنولوجية أخرى.

ومارست الولايات المتحدة أقصى أنواع الضغوط على روسيا من أجل تأخير عملية البناء، كما أنّها ضغطت في قمة كلنتون‌يلتسين في أيار ١٩٩٥ لمنع روسيا من بيع إيران تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي. وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة قد أغرقت وكالات الاستخبارات الغربية بسيل من التقارير والمعلومات (غير المؤكدة) حول النشاطات الإيرانية لصنع السلاح النووي وخصوصاً ما يتعلق منها بوجود مراكز سرّيّة للأبحاث في مناطق بحر قزوين. كما ساهمت مجموعة من التقارير الإسرائيلية في تضخيم الأخبار حول حصول إيران على معدات وتنظيم عقود مختلفة من أجل تطوير برنامجها لصنع السلاح النووي.

وهناك معلومات نشرتها صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية تزعم فيها أنّ إيران قد اشترت قنبلتين نوويتين من كازاخستان بمبلغ ٢٥ مليون دولار، كما زعمت بأن علماء كازاخستانيين وآخرين من الأرجنتين يدربون الإيرانيين على فك وتشغيل نظام الحيطة والتشغيل لهاتين القنبلتين.

صنّفت وكالة المخابرات المركزية الأميركية في تقرير لها أعدّته عام ١٩٩٩ إيران على رأس قائمة الدول التي تبحث للحصول على التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وخصوصاً ما يتعلق منها بالسلاح النووي. وتركّزت خلال الفترة التي غطّاها التقرير المساعي الإيرانية للحصول على تكنولوجيا نووية على كلٍّ من روسيا والصين.

وقد شكلت المعارضة العراقية بما فيها جماعة مجاهدي خلق مصدراً أساسياً لأجهزة المخابرات الغربية لرصد تنامي البرنامج النووي الإيراني، وتوزع مراكزه جغرافياً، حيث أوردت أنّ هناك منظمة إيرانية وطنية للطاقة النووية تتوزع أبحاثها وتجاربها على عدد كبير من المواقع أبرزها: مركز الأبحاث بواسطة أشعة الليزر ومجموعة مختبرات ابن الهيثم، ومركز "بوتاب" لأبحاث الطاقة النووية شرق أذربيجان، ومركز للأبحاث في جامعة الإمام الحسين الخاصة بالحرس الثوري، ومختبر ابن حيّان للأبحاث النووية، ومنجم الخميني للأورانيوم في يزد، ومركز

للأبحاث النووية في جامعة طهران، ومركز نووي للأبحاث الزراعية والطبية في "كرج"، ومركز الأبحاث النووية والتكنولوجية في أصفهان، ومنجم "ساخند" للأورانيوم، ومركز أبحاث الفيزياء في جامعة الشريف في طهران.

وتشير كل الوقائع إلى سعي إيران للحصول على المنشآت والمعدات الضرورية لإنشاء دورة كاملة لتطوير الوقود النووي بحجّة استعماله لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية والاستعمالات المدنية الأخرى وخصوصاً في الحقلين الزراعي والطبي. وتدافع إيران عن برنامجها النووي بأنه لأغراض مدنية، بما في ذلك المنشآت الخاصة بتخصيب اليورانيوم، متجاهلة، بأن إنتاج اليورانيوم المخصّب سيفتح أمامها إمكانية استعماله من أجل صنع قنبلة نووية.

وتصرّ إيران على أن الغاية من جهودها في الحقل النووي هي من أجل الاستعمال المدني والسلمي. وهذه الحجج التي تقدمها إيران ليست بالجديدة، فقد طلب في ١٧ أيار عام ٢٠٠٠ الأستاذ غلام رضا آغازاده رئيس منظمة إيران للطاقة النووية من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أثناء زيارة هذا الأخير لطهران، مساعدة الوكالة الدولية في تطور الأبحاث النووية الجارية للزراعة والطب في مركز الأبحاث النووية الموجود غرب طهران. وأكّد آغازاده بالمناسبة بأن إيران تعارض استعمال التكنولوجيا النووية الخاصة بالأسلحة، لافتاً النظر إلى التباطؤ الحاصل في البرنامج النووي الإيراني بسبب الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لمنع انتقال هذه التكنولوجيا إلى إيران.

الأمريكان سكبوا البنزين علي النار !!

مضت سنوات على ظهور المشكلة النووية الإيرانية منذ أن أبدت الولايات المتحدة شكوكها حول مصداقية كون البرنامج النووى الإيراني في الأغراض السلمية. وخلال

هذه السنوات الثلاث سارت مساعي حل هذه المشكلة على طريق معقد بسبب تعقد المشكلة والخلافات بين الدول الكبرى التى تسعى لمصالحها الذاتية.

ويرى الرأى العام أن الولايات المتحدة هى التى خلقت المشكلة النووية الإيرانية. ومن أجل حماية مصالحها في الشرق الأوسط وضعت إيران في قائمة دول محور الشر بذريعة أن البرنامج النووى الإيرانى يشكل خطرا على أمنها. وعقدت العزم على وقف المنشآت النووية الإيرانية بشكل كامل. وأثارت خطواتها المتطرفة هذه مشاعر الشعب الإيرانى الوطنية لمعارضة الولايات المتحدة. واتهم وزير الخارجية السعودى مؤخرا الولايات المتحدة بأنها منحازة لإسرائيل وتسمح لها بامتلاك الأسلحة النووية قائلا إن الموقف الأمريكى هذا لن يساعد في حل المشكلة النووية الإيرانية بشكل مقنع. كما قال مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى إن الحل النهائي للمشكلة النووية الإيرانية لا ينفصل عن التعهد الأمريكي بالأمن الإيرانى.

إن إيران تدرك تماما من خلال تجارب الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج وحرب أفغانستان وحرب إسقاط النظام في العراق أنها مهددة بالخطر. وتعرف تماما أن امتلاك التكنولوجيا النووية هوأكثر الوسائل فعالية لحماية أمنها أمام السياسة الأمريكية العدائية. وبالنسبة الى معظم الإيرانيين فإن امتلاك التكنولوجيا النووية هوطريق لتحقيق هدفهم في تحويل إيران الى دولة قوية. وهذا هوالسبب وراء حصول الحكومة الإيرانية على التأييد الواسع في موقفها المتصلب من مشكلتها النووية.

أما الاتحاد الأوروبى فيشعر بالقلق من خطر وصول الأسلحة النووية الى أيدى المنظمات الإرهابية إذا امتلكت إيران التكنولوجيا النووية لأن هذا الخطر سيهدد أمن الاتحاد الأوروبى ومصالحه في الشرق الأوسط. لكن الاتحاد الأروبى يختلف مع الولايات المتحدة حول سبل تسوية المشاكل الدولية إذا إنه يميل الى حلها بوسائل دبلوماسية. كما أن سياسته تجاه إيران عكست أيضا مصالحها الاقتصادية. لأن

إيران هى عضوهام في منظمة الأوبك. وأن مصالح دول الاتحاد الأوروبي ستتعرض لخسائر كبيرة إذا أوقفت إيران بصورة مؤقتة بسبب الحرب تمويل هذه الدول بالبترول. ولهذه الأسباب بادر الاتحاد الأوروبى إلى التفاوض مع إيران ولم يستبعد إمكانية حل هذه المشكلة رغم مطالبته برفع القضية إلى مجلس الأمن الدولى. الأمر كما قال وزير الخارجية الألمانى إن المشكلة النووية الإيرانية ستدخل إلى مرحلة جديدة بعد رفع الملف النووى إلى مجلس الأمن الدولى. غير أن هذا لا يعنى توقف المفاوضات.

وبالنسبة لروسيا فإن إيران تتحلى بأهمية استراتيجية عظيمة لمصالحها الاقتصادية. فالبلدان يتعاونان في مجالات كثيرة مثل الطاقة النووية والطيران والقوات المسلحة لذلك ظلت روسيا تلعب دور المدافع عن إيران. وما زالت تؤكد على ضرورة الحذر في كل خطوة من خطوات حل المشكلة النووية الإيرانية رغم موقفها الأخير المتمثل في عدم معارضتها لرفع الملف النووى إلى مجلس الأمن الدولى.

وقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية الآن في مفترق طرق بعد استئناف إيران بحوثها للوقود النووى. ويرى المحللون أن إمكانيات حل المشكلة النووية الإيرانية بشكل سلمى ما زالت قائمة رغم أن طريق حلها طويل وصعب

بشأن تقارير ذكرتها وسائل إعلامية بريطانية حول احتمال ضرب إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية قال مسؤول حكومى اسرائيلى أمس الأحد (١١ ديسبمر) إن إسرائيل لا تستبعد احتمال القيام بأى عمل من الأعمال لمنع امتلاك إيران الأسلحة النووية، إلا أن الوسائل الديبلوماسية هى أفضل الاختيارات في الوقت الراهن.

هذا وقالت صحيفة " سندى تايمز " البريطانية في تقرير لها إن رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية قد أمر القوات الاسرائيلية بأن تكون على أهبة الاستعداد لاحتمالات توجيه ضربة للمنشآت النووية السرية الإيرانية قبل نهاية مارس العام المقبل. وذكر التقرير أن القوات الاسرائيلية الخاصة بعد تلقى تعليمات قد رفعت

درجة الاستعداد وأن القوات الإسرائيلية قد أنشأت قاعدة عسكرية شمال العراق حتى تتسلل وحدة عسكرية خاصة منها الى إيران لجمع المعلومات حيث عثرت على عدة منشآت لتخصيب اليورانيوم غير معروفة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجاء في التقرير أنه إذا تمت الموافقة على عمل عسكرى فإن إسرائيل ستستخدم السلاح الجوى والبرى لضرب عدة منشآت نووية إيرانية. ونسب التقرير إلى مصادر القوات العسكرية الإسرائيلية قولها إن السبب وراء اختيار شهر مارس عام ٢٠٠٧ كموعد لتوجيه ضربة هوأن إيران قد تكون قادرة في ذلك الحين على امتلاك فنون صنع رؤوس القنابل النووية وإنتاجها.

إلا أننا نعلم أن ما يتردد الآن حول احتمال اتخاذ إسرائيل إجراءات عسكرية لضرب المنشآت النووية الإيرانية تم تناقله منذ فترة طويلة على الصعيد الدولى. ولنرجع الى عام ١٩٨١ حيث كانت قاذفات القنابل الإسرائيلية قد طارت إلى العراق وضربت المنشآت النووية القريبة من بغداد. الأمر الذى قضى تماما على الخطة النووية العراقية. ووقتها كان أرييل شارون وزيرا للدفاع.

قد أبدت الحكومة الاسرائيلية رد فعلها السريع على التقرير البريطانى هذا. فقال أموس جيراد المسؤول عن السياسة الخارجية في وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال مقابلة صحفية مع مراسل إذاعة إسرائيل إن الوسائل الدبلوماسية ما زالت الطريقة المثلى أمام إسرائيل لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية. واعترف جيراد أن التحركات الإسرئيلية الدبلوماسية والإستراتيجية والأمنية لم تنقطع وأن إسرائيل لا تستبعد احتمال استخدام أى وسيلة مضيفا أن الحل العسكري سيكون الخيار الوحيد أمامنا لحل المشكلة النووية الإيرانية في حالة فشل الجهود الدبلوماسية.

هذا وكانت التراشقات والاتهامات بين إسرائيل وإيران خلال السنوات الأخيرة قد صعدت حدة توتر العلاقات بين البلدين إلى أبعد الحدود. وقد أكد كل المسئولين في تل أبيب بأن إسرائيل لن تقبل امتلاك إيران أسلحة نووية. ومن جانبه قال الرئيس

الإيرانى أحمدى نجاد مؤخرا إن إسرائيل يجب عليها أن ترحل وتنتقل إلى أوروبا مغيرا ما كان قد ذكره سابقا حول محوإسرائيل من الخريطة الجغرافية.

وقد لاحظ بعض المحللين أن إسرائيل رغم أن موقفها متصلب من المشكلة النووية الإيرانية إلا أنها لم تؤكد ولم تنكر نية ما إذا كانت ستستخدم الوسيلة العسكرية لمواجهة هذه المشكلة أم لا.

النووي أخطر قضية قومية !!

كانت حكومة إيران ماهرة في امتصاص الغضب الشعبي الداخلي من الأوضاع المعيشية الصعبة، وتحويل النووي إلى قضية قومية، وقضية كبرياء وطني، لتجعلها تحظى بالإجماع الوطني العام، حتي يساند الشعب ويدعم هذا البرنامج النووي النشط.

ويسعى المحافظون في الحكم الإيراني إلى استغلال البعد "الوطني" لامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل التغطية على القصور في إنجازات الحكم منذ نشوء الجمهورية الإسلامية. يتركّز جهة الجناح المحافظ الآن على استغلال الضجة الدولية حول العامل النووي من أجل التغطية على الضغوط التي مارسوها ضد الحركة الإصلاحية، والتي تمثّلت بالموانع التي افتعلوها في الانتخابات الأخيرة، لمنع العديد من المرشحين الإصلاحيين من حق الترشيح أوالفوز في الإنتخابات، بالإضافة إلى ما سنّوه من قوانين وقرارات إدارية وقضائية قضت بإقفال أكثر من مائة صحيفة ومطبوعة، وإحالة عدد كبير من الصحافيين إلى المحاكم بتهمة زرع الخوف وإثارة مشاعر الرأي العام وتحريضه ضد النظام.

في خضم هذه المواجهة الخارجية استطاع المحافظون كسب تأييد كل من الرئيس خاتمي وكروبي وغيرهم من الإصلاحيين المعتدلين، ممّا أضعف حركة الإصلاحيين الليبراليين، بالإضافة للضغط على الحركة الطلابية وتهدئة تحركها.

ونجح رجال الدين والمحافظون في السلطة في معركتهم الداخلية بتوظيف عامل امتلاك التكنولوجيا النووية وبعض النجاحات في حقل الاقتصاد من أجل التغطية على كل القصور السياسي وتراكماته.

وبرز رفسنجاني وخاتمي وآصفي كأبرز المدافعين عن حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية. وأدخل مشروع إيران النووي كأحد أبرز المواضيع المتداولة في خطبة صلاة الجمعة في كل المساجد. يقول رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة "إن المؤامرة لتعطيل المخططات الإيرانية والتي لم تثبت فعاليتها في وقف حركة التطور لدينا، ولكن ستستمر كل المحاولات لتأخير مسيرتنا نحو التطور خصوصاً في الحصول على التكنولوجيا النووية".

ولّدت الحملة الواسعة لاستكمال العامل النووي في الداخل الكثير من الغموض والتناقض وذلك بسبب سوء فهم المتكلمين فيها سواء من المسؤولين والعسكريين أومن أئمة وخطباء المساجد. وكانت أطرف مظاهر هذه الجهالة ما قاله أحد خطباء المساجد في خطبة صلاة الجمعة: "لا بدّ أن نُفهِم أميركا وقوى التعنّت الأخرى بأننا نريد القنبلة النووية، من أجل الأغراض السلمية وليس الحرب. فنحن لا نسعى للحرب كمسلمين". كما وقّع وزير الدفاع نفسه في خطأ المزج في المفاهيم حيث استعمل تعبير "الردع النووي" في حديثه عن المقاربة والوسائل التي ستستعملها إيران من أجل ردع إسرائيل عن تنفيذ هجوم مفاجئ ضد المنشآت النووية الإيرانية. وعندما استفسر عن "الردع النووي"، أجاب بأنه كان يعني نجاح إيران في تجربة صاروخ شهاب.٣ وهنا يظهر بوضوح المزج في المفاهيم: فالردع النووي يهدف إلى منع حدوث حرب شاملة، فيما تبقى الصواريخ في عداد الأسلحة التقليدية التي يمكن استعمالها في حرب محدودة مع إسرائيل أوغيرها.

واتفق الإيرانيون علي التمسك بمقولة استعدادهم للتعاون مع الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، دون التخلي عن حقوق إيران الأساسية. وكان واضحاً منذ البداية أن التسوية التي تبحث عنها إيران مع الوكالة الدولية هي غير ما تريده الولايات المتحدة.

كما تم الاتفاق على أن توافق طهران بمحض إرادتها على وقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم بصورة مؤقتة فقط، فيما طالبت أميركا بلسان الناطق باسم الخارجية رتشارد بوتسر بوقف نهائي. وكانت الجهود الإيرانية منصبّة على بناء الثقة مع المجتمع الدولي بالذكر على أنه ليس لدى إيران النيّة لصنع قنبلة نووية. وجهد الإيرانيون فعلاً بمن فيهم الرئيس خاتمي لإقناع المجتمع الدولي والوكالة الدولية بأنّ إيران لن تسعى إلى صنع السلاح النووي. وكانت أبرز مواقف خاتمي في هذا الاتجاه ما قاله في مؤتمر دافوس الاقتصادي في ٢٠٠٤ "نحن نعارض صنع السلاح النووي والمساهمة في انتشاره، وأننا سنتعاون بقوة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكننا نعتبر أنّ لنا الحق أن نستفيد من إنجازات التكنولوجيا المتطورة. وبما أننا لم نخالف أيا من القواعد فإنه ليس لدينا أية تحفظات للتعاون مع الوكالة الدولية".

كما تم الاتفاق على مواجهة الضغوط الأميركية من خلال اعتماد ديبلوماسية الانفتاح باتجاه أوروبا والمجتمع الدولي من أجل إقناع الجميع بسلامة نوايا إيران لجهة تملّك التكنولوجيا النووية وليس السلاح النووي.

إن العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة لا تقتصر على العامل النووي الإيراني، فالعلاقات بقيت متوترة منذ احتلال السفارة الأميركية في طهران بعد سقوط الشاه. وإنّ حاجة أميركا للاستفادة من موقع إيران قد دفعتها للتعامل معها بإيجابية في بعض الاستحقاقات مثل: "إيران غيت"، والحرب في أفغانستان، وببعض القضايا داخل العراق.

كما ركز الإيرانيون علي إثارة العداء التليد لإسرائيل واستغلاله بطرق انتهازية واضحة، وما برحوا يحذرون إسرائيل من ركوب المغامرة لضرب المنشآت النووية

الإيرانية وذلك انطلاقاً من أن طهران تمتلك الكثير من الوسائل للرد على العدوان الإسرائيلي، وبأنها لن تعتمد السلوكية التي اعتمدها العراق إزاء تدمير إسرائيل لمفاعل "تموز" النووي عام ١٩٨١.

يقول البعض إنه إذا استطاعت إيران أن تفلت من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذا فشلت الدبلوماسية الأوروبية في جهودها لاحتواء الاندفاع الإيراني لصنع السلاح النووي، وإذا فشلت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل في توجيه ضربة مدمرة للبرنامج النووي الإيراني، فإنه من شبه المحتم أن تمتلك إيران السلاح النووي خلال ثلاث إلى خمس سنوات كحد أقصى. وسيؤمن لها هذا السلاح الحد الأدنى من الردع الذي تحتاجه لأغراض تتعلّق بأمنها. إنّ قوة إيران النووية المحدودة جداً بالمقارنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وباكستان والهند ستدفعها إلى اعتماد سياسة نووية دفاعية، تؤمّن لها ما تحتاجه من مفاعيل للحفاظ على استقلالها وسيادتها، وإطالة عمر حكم الجماعات الدينية المحافظة.

لهذه الغاية فإنّ سياسة إيران النووية "الغامضة" على غرار السياسة المعتمدة من قبل إسرائيل ستفرض التزامها بمجموعة من الالتزامات للتأكّد من عدم ركوب أيّة مغامرة "قاتلة" ضد أي دولة نووية أخرى.

وستحاول إيران الاستفادة من دراسة معمّقة للطرق والتقنيات الدبلوماسية التي استعملتها إسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية من أجل المضيّ قدماً في برنامجها لامتلاك السلاح النووي. كما أنّها ستنكب على دراسة العقيدة النووية التي تعتمدها الدول النووية في المنطقة أوالدول النووية المتوسطة من أجل الاستفادة منها لبناء منظومة نووية واضحة خاصة بها.

تحاول القيادة الإيرانية المتشددة بذكاء اللعب بمفهوم القومية والوطنية لكسب التأييد الشعبي للبرنامج النووي، في الوقت الذي تشغل به الإيرانيين الساخطين على نظامهم عن الثورة. ويحاول المتشددون تنفيذ ذلك من خلال زعمهم المستمر

أن الولايات المتحدة فعلا لا تعترض على التكنولوجيا الخاصة بنا والبنية التحتية،بل إنهم يعترضون على النظام إن هذا مايقلقهم وكل هذا الحديث حول الأسلحة النووية وإلى آخر ما هنالك هوتماما أساليب أخرى للأمريكيين لمواصلة الضغط علينا.

ويقولون إنه إذا كان الأمريكيون قلقون جدا حول الانتشار الواسع للتكنولوجيا النووية، لماذا لم يقوموا بأي شيء تجاه الباكستان،الهند، الخ.؟ أنها ليست الإدارة التي تبدوقلقة حول انتشار أسلحة الدمار الشامل وحول التكنولوجيا النووية،إنها أكثر قلقا حول شخصية نظامنا.

ويقولون أيضاً إن مشوار التناولات الكبرى يبدأ بتنازلات صغيرة، وأن أية تنازلات لن ترضي الأمريكيين، الذين همهم الأول القضاء علي الجمهورية الإسلامية !!

وقد عبر عن ذلك الرئيس أحمدي نجاد عندما قال : " إذا قدمت لهم التنازلات في ميدان البرنامج النووي ، فإنهم سوف يطالبون ويسألون عن حقوق الإنسان، وإذا قدمت لهم التنازل في هذا الحقل، فإنهم سيسألونك عن حقوق الحيوان." وهكذا فإن مايقولونه لا نهاية له ولا نهاية للمطالب الأمريكية لأنهم يستخدمون البرنامج النووي كأساليب ذكية ومتعددة الجوانب لسياستهم الحالية : العزلة، الضغط ومن ثم تقويض إيران. وإذا كانت هي تلك النوايا والأغراض الأمريكية، لماذا علينا إن نقدم أي تنازلات ".

ويروج الزعماء المتشددون في إيران أيضاً لمقولة تفيد بأن مطالب الأوربيين والأمريكيين تماثل اتفاقات الاستسلام ، التي كانت قد فرضت على الإيرانيين طوال القرن العشرين من قبل الروس وبريطانيا والولايات المتحدة. وهكذا يستغلون بدهاء الميراث الدامي للشعب الإيراني في تعامله - تاريخياً - مع الغرب !

وحول وجود شكوك في رغبة إيران بالوصول إلى قدرة تصنيع أسلحة نووية، فإنني أرى حسب وجهة نظري، بأن إيران قد تكون راغبة بالوصول إلى بنية نووية تحتية

متطورة تجعلها قادرة على امتلاك السلاح النووي مستقبلاً، ولكنني لا أعتقد بأنهم قد قرروا تجاوز الحدود والوصول لمرحلة التسلح النووي.. نعم ليس هنالك سبب يجعلنا نعتقد بأن برنامج الطاقة النووية لا يمكن تحويله بأي وقت إلى برنامج أسلحة نووية. ولكن الاعتقاد بأن إيران قررت وبصورة نهائية امتلاك أسلحة نووية مهما كانت التكاليف، ضاربةً بعُرْض الحائط الموقف الدولي وإمكانية فرض عقوبات من أطراف عديدة، هو باعتقادي بعيد عن الواقع. وبالنسبة لمن يجزم بأن إيران ترغب بالحصول على أسلحة نووية، ينبغي عليه تقديم أدلة على ذلك.

وقد وجد محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران دولة مصممة على موقفها ومرنة نوعاً ما في تعاملها معه ومع وكالته، حيث تُظهر إيران رغبتها بالاستمرار في عمليات التفتيش والاستمرار بعضويتها في وكالة الطاقة الذرية، ورغبتها أيضاً بالتقيد بمعاهدة منع أسلحة الدمار الشامل. لذلك، بينما هي مصممة على الوصول لقدرات نووية متقدمة.

لقد دأب الإيرانيون على القول بأنه يحق لهم تخصيب اليورانيوم ولكنهم سيعلقون ذلك خلال مرحلة المفاوضات مع الأوروبيين. إن هدف هذه المفاوضات، من منظور الإيرانيين، هو بناء الثقة وإجراء عمليات التفتيش ليطمئن الأوروبيون من أن عمليات التخصيب لا تجري لأغراض عسكرية. إنهم لم يقولوا أبداً بأنهم سيتنازلون عن هذا الحق. لقد أملوا بوضع آليات عمل يطمئن من خلالها الجانب الأوروبي من أن غرض تخصيب اليورانيوم سلمي وليس عسكريا. وتعتقد الولايات المتحدة بشكل خاص أن لدى الإيرانيين برنامجا نوويا سريا يعملون عليه.. نعم، هنالك شك بوجود برنامج يعمل بالتوازي مع هذا البرنامج. ولكن وكالة الطاقة الذرية لا تمتلك الدليل على ذلك.

وقد كان للقرار الإيراني الذي أدى إلى نزع الأختام التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضعتها على المنشئات النووية الإيرانية واستئناف عمليات تخصيب

اليورانيوم في تلك المنشئات، خلافا للتفاهمات التي توصلت إليها الوكالة المذكورة مع طهران، خلال المفاوضات السابقة التي جرت بين الجانبين على مدى الثلاث أعوام الماضية، كفيلا بتحويل الجدل الدائر منذ فترة طويلة، حول البرنامج النووي الإيراني وأهدافه المحتملة إلى أزمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها مواجهة شاملة ذات أبعاد خطرة وواسعة النطاق بين إيران والمجموعة الدولية. وتحتل هذه الأزمة حاليا، مقدمة الاهتمامات الإقليمية والعالمية حيث إنها نجحت وبسرعة ملحوظة في احتمال في تلك المرتبة المتقدمة على لائحة الأولويات الدولية.

وهناك تحديات كبرى تهدد وجود النظام الإيراني وأمنه القومي بسبب اختياره لسياسات ذات أبعاد خطيرة مبنية على أيدلوجية تخدم مصالحها في الخارج وتحافظ على هيبتها في الداخل ولم يستطع النظام الإيراني التخلي عنها، لأن بتخليه عنها تتزلزل هيبته في الداخل حيث يراهن النظام الإيراني على الاستمرار في سياسته الخارجية وخاصة بعد إزالة الجناح المسمى بالإصلاحيين عن الساحة السياسية الإيرانية بشكل كامل وتربع الجناح المحافظ على أركان النظام من جديد. وخصوصا بعد مجيء أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في إيران ، بتخطيط مسبق لإكمال المهمة أي الاستراتيجية الإيرانية داخليا المتمثلة بالقمع والبطش المتزايد وسياسة الإقصاء.وخارجيا المتمثلة بالتحدي للمجتمع الدولي وسياسة تصدير الإرهاب إلى دول الجوار مثل العراق ودول الخليج العربي. هذا ما أثار حفيظة وتخوف الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، في خطابته في جامعة طهران في السابع من شهر مايوعام٢٠٠٦، محذرا خلفه محمود أحمدي نجاد من "الراديكالية المنظمة" في إيران. وقال خاتمي إن الراديكالية في إيران اليوم منظمة حتى أكثر من ذي قبل.

الملف النووي أصبح يشكل أهم السياسات الخارجية الإيرانية الثابتة الذي يعول النظام عليه كاستراتيجية ثابتة تؤمن أمنه القومي وطموحه الاستراتيجي في المنطقة واعتزازه الداخلي ، حيث أصبح الملف النووي الإيراني، احد أهم أركان سياسة

إيران الخارجية من أجل فرض هيبته وكبريائه في داخل إيران. وأي تراجع عن هذا الملف ، يسبب صداعا كبيرا في هيكل النظام الإيراني داخليا وربما انهياره ، هذا ما أكده وزير الخارجية الإيراني الأسبق، علي أكبر ولايتي، المستشار الخاص لخامنئي (حاليا)، حيث صرح : إن ابسط تنازل مقابل الضغوط الدولية والأوروبية في شأن البرنامج النووي الإيراني سيؤدي إلى انهيار النظام بأكمله. وهكذا تستمر إيران في برنامجها النووي رغم التهديدات الدولية-الأمريكية المتكررة تجاه إيران ووصول ملفها إلى مجلس الأمن والمحاولة لتطبيق البند السابع من مواثيق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على ايران ، وما يحمل من تداعيات خطيرة بدءا من المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية حتى استخدام القوة.

تعنت الموقف الأمريكي !!

طريقة تعامل الولايات المتحدة مع النووي الإيراني خاطئة. فامتلاك هذه الأسلحة لا يتصدر أولويات إيران حتى وإن كانت، منذ عهد الشاه، تتحمس للمشروع ثم تعود فتتراجع عنه. وإذا كان برنامجها النووي يدل على شيء فإنما يدل على ما تعانيه من شعور بعدم الأمان.

وتكمن المصلحة العظمى لإيران في الاضطلاع بدور استراتيجي وعامل استقرار في منطقة هي أحوج ما تكون إلى الاستقرار. فالجزء الأكبر من أراضيها متاخم للعراق حيث القلاقل متفاقمة، وجاراها من الناحية الشرقية باكستان وأفغانستان يعتبران من أكثر البلدان اضطرابا في أكثر المناطق حرمانا من الاستقرار. أما في الجهة الشمالية فهناك تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا التي تعاني أيضا من عدم الاستقرار. ثم هناك تركيا التي تحيق بها المشاكل من كل جانب، وبلدان الخليج العربية التي لا تخفي خشيتها من إيران وسطوتها.

وحين تتعاطى واشنطن مع المسالة الإيرانية عليها أن تضع في اعتبارها مدى قدرة طهران على تعقيد الأمور بالنسبة لأمريكا وحلفائها في العراق، فضلا عن الدور الذي يؤمل أن تلعبه إيران في الوقت الراهن. وعلى الولايات المتحدة وأهم حلفائها بالإضافة إلى حكومات أخرى وضع سياسة تلبي مصالحها ومصالح إيران كلما كان ذلك ممكنا تمثل إيران القضية الشائكة بالنسبة للإدارة الأمريكية. فالمسؤولون الأمريكيون اختلفوا اختلافا شديدا حول ما إذا كان ينبغي اجتذاب النظام الإيراني مثلما حاولوا فعله مع كوريا الشمالية أوتأييد فكرة تغييره مثلما حدث في العراق. وقد وصل مشروع سابق لإعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه إيران إلى طريق مسدود ثم أعيد طرحه للنقاش مرتين قبل اندلاع العمليات العسكرية في كل من أفغانستان والعراق وهما بلدان متاخمان لإيران.

يتعين على أصحاب النزعة الواقعية في الإدارة الأمريكية إعادة النظر في مواقفهم تجاه إيران. فبدلا من أن تتمحور هذه السياسة حول فكرة تغيير النظام في طهران أصبح التوجه يميل إلى استكشاف إمكانات التحاور والتعاون في المناطق ذات المصلحة المشتركة.

ويجب على بوش الآن أن يعرف كيف يتعامل مع إيران وعليه أن يهتدي إلى الأسلوب الأمثل للتعاطي مع نظام يمقته معظم الإيرانيين دون أن يعين رجال الدين على إطالة أمد حكمهم السيئ. وفي حال ما إذا تم التعاون على نحوصائب، فإن ذلك سيعود بفوائد جمة على الأمريكيين والإيرانيين ومعظم البلدان المجاورة لهم.

خلال الفترة الأخيرة أكد عديد من كبار المسؤولين فى حكومة بوش أن الولايات المتحدة تسعى وراء حل القضية النووية الإيرانية بالوسائل الدبلوماسية، إلا أنهم رفضوا بشدة أى اقتراح يطالب بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران، كما لم يستبعدوا إمكانية استخدام القوة ضد إيران. وهناك عدد غير قليل داخل الولايات المتحدة حذروا قائلين إنه إذا فشلت الجهود الأمريكية فى حل القضية النووية الإيرانية، أوتم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران فإن الولايات المتحدة قد تواجه أوضاعا أسوأ.

قال الرئيس الأمريكي بوش مؤخرا عند إجابته على سؤال طرحه أحدهم أثناء إلقاء خطابه إن حل القضية النووية الإيرانية من خلال الوسائل الدبلوماسية ما زال أول خيار للولايات المتحدة. ورغم أن عددا من البرلمانيين الأمريكيين يطالبون بأن تجرى الولايات المتحدة مفاوضات مباشرة مع إيران، وسبق لأمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن طرحا اقتراحات مماثلة، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذه الاقتراحات. فى الوقت نفسه لم تستبعد الولايات المتحدة عن إمكانية استخدام القوة ضد إيران، حيث كشفت وسائل الإعلام الأمريكية خطة لاستخدام القوة ضد إيران.

الموقف الأمريكي المعادي لإيران لم يتغير الآن، والهدف الأمريكي هو تغيير السلطة فى إيران. ولقد بدأ الكثير من المسؤولين الأمريكيين يفقدون صبرهم وثقتهم تدريجيا فى حل القضية النووية الإيرانية بالوسائل الدبلوماسية، أما الأصوات التى تطالب باستخدام القوة ضد إيران فتتصاعد باستمرار. وفى هذه الحالة تأمل الولايات المتحدة أن تفرض عقوبات على إيران، خارج إطار مجلس الأمن الدولي، ولا تستبعد هنا عن إمكانية استخدام القوة ضدها.

وعلى جانب آخر فإن بعض المصالح الأمريكية تتشابك مع إيران، فإذا لعبت إيران بورقة النفط، وقطعت وسيلة النقل فى مضيق هرمز وخفضت إنتاج نفطها، فإن ذلك سيؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق العالمية، ويعرقل التنمية الاقتصادية العالمية، ويضر أيضا بالاقتصاد الأمريكي بصورة خطيرة.

وإذا حرضت إيران الشيعة فى العراق على إثارة الاضطرابات، فإن ذلك سيزيد من صب الزيت على النار فى العراق، وسيزيد الأخطار التى يتعرض لها الجنود الأمريكيون فى العراق. وإذا استمرت الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط المتزايدة على إيران، فإن ذلك سيجعل الإيرانيين يؤيدون بدرجة أكبر حكومة أحمدي نجاد. رابعا قد تشن إيران هجمات على إسرائيل، لأنه يمكن للصواريخ الإيرانية أن تصل

إلى إسرائيل. كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن إيران تستخدم الوسائل الإرهابية للانتقام منها، وذلك سيجعل حرب مكافحة الإرهاب تستمر طويلا.

فبعد اجتماع مع نائبه تشيني ورايس ورامسفيلد ومسؤولين كبار قال بوش: "العالم يتوحّد حول فكرة أنّه ينبغي ألاّ يمتلك الإيرانيون الوسائل والقدرة التي تمكّنهم من تطوير أسلحة نووية".

أما بخصوص الخيار العسكري فقد قال بوش "كل الخيارات موجودة على الطاولة، إنّ استعمال القوة يبقى آخر خيار لأي رئيس... وإني أريد الاحتفاظ به كآخر وسيلة لتحقيق أمن بلادنا".

و"السيناريو الأسوأ" الذي يتجاهله الساسة الأمريكيون، وفي مقدمتهم الرئيس بوش، هوأنهم بإعطاء الفرصة للإيرانيين بمواصلة خططهم، بحجة أن الأمريكيين يرفضون التفاوض المباشر – وهذا ما يريدونه – فالسؤال هوماإذا لو استطاعت إيران الإفلات من الرقابة الدولية ومن كل الضوابط الأخرى بما فيها الضربة العسكرية، وامتلكت السلاح النووي بالتأكيد سيترتب على ذلك نتائج خطيرة على الوضع الإستراتيجي في المنطقة.

وقد كانت هناك مؤشرات تؤكد على نيّة إيران بالاستمرار في البحث عن مخرج من الأزمة النووية، ولكن بشكل يؤمن لها مصالحها، ولكنها غير مستعدة للقبول بصياغة أي حلّ تحت تأثير التهديدات الإسرائيلية أوالأميركية. وجاءت المناورة الإيرانية من أجل إطالة أمد المفاوضات، كسباً لمزيد من الوقت، من خلال اقتناع القيادة الإيرانية بأن أوروبا ترفض - بشكل قاطع - توجيه أية ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وظهرت هذه القناعة الأوروبية بشكل واضح من خلال تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الهولندي الذي كانت بلاده تتولّى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، بأنّ توجيه ضربات جويّة ضد إيران ستكون له "نتائج عكسية"، كما رأى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو– وقتذاك – بأنّ القيام بعمل عسكري أميركي ضد إيران هوعمل "غير مقبول".

وفي نهاية جولة من المفاوضات بين إيران والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) في عام ٢٠٠٤، أعلنت إيران أنّها توصّلت مع الدول الثلاث إلى اتفاق أولي حول برنامجها النووي. لم تعلن نتائج اتفاق باريس هذا ولكن أعلن أنّه تمّ التوصل إلى إقرار مجموعة من المبادئ الرئيسية. وصرّح حسين موسويان رئيس الوفد الإيراني لمفاوضات باريس بأنّ "المفاوضات كانت صعبة للغاية ومعقّدة جداً، ولكننا توصلنا إلى اتفاق أولي على مستوى الخبراء"، ووصف الاتفاق بشكل عام على أنه "إطار يحتوي وجهات نظر كل الأطراف". وأشار موسويان بأنّ مسودة الاتفاق يجب أن يوافق عليها من قبل العواصم المعنية (في الدول الأربع) قبل نشرها.

وهكذا يبقى الغموض سيد الموقف، حيث لا يمكن استنتاج مدى التقدم على طريق حل كل التناقضات في مواقف الطرفين الإيراني والأوروبي: فأوروبا تريد أن تعلّق إيران عمليات تخصيب اليورانيوم في مقابل اتفاق تتعهد فيه أوروبا ببيع إيران كل ما تحتاجه من وقود نووي لمفاعلاتها. في المقابل قالت إيران تكراراً بأنّها لن تتخلى تحت أية ظروف عن حقها في تملّك التكنولوجيا النووية، ولكنها أعلنت بأنّه يمكن البحث في التوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم لفترة قصيرة.

ويبدوأنه كان هناك توافق دولي وتشجيع للإبقاء على باب الحوار مفتوحاً بين الدول الأوروبية وإيران بالرغم من الفشل في إحراز أي تقدم يقود نحوحل مقبول.

وكان هناك اعتقاد عام بان استمرار المفاوضات على هذا النحوغير الحاسم لا يعتبر من الناحية الديبلوماسية مضيعة للوقت، لأنه يمثّل مخرجاً لتأخير إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن وبالتالي تفادي مواجهة بين الدول الكبرى داخل المجلس بعدما أعلنت كل من الصين وروسيا عن رفضهما مساندة أي مشروع قرار مغلظ ضد أيران في مجلس الأمن، كما هددا بإمكانية استعمال حق النقض لمنع تمرير أي قرار يفرض عقوبات مغلظة على إيران".

إيران وأطراف النزاع النووي !

تمثل طبيعة علاقة إيران بالأمم المتحدة وبالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب إسرائيل، عنصراً حاكماً في تطور وتفاعل الأزمة النووية الإيرانية.

ويرصد تقرير لـ سي. إن. إن موقف الأطراف الحاكمة في الأزمة من البرنامج النووي الإيراني في ضوء طبيعة العلاقات التي تربطها بإيران.

من جانبها، تبنت المنظمة الدولية موقفاً واضحاً من الأزمة الناشبة، جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، الذي حث إيران على إجراء مفاوضات مباشرة داعياً إلى ضبط النفس لتجنب تفاقم الأزمة.

وخلال زيارة إلى اليابان، دعا أنان في خطاب أمام جامعة طوكيو كل الأطراف للامتناع عن أي أعمال أوأقوال يمكن أن تؤجج الأزمة الحالية.

وأكد أنه يعلق آماله على الجهود الدبلوماسية بما في ذلك الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى ضرورة تكثيف هذه الجهود لإقناع الإيرانيين بأنه من مصلحتهم تبديد الشكوك الدولية بشأن البرنامج الإيراني. وأعرب عن أمله في أن تؤدي المناقشات الجارية في مجلس الأمن إلى دعم مساعي الحل التفاوضي.

برز الدور الأمريكي في إيران بجلاء منذ عام ١٩٥٣، إثر تدخلها في إيران لتدبير انقلاب ضد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، الذي قام بتأميم صناعة النفط وأعلن قطع العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في ذلك الوقت.

وبعودة الشاه إلى الحكم، تعاظم النفوذ الأمريكي وخفت نظيره البريطاني، واعتبر شاه إيـران أن حكومته مدينة للولايات المتحدة، ولـذا توثقت العلاقات الإيرانية- الأمريكية.

وخلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ لعبت إيران دور شرطي المنطقة بدعم أمريكي، وتبادل نظام شاه بهلوي والحكومة الأمريكية المصالح، التي رافقها تزايد عائدات النفط وتعزيز القوات المسلحة الإيرانية وضرب المعارضين في الداخل من خلال مظلة دعم أمريكية.

وجاء إعصار الثورة الإسلامية في إيران، وبدت مقدماته في تظاهرات حاشدة للمعارضة في بداية عام ١٩٧٨. وبسقوط نظام الشاه، واقتحام الطلبة الإيرانيين مقر السفارة الأمريكية بطهران، واحتجاز أعضاء السفارة رهائن لمدة ٤٤٤ يوماً، تأزمت العلاقات الأمريكية- الإيرانية.

وعلى إثر فشل عدة عمليات عسكرية أمريكية لتحرير الرهائن، بدأت الولايات المتحدة الإعداد مع العراق لشن هجوم على إيران، في حرب كان التوافق على استمرارها هومسارها الاستراتيجي.

وشهد عام ١٩٨٦ دخول الولايات المتحدة مواجهات عسكرية في الخليج، حيث قامت بالاعتداء على زوارق للحرس الثوري الإيراني، وقتلت عدداً من الإيرانيين. وفي مرحلة تالية، هاجمت أرصفة النفط الإيرانية، وأخيراً استهدفت طائرة ركاب مدنية إيرانية قُتل كل ركابها وعددهم ٢٩٠ راكباً.

ومنذ بداية التسعينيات، سعت الولايات المتحدة لتطبيق سياسة الاحتواء ضد إيران، واستمرت العقوبات وقطع العلاقات من الجانب الأمريكي.

وعقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، صنف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران باعتبارها أحد أضلاع محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية.

وجاء الصراع على الملف النووي الإيراني ليضيف فصلاً ساخناً في العلاقات الأمريكية-الإيرانية المتوترة.

وتجسد موقف الولايات المتحدة بوضوح في رفض أية محاولة لتطوير البرنامج النووي الإيراني، واستخدمت الإدارة الأمريكية لغة التهديد.

وفي هذا السياق، قال السفير الامريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون مؤخراً إن زعماء ايران يمكنهم البقاء في السلطة وتحسين علاقتهم بواشنطن إذا ما أوقفوا مساعيهم لامتلاك أسلحة نووية.

ومع ذلك شدد بولتون في وقت لاحق على أنه لم يكن يقصد تهديد طهران بتغيير النظام إذا ما أخفق زعماؤها في القيام بذلك.

وفي أحدث تطور في الموقف الأمريكي من إيران، عرضت وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، مبادرة على إيران، تقضي بمشاركة الولايات المتحدة مباشرة في المفاوضات المقترحة بين أوروبا وإيران، بشرط قيام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم.

اكتسبت العلاقات الإيرانية-الروسية قوة دفع عقب قيام موسكو في منتصف شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٠ بإلغاء اتفاقية وقعتها روسيا مع الولايات المتحدة تقضي بمنع بيع موسكولطهران أية أسلحة غير تقليدية، وهوما فتح الباب أمام التعاون بين روسيا وإيران في مجالات تطوير الصواريخ البالستية والطاقة النووية.

وجاء تعزيز التعاون بين الجانبين استجابة لدوافع متباينة من الجانبين، حيث تسعى روسيا من جانبها إلى دعم نفوذها في عدد من مواقعها القديمة إبان الاتحاد السوفيتي السابق، رداً على تضاؤل المساعدات الأمريكية إليها خلال السنوات الماضية، وإصرار الولايات المتحدة على المضي قدماً في تطوير البرنامج الدفاعي الصاروخي الذي تراه روسيا انتهاكاً لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ.

وعلى الجانب الإيراني، فإن تعزيز العلاقات مع روسيا يعمل على كسر حالة العزلة الدولية التي تسعى الولايات المتحدة لفرضها على إيران، ولاسيما فيما يتعلق بالصعيد العسكري.

ويمثل التعاون النووي بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق الذي بدأ في أواخر الثمانينيات نقلة نوعية بدت آثارها منذ أواخر عام ١٩٩٢، حيث وفرت لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الكبيرة الحجم.

ووقعت إيران روسيا اتفاقيتين عام ١٩٩٢، الأولى تختص بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والثانية تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية.

وتؤكد موسكوعلى رفض العقوبات ضد طهران بسبب البرنامج النووي الإيراني. وفي ١٨ مايو، أبلغ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ أن موسكومازالت غير مقتنعة بأن العقوبات الدولية ستقنع إيران بالحد من طموحاتها النووية.

ومن ناحية أخرى، أكد لافروف رفض بلاده حيازة إيران لبرنامج تسلح نووي أوإمكانات تخصيب اليورانيوم.

وفي تصريحات تالية، أكد لافروف على ضرورة أن تقبل طهران المبادرات الداعية للتفاوض، وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

احتلت أوروبا دوماً موقعاً وسطاً بين الولايات المتحدة وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وبدا الاحتقان مبكراً بين إيران وأوروبا بعد فتوى الخميني بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذي كتب راوية هاجم فيها الإسلام، حيث بادرت أوروبا بفرض عقوبات على إيران، وعادت لترفعها في أواخر عام ١٩٩٠، بعد موقف إيران في حرب الخليج الثانية ومساندتها لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وذهبت الرؤية الأوروبية في التعامل مع النظام الإيراني إلى رفض منهج العقوبات الذي تمسكت به الولايات المتحدة، ومن ثم تبنت أوروبا سياسات التهدئة و"الحوار النقدي" مع الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية وعدم تصعيد الخلافات.

وأضفى وصول الرئيس الإيـراني المعتدل محمد خاتمي إلى سدة الحكم في مايو١٩٩٧ مزيداً من الارتياح على العلاقات الإيرانية- الأوروبية، حيث قوبلت أفكار خاتمي التقدمية عن بناء الثقة وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني بارتياح أوروبي شديد. وزار خاتمي خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ كل من إيطاليا وفرنسا والنمسا وألمانيا.

وفي ٢٥ مارس ١٩٩٧ أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً أكد فيه ضرورة التحول من "الحوار النقدي" إلى "الحوار البنّاء والشامل" مع إيران.

وخلال الفترة من يوليو١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠، انعقدت عشر جلسات لهذا الحوار شملت كافة القضايا المعلقة بين الجانبين.

وأدت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إحداث تغيير غير مسبوق في السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران. وأصبحت تلك السياسية أكثر اتساقاً مع الموقف الأمريكي الذي تبنى منهج العقوبات والعزل، مقابل منهج الحوار الذي اعتمدته أوروبا.

وفي يونيو٢٠٠٣، أصدرت ١٥ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي بياناً أبلغت فيه إيران أن محادثات الاتحاد مع إيران مشروطة بإحرازها تقدماً في مجال احترام حقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي عام ٢٠٠٣، وافق الاتحاد الأوروبي على حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية، مقابل موافقة إيـران على تجميد تخصيب اليورانيوم والسماح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.

ومن جانبها، ترى إيران أن أوروبا تراجعت عن هذا التعهد في المفاوضات الأخيرة التي جمعت إيران ودول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

وخلال زيارة لها للصين، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إنه من المهم ألا

تكتسب إيران القدرة على تصنيع أسلحة نووية، أونشر أسلحة دمار شامل، وهي ذات السياسة الأمريكية المعلنة بالنسبة لحظر انتشار السلاح النووي.

أكدت الصين موقفها الرافض لإقرار عقوبات على إيران، ولكنها أيضاً تتخذ موقفاً وسطاً بدعوة إيران لوقف أنشطتها النووية.

وينطلق موقف بكين الداعم لحق إيران في الحصول على برنامج نووي سلمي أيضاً من المصالح الاقتصادية التي تربط البلدين، فقد كانت الصين على مدار الربع قرن الأخير هي المصدر الرئيسي لتكنولوجيا الصناعات الكيميائية والإلكترونية.

وارتفع التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة إلى ما يقرب من أربعة مليارات دولار، وزودت الصين إيران بأجهزة فصل كهرومغناطيسية ومفاعلات نووية وصفت بـ"الخطيرة"، وكميات من الغاز الذي يثري اليورانيوم واللازمة لإتمام دورة الوقود النووي.

كما تحاول الصين من وراء دعم الملف الإيراني تأمين إمدادات النفط التي تصلها من طهران، والذي تحتاج إليه بكين بشدة لمواجهة النموالسريع في الاقتصاد الصيني، وهوما يتكشف من توقيع اتفاقيات بين البلدين لاستخراج الغاز الطبيعي والنفط من حقول إيرانية بتكلفة إنشاءات تقترب من ٣٠٠ مليون دولار.

وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإيران رسمياً في ١٦ أغسطس ١٩٧١، واتسمت بتعاون ملموس في المجالات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية.

وترى الصين أن التوصل إلى تسوية لأزمة البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يكون فعالاً لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، وتهدئة أسواق الطاقة.

وأكد رئيس الوزراء الصيني وين جياباو على ضرورة حجب القدرات النووية عن إيران لضمان أمن الشرق الوسط والأمن الدولي المتعلق بالطاقة.

وتتبنى الصين رسمياً الدبلوماسية وسيلة لتسوية الأزمـة من خلال "مواصلة الحوار والتفاوض لزيادة الثقة بين أطـراف الأزمـة"، نقلاً عن مسؤول في مجلس الدولة الصيني.

تعد الثورة الإسلامية الإيرانية نقطة مفصلية بين مرحلتين متمايزتين في العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية: مرحلة تعاون ما قبل ١٩٧٩، ومرحلة صراع منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى الآن.

بادر النظام البهلوي في إيران بالاعتراف بإسرائيل بعد عامين من تأسيسها، وكان ذلك في ٦ مارس ١٩٥٠.

وفي أواخر الخمسينيات اتخذت العلاقات منحى استراتيجياً استمر حتى سقوط الحكم البهلوي عام ١٩٧٩.

وتمثل التحالف الاستراتيجي في المجال الأمني لمواجهة الأعداء المشتركين بين الجانبين، وهما العرب والاتحاد السوفيتي السابق.

وتمكنت إسرائيل من خلال التحالف من كسر عزلتها بإقامة علاقات مع دول الجوار غير العربية وفي مقدمتها إيران وتركيا. أما إيران فقد دعمت علاقاتها مع العدو الرئيسي للعرب، وخاصة في ظل العداء السافر بين إيران ومصر في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

وبلغ التحالف الإسرائيلي-الإيراني ذورته، في أوائل الستينيات إثر نشوب خلاف بين عبد الناصر وشاه إيران.

وتجسد التحالف في قيام إسرائيل بتسليح شاه إيـران، وعقد اتفاقيات أمنية موسعة بين جهاز الموساد الإسرائيلي وجهاز السافاك الإيراني. واقتصادياً، كانت إيران هي المصدر الرئيسي لواردات النفط الإسرائيلية، ولا سيما أثناء حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، بادرت بقطع العلاقات مع إسرائيل، وتحول مقر السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتوازى عداء الثورة الإسلامية لإسرائيل، مع تزايد دعمها للقضية الفلسطينية.

وحذر قائد الثورة الخميني من خطر الصهيونية الدولية على الإسلام والثورة الإسلامية، وقال: "إن عداء إسرائيل يستهدف الإسلام، وخطر إسرائيل يشمل الشرق الأوسط والأقاليم الإسلامية."

وأعلنت الثورة الإسلامية أن هدفها، بعد الانتهاء من حرب العراق، هوتحرير القدس، وأكدت معارضتها لأي تسوية بين العرب وإسرائيل.

ومن ناحية، فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء إيران تقوم على تشكيل تحالفات دولية ضدها، وتهيئة الأجواء لتوجيه ضربات إليها. وبات الإعلان الإسرائيلي عن عدائها لإيران واضحاً منذ انتهاء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١.

ومنذ انتخابه رئيساً لإيران، شن محمود أحمدي نجاد، حملة هجومية على إسرائيل، وكرر قول الخميني بإن إسرائيل يجب أن تمحى من الوجود. وهاجم أكثر من مرة الهولوكوست مؤكداً أنه أكذوبة، وقال إن اليهود يجب أن يعاد ترحيلهم إلى أجزاء من أوروبا، وليس الشرق الأوسط.

وأثارت تلك التصريحات المتكررة ردود أفعال من جانب المجتمع الدولي، ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

ومن جانبه، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، في حديث أدلى به مؤخرا، إن إيران تحتاج فقط إلى أشهر قبل أن تمتلك قنبلة نووية، وحث المجتمع الدولي على مواجهة الأخطار النابعة من إيران.

فيما هاجمت إيران البرنامج النووي الإسرائيلي الذي ظل سراً على مدى عدة عقود، وفقاً للمندوب الإيراني في الأمم المتحدة، جواد ظريف.

محدودية الخيارات الأمريكية !!

ولكن هل الولايات المتحدة قادرة على القيام بأي إجراء من أجل جعل إيران توقف تقدم نشاطاتها النووية ؟.. الإجابة نعم.. أعتقد من خلال دبلوماسية أمريكية أكثر شمولية، تستطيع الولايات المتحدة تنظيم وتقييد تقدم برنامج إيران النووي، ولكنني أعتقد بصعوبة تغيير الوضع الراهن. بمعنى آخر، تستطيع الولايات المتحدة التفاوض حول فرض قيود على البرنامج النووي ولكن مع إيران التي أصبحت تمتلك قدرات نووية ناضجة. لوأن الولايات المتحدة قامت في العام ٢٠٠١ أو٢٠٠٢ بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران، لكانت قادرة على تحقيق صفقة أفضل. ولكن كلما تقدم البرنامج النووي الإيراني، كلما كان من الصعب العودة إلى نقطة الصفر.

وحول احتمال قيام إدارة بوش بإجراء عسكري ضد إيران، أقول أن الإدارة الأمريكية قد أملت - ومنذ زمن بعيد - أن يؤدي الضغط إلى جعل إيران تُوقف برنامجها، وأملت الإدارة أيضاً أن تؤتي عملية تحويل الملف إلى مجلس الأمن ثمارها، وأعتقد بأنهم يأملون الآن أن تحقق التهديدات بشن هجوم عسكري الهدف المنشود، وأعتقد بأن الإيرانيين قد وصفوا ذلك بالضغط النفسي. والسؤال : ماذا سيحدث لولم يستجب الإيرانيون ؟ ما هي الخطة البديلة ؟.. الإجابة : لا أعتقد بوجود خطة كتلك.. نعم لا أعتقد بوجود خطة عسكرية جاهزة التطبيق، وأعتقد بأن افتقار الإدارة لوسائل منهجية حيال إيران هي انعكاس لفشل خطة حربهم على العراق.

إن الأمر سيكون أسوأ بكثير جدا في حال لو نجح المحافظون الجدد في الولايات المتحدة في جر الإدارة الأمريكية إلى مواجهة عسكرية مع إيران ، بعد العراق.. إن السياسات الأمريكية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، اتسمت برابط واضح وهوعدم فهم التركيبة الإيرانية بشكل جيد، وبالتالي ارتكاب أخطاء كبيرة أحيانا أساءت لمستقبل العلاقات بين البلدين وعمقت

جذور الكراهية تجاه السياسة الأمريكية..إن الفهم الخاطئ لإيران كان يشمل أحيانا المبالغة في تقدير مدى استعداد الشعب الإيراني لتحمل الظلم والاضطهاد الرسمي، كما حدث في فترة حكم أسرة بهلوي التي أسقطها الشعب الإيراني في الثورة العارمة عام ١٩٧٩ ، وفي حالات أخرى، كانت تشمل المبالغة في تقدير مدى نفوذ المؤسسة الدينية في إيران، وعدم فهم طبيعة هذه المؤسسة بشكل واقعي. ويقول تاكيه إنه يجب فهم إيران على أنها دولة تبحث عن نفسها وعن دورها، دولة يكون الصراع فيها بين الفكر الإسلامي والسياسة الحزبية "بما في ذلك المنظمات الإصلاحية والديموقراطية" ، والمصالح الوطنية البراجماتية موجودا باستمرار حتى لو بدا أن الانتخابات الرئاسية في إيران عام ٢٠٠٥ قد ضمنت صعود نفوذ التيار المحافظ، فإن سياسة المعارضة ما زالت حية بالتأكيد.

ويتعين علي الولايات المتحدة النظر إلى فترة ما بعد الرئيس أحمدي نجاد، وإلى بناء جسور حوار حقيقية مع المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، والذي يتمتع بنفوذ وسلطات واسعة، ومع وزارة الخارجية الإيرانية، خاصة وأن هاتين المؤسستين الهامتين لم تشاركا – علنا على الأقل في رأيه – في الهجوم القوي الذي شنه أحمدي نجاد على إسرائيل.

إن هناك مجالا لإقامة علاقات "شراكة انتقائية" بين إيران والولايات المتحدة، خاصة في الأمور التي تتلاقى فيها مصالح البلدين، مثل اشتراكهما في الحاجة إلى عراق مستقر ، ويخلص إلى القول إنه يجب التعامل مع إيران كما يتم التعامل مع الصين، بمعنى أنها دولة يمكن التنافس والتعاون معها في نفس الوقت.

لقد آن الأوان لتغيير التكتيكات حيال إيران ، وعلى الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة انفراج مع إيران، تماما كما فعلت في الماضي مع أعداء مثل الصين والاتحاد السوفييتي

فمنذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، دأبت الولايات المتحدة على تطبيق سياسات فاشلة حيال إيران. وقد حاولت بشتى الطرق أن تطيح بالنظام وهددت باللجوء إلى

العمل العسكري واقترحت حوارا محدودا بشكل حازم، كل ذلك بهدف الضغط على طهران والحد من نفوذها في المنطقة. ولاتزال استراتيجية "الاحتواء" هذه تهيمن على السياسة الأمريكية.

ويصر الرئيس جورج دبليوبوش مرارا وتكرارا على أن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة"، وهوتذكير لا غموض فيه بأن من المحتمل أن تستخدم واشنطن القوة العسكرية لوقف برنامج إيران النووي. ولكن من ناحية واقعية، ليس أمام الولايات المتحدة خيار عسكري. فقد وزعت إيران الكثير من مرافقها النووية في أنحاء متفرقة وعززت أخرى. وحتى لواستطاعت القوات الأمريكية أن تجد وتدمر هذه الأهداف ـ وقد يشكل هنا عدم توفر المعلومات الاستخباراتية ذات الجودة عائقا ـ فإنه يمكن لإيران أن تعيد بناء هذه المرافق بسرعة نسبية. وخلاصة القول إن على واشنطن أن تتقبل حقائق مرة محددة، ابتداء بصعود نجم إيران كقوة إقليمية وقدرة نظامها على الصمود. وعلى الولايات المتحدة أن تبدأ الحوار مع إيران، ليس بهدف الحد من قوتها المتنامية ـ فهذا أمر مستحيل ـ بل من منظور السعي إلى ضبطها وكبح أي إفراط محتمل. بمعنى آخر، على واشنطن أن تتبنى سياسة انفراج، كما فعلت في الماضي مع أعداء كان يبدوأنهم من العنيدين مثل الصين والاتحاد السوفييتي.

هل ستثبت طهران يوما أنها شريك مفاوضات راغب في التوصل إلى حل كما فعلت بكين وموسكومن قبل؟ هنالك أسباب تدعونا للأمل، أحدها بروز طهران كأكبر دولة في الخليج العربي وأقواها عسكريا. وسوف ترغم هذه الحقيقة في حد ذاتها طهران على الاختيار بين التعايش أوالمواجهة مع الولايات المتحدة. وبالرغم من خطابها الناري، فإن إيران ليست ألمانيا النازية. وعلى كل، فإن قادتها انتهازيون من النواحي التكتيكية يحاولون تجنب الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الإيراني يمر بتحولات خاصة به. ولا يتفق هذا الانقسام الداخلي مع الفكرة الشائعة، أي أنه بين المعتدلين من دعاة الإصلاح والأصوليين المحافظين. بل هوانقسام بين الأجيال. فلا يزال كبار السن من أبناء ثورة ١٩٧٩ يحتفظون بالسلطة المطلقة، ولكنهم أمام

تحد مستمر من مجموعة من المحافظين الشباب المستعدين للتخلي عن السياسات الفاشلة التي طبقت في الماضي.

تنظر هذه المجموعة الصاعدة وهي غير راضية عن الخطاب المتشدد للرئيس محمود أحمدي نجاد. ويميل أعضاء هذه المجموعة إلى إبراز المشاعر القومية الإيرانية قبل الهوية الإسلامية، والروح البراغماتية قبل الإيديولوجية. ويجادل أفراد هذه المجموعة بأن السبيل الوحيد أمام إيران لإدراك إمكاناتها، هوالتصرف بعقلانية أكبر في الساحة الدولية. وذلك يعني القبول بحدود معينة مفروضة على النفوذ الإيراني، وتقبل معايير دولية معينة، والتفاوض مع خصوم الأمة. وخلال السنتين الماضيتين، برز نجم أعضاء هذه المجموعة البراغماتية بحيث أصبح لها نفوذ داخل المراكز العليا في الحكومة ووسط المخابرات والجيش. ومن هؤلاء قائد الأسطول الإيراني عباس محتاج ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني الذي يقود فريق إيران المفاوض في المحادثات مع الولايات المتحدة وأوروبا.

واعتمادا على صلاتهم بشبكات الأئمة التقليديين وعلاقاتهم الحميمة مع المرشد الأعلى لإيران آية الله العظمى علي خامنئي، يحاول هؤلاء الرجال انتزاع السيطرة على علاقات إيران الدولية من أكثر الأئمة تشددا في الحرس القديم. ولا تكمن الدلالة الحقيقية للانتخابات البلدية في إيران التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٦ وحقق فيها معسكر أحمدي نجاد نتائج ضعيفة، في نهضة الحركة الإصلاحية مثلما تكمن في حقيقة أن الكثير من هؤلاء المحافظين الشباب حققوا نتائج جيدة.

استطاع هؤلاء البراغماتيون الجدد حتى الآن إقناع خامنئي بقبول فكرة إمكانية إجراء محادثات مع الولايات المتحدة. وقال لاريجاني في خطاب ألقاه أخيرا: "قد نكون على يقين من أن الأمريكيين هم أعداؤنا. ولكن العمل مع العدوهوجزء من السياسات الدولية. وأعتقد أن تطبيع الراديكاليين باحتمال بداية جديدة مع الولايات المتحدة، في موقف يمكنهم من إزاحة الشيوخ في طهران عن طريقهم وفتح الطريق أمام حقبة مستقرة من العلاقات الأمريكية الإيرانية.

العلاقات ستكون في حد ذاتها أمرا مفيدا". ومع ذلك، فإن المشهد السياسي الإيراني متفجر. فاضمحلال فرص أمريكا في العراق، وتبجح حزب الله بالنصر على إسرائيل، ونجاح دبلوماسية أحمدي نجاد النووية التي تحمل طابع التحدي، كلها تبرهن على صواب أولئك الذين يدعون إلى المواجهة.

وفي الوضع الراهن، فإن خامنئي الذي يتردد عموما في اتخاذ القرار الحاسم، يبدوغير ميال لتسوية هذا الجدل الداخلي. أما بالنسبة إلى واشنطن، فإن التحدي يكمن في حل هذا الموقف الذي يتسم بحال من عدم اليقين لمصلحتها. ويمكن أن تمهد سياسة اشتباك تتسم بخيال أوسع ويكون تطبيع العلاقات فيها نقطة انطلاق محادثات وليس نهايتها، السبيل أمام انفراج أوسع في كل القضايا ابتداء من الشأن النووي وحتى الإرهاب. وقد يجد البراغماتيون أنفسهم، وهم يتسلحون.

ولأجيال عديدة متعاقبة من علماء الدين الذين يتولون مناصب رفيعة في إيران فقد ظلت إسرائيل بالنسبة لهم دولة غير شرعية قامت باغتصاب أرض إسلامية مقدسة وأنها تمثل أداة تطوعها الولايات المتحدة لخدمة أغراضها الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط. وقد أفرز هذا التصور العدائي قيام إيران بدعم منظمات مسلحة تستهدف مخططاتها الدولة العبرية.

بيد أن النظام الديني الحاكم في إيران لم يبد أنه قد أعطى اهتماما مفرطا باحتكار إسرائيل للقوة النووية كما أنه لا يشعر بأنه مستهدف بالضرورة من قبل الترسانة الضخمة من الأسلحة لدى إسرائيل. وتظل الحقيقة ان إيران وعلى امتداد ربع القرن الأخير سعت إلى تنظيم نزاعها الفاتر مع إسرائيل وحرصت في الوقت نفسه على تجنب المواجهة المسلحة المباشرة معها. وقد غذى هذا النزاع تلك الحالة من الازدراء الأيديولوجي التي تظهرها إيران بدعمها للمجموعات المسلحة، مثل تلك الإستراتيجية من شأنها أن تتيح لإيران فرصة استعراض قدراتها وتأثيرها دون تعريض نفسها بشكل مباشر للخطر المفرط، كما أنها لا تأتي على ذكر التسلح النووي.

وإسرائيل من جانبها قد بدت على قناعة باحتوائها لهذا النوع من الصراع داخل خطوطها الحمراء ومع عدم تجاوز الاستفزازات الإيرانية المستمرة إلى حد استدعاء الرد العسكري من قبل إسرائيل. وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى التأثير على الموقف الإيراني بالضغط للوصول إلى إجماع دولي إلى جانب محاولة ممارسة ضغوط اقتصادية وعزلة سياسية على النظام الديني الحاكم في إيران.

وربما لم تفلح الجهود التي بذلتها إسرائيل في ثني الدول الأوروبية والآسيوية عن شراء النفط الإيراني غير أن تلك الجهود نجحت في حرمان إيران من حاجتها إلى وجود سلاح استراتيجي. وعلى الرغم من أن الدولتين لا تجمع بينهما حدود مشتركة وعدم لجوء إسرائيل إلى التهديد بتوجيه ضربة نووية إلى الجمهورية الإسلامية إلا أن الأخيرة ظلت تنظر إلى إسرائيل نظرة عداء أيديولوجي أكثر منه تهديدا عسكريا.

وعندما يأتي على ذكر الترسانة النووية الإسرائيلية في معرض المناقشات على الساحة الإيرانية يكون ذلك غالبا في سياق الدلالة على النفاق الأميركي والدولي في النقد الموجه لمحاولات إيران النووية في الوقت الذي يلزم فيه الجميع نفسه حالة من الصمت المطبق إزاء القنابل النووية الإسرائيلية. وأصبح بوسع القادة الإيرانيين الدفاع عن برنامجهم النووي بالإشارة إلى إسرائيل والهند وهما الدولتان اللتان طورتا سلاحهما النووي خارج معاهدة الحد من الانتشار.

وإذا لم تكن إسرائيل هي السبب فلماذا تسعى إيران لتملك سلاح نووي ؟ تبقى الحقيقة أنه ومنذ أحداث ١١ سبتمبر جاء الخطاب الإعلامي للإدارة الأميركية مهيجا ومحرضا بوصفه إيران على أنها أحد أضلاع محور الشر وتصويره إيران على أنها تمثل خطرا محدقا بالولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي تظهر فيه واشنطن اليوم على أنها قوة عظمى ألقت بنفسها في مستنقع دموي في العراق دون ان تكون لها استراتيجية واضحة، تظل نظرة إيران إلى

الولايات المتحدة أنها دولة ذات اتجاهات عدوانية لا يمكن تجاهلها. وأصبح هناك كثيرون داخل النظام الديني الحاكم في إيران يعتقد أن القنبلة الذرية هي الدرع الأكبر في وجه الغطرسة الأميركية.

وقد تتبدل سائر الأوضاع إذا ما قامت إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية. وفي جوهره فإن مثل هذا التصرف من شأنه أن يحرك المواجهة المسلحة بين الدولتين إلى ما وراء حدودهما الحالية ويحول إسرائيل إلى تهديد فعلي يتطلب حتما وجود القنبلة النووية لمواجهته.

وعلى حكومةإسرائيل إذا ما سمعت لصوت العقل أن تصرف النظر تماما عن الحديث عن الخيار العسكري الذي كثر الحديث عنه لأن مثل تلك الخطوة لن تسفر سوى عن الإضرار الفادح بأمن إسرائيل والمجتمع الدولي.

4

حقيقة المطبخ السياسي الإيراني !!

دمج الرئيس بوش في محور الشر وتشكيكه في المسار السياسي الإيراني من خلال اعتباره الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة على أنها انتخابات مزورة وغير نزيهة حتى قبل أن يتم إجراؤها لم يؤد سوى إلى تقويض جهود الإصلاحيين والمعتدلين ودعاة الديمقراطية في إيران، إذ أنه يعطي الذخيرة للمحافظين المتشددين لاتهام أولئك الديمقراطيين والمعتدلين بأنهم عملاء للغرب

حقيقة المطبخ السياسى الإيرانى!!

رياح التغيير تهب عاتية!!

تنوع قوى التقدم والإصلاح في إيران هو السبب وراء قوتها ومرونتها، إذ أن رجال الدين الإصلاحيين والشباب المتحرر والطبقة المتوسطة المقهورة والنساء الراغبات في التحرر بالإضافة إلى المثقفين الساعين إلى حرية التفكير والرأي اتحدوا في مسعاهم ومطالبهم من أجل إقامة حكومة مسئولة أمام الشعب تعكس تطلعاته ورغباته.

وعلى الرغم مما يبدو أنه احتكار للسلطة من قبل المحافظين ونجاح رجل مشبع بالإيديولوجية المحافظة في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٥ إلا أن إيران ستتغير، فعلى المدى البعيد لن يكون من الممكن أن يقبل الشباب الإيراني بالتغييرات الشكلية ولن يتم إخراسه من خلال التهديدات والإرغام".

لكن وعلى الرغم من ذلك يتعين ضرورة عدم فرض التغيير على إيران من الخارج لأن ذلك لن يأتي سوى بنتائج عكسية ولن يسفر سوى عن تكريس السلطة في يد رجال الدين المحافظين وتلاميذ زعيم الثورة الإسلامية الراحل آية الله الخميني المتشبعين بأفكاره والمؤمنين بمبادئ الثورة الإسلامية ويحاولون إعادة فرضها وتكريسها في إيران. الانتقال الديمقراطي في إيران يجب أن ينبع من الداخل وبالشروط والسرعة التي يحددها الإيرانيون أنفسهم.

إن دمج الرئيس بوش لإيران في محور الشر وتشكيكه في المسار السياسي الإيراني من خلال اعتباره الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة على أنها انتخابات مزورة وغير نزيهة حتى قبل أن يتم إجراؤها لم يؤد سوى إلى تقويض جهود الإصلاحيين والمعتدلين ودعاة الديمقراطية في إيران، إذ أنه يعطي الذخيرة للمحافظين المتشددين لاتهام أولئك الديمقراطيين والمعتدلين بأنهم عملاء للغرب

يحاولون تكريس الهيمنة الغربية، ويوضح ذلك بالقول: "على خلاف التصور الذي تقدمه واشنطن، فإن الخلاف في إيران ليس مجرد نزاع بين الشعب ورجال الدين، إن السياسات الطائفية في إيران والانقسامات الأيديولوجية والمنافسة السياسية هي أمور أكثر تعقيدا تنطوي على الكثير من الأشياء".

يجب إدراك أن التيار المحافظ في إيران يستمد قوته من الأزمات الخارجية فضغوط الولايات المتحدة واستهدافها لإيران لا تخدم سوى المحافظين وتزيد من تكريس السلطة بيدهم وتقطع الطريق أمام المعتدلين، وأبرز مثال على ذلك أنه في الوقت الذي صعدت فيه حكومة الرئيس بوش ضغوطها على إيران بسبب برنامجها النووي وسجلها في مجال حقوق الإنسان فاز محمود أحمدي نجاد ذوالمواقف المتصلبة والمتحدية للولايات المتحدة بنسبة أكثر من ستين في المائة من الأصوات في انتخابات الرئاسية التي كان يتنافس فيها أيضا الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني وبعض المعتدلين الذين دعوا في برامجهم الانتخابية إلى التحرر الثقافي والإصلاح السياسي وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

وسبب ذلك جهل الحكومة الأمريكية لطبيعة النظام في إيران والتفاعل بين مؤسساته وتياراته الفكرية المختلفة.

وقد شهد المطبخ السياسي الإيراني صراعاً مريراً بين خامنئي وخاتمي ، وبدت الأمور علي وشك الخروج عن نطاق السيطرة، لدرجة أنها كانت أشبه بحالة من الصراع الداخلي العنيف، الذي ينذر بمواجهة دموية تصل إلى مرحلة التصفية الجسدية.

وقد بات هذا الصراع سمة تغلب على الأداء السياسي الإيراني الداخلي منذ فوز خاتمي بمنصب الرئيس. والمشكلة الجوهرية التي فرضت هذا الواقع تختبئ خلف عنوان عريض اسمه الإصلاح. فخاتمي فاز بموقع الرئاسة تحت هذا العنوان كما أن فوزه لدورة رئاسية ثانية جاء تحت ذات العنوان وجلب معه مجلس شوري

بأغلبية مساندة للرئيس خاتمي ومنهجه الإصلاحي، مما أعطي قوة دفع إضافية لمنهج الإصلاح وساعد على زيادة مساحة نفوذه وتأثيره في أداء الدولة الإيرانية لوظائفها.

هذه الظاهرة فرضت في المقابل علي المحافظين من غلاة التطرف عقبة كئود علي طريق الإصلاح بتطويق الرئيس خاتمي وصلاحياته،

واستخدام المؤسسات الدستورية (مجلس مراقبة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام) لمحاربة الإصلاح باعتباره توجهاً يخرج عن المصالح الإيرانية العليا.

وتسخير السلطة القضائية في التصدي للمؤسسات الإصلاحية ومنابرها وقمعها إذا دعت الحاجة.

هكذا كانت تمضي السياسة الداخلية الإيرانية في علاقات تناقض يحدده خلاف بين اتجاهات المرشد الروحي لجمهورية إيران الإسلامية علي خامنئي والرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي.

وتكمن مشكلة إيران المزمنة في طبيعة نظامها السياسي الذي أحكمت مداخله ومخارجه بدقة منذ أن كان آية الله خميني مرشدا للجمهورية الإسلامية الإيرانية. فانطلاقا من نظرية خميني الخاصة بولاية الفقيه فقد حصرت الصلاحيات الأساسية بيد المرشد الروحي للجمهورية، وهذا الموقع شغله الخميني سابقا، وخلفه فيه علي خامنئي.

ولد آية الله علي خامنئي عام ١٩٣٩ بمدينة مشهد، ووالده آية الله الحجة السيد جواد من أبرز علماء مشهد، وكان واعظا وإماما معروفا. ولم يأل والده جهدا في تربيته وتعليمه، رغم الفقر، ويروي خامنئي حياة الفقر والضيق التي كان يعيشها أهله فيقول: "كان وضعنا المادي بسيطا، ولم نكن نتمكن من أكل خبز الحنطة، وكنا

عادة نأكل خبز الشعير... إنني أتذكر بعض ليالي طفولتي، حيث لم يكن في البيت شيء نأكله في العشاء، فكانت والدتي تأخذ النقود التي كانت جدتي تعطيها لي لتشتري بها الحليب أوالزبيب لنأكله مع الخبز...".

وعندما بلغ الخامسة من عمره ذهب مع أخيه إلى مكتبة خانة لدراسة القرآن الكريم، ثم التحق بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية، وبعدها التحق بعدة مدارس حكومية ودينية بمشهد والنجف حتى ارتحل في سن الـ ١٨ إلى النجف في سبيل المزيد من التبحر في المعرفة، وكانت هذه البداية الحقيقية للفتى المشهدي ليتلقى العلم على أيدي الآيات الكبار (الخوئي - الشاهروردي - البجنوردي)، ولكن لظروف عائلته الفقيرة عاد مسرعا بعد عام إلى مشهد، وفيها بدأت حياته الفكرية والسياسية في التبلور؛ إذ عزم بعد عودته على الارتحال والإقامة بقم حاضرة رجال الدين عبر العصور، فجلس إلى آية الله بروجردوي وآية الله حائري، وكذا آية الخميني الذي لاقت دروسه هوى خاصا في نفسه فعقد النية على أن يتبعه خاصة بعدما أتم دروسه وقواعد اللغة العربية والفقه وعلوم الدين والفلسفة والتفسير وغيرها على أيدي نخبة متميزة من علماء الدين والفقه.

وكانت انتقادات الخميني لأوضاع الحوزة المتردية وابتعاد أغلب علماء الدين آنذاك عن المشاركة في الحياة السياسية، وهوما مثل دافعا له ولزملائه لتأسيس حركة إصلاح الحوزة ووجد في صديقه هاشمي رافسنجاني السند والعون.

وكرس خامنئي حياته لنشر أفكار الخميني فكان مبعوثه إلى خراسان وعلمائها لبث روح الثورة بينهم فتم اعتقاله عام ١٩٦٣، ومثلت كثافة نشاطاته الثورية عائقا له عن الارتقاء في سلم المراتب العلمية الدينية حتى إنه ظل إلى وقت اختياره مرشدا عاما للثورة عام ١٩٨٩ على درجة حجة الإسلام، وتم منحه لقب آية الله كدرجة شرفية.

واعتقل خامنئي أثناء كفاحه الثوري ٦ مرات كان أشدها وأقساها الاعتقال الذي تعرض له عام ١٩٧٧ بعد أن خطط مع جمع من زملائه لتأسيس جماعة العلماء المجاهدين (روحانيان مبارز) والتي تعتبر بمثابة اللبنة الأولى من أساس الحزب

الجمهوري الإسلامي، وتقرر نفيه إلى إيرانشهر لمدة ٣ سنوات إلا أنه لم يكملها فقد عاد من المنفى مع تصاعد المد الثوري في أواسط عام ١٩٧٨؛ ليأخذ مكانه في طليعة صفوف الجماهير الثائرة بمشهد إلى أن حضر لطهران بعد انتصار الثورة بناء على أمر الإمام الخميني؛ ليعين عضوا بمجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٩، وبعد تشكيل الحكومة الإسلامية أصبح ممثلا للطلبة في الجيش، ومسئول الشؤون الثورية ثم قائدا للحرس الثوري الإسلامي. وفي عام ١٩٨٠ عينه الخميني إماما لجمعة طهران خلفا لآية الله منتظري الذي اعتزل الحياة السياسية، حيث اختاره ليوحد الصفوف وراءه بعد ما أثاره منتظري من بلبلة بآرائه المعارضة لنظرية الخميني في الحكم (ولاية الفقيه)، حيث يعد هذا المنصب من أعلى المراتب الدينية والسياسية في إيران لما تحتله خطبة الجمعة من أهمية كبرى لدى الشيعة.

وتعرض خامنئي لمحاولة اغتيال عام ١٩٨١، ثم انتخب رئيسا للجمهورية عام ١٩٨١ ولفترتين متتاليتين بعد اغتيال محمد علي رجائي، واختاره مجلس الخبراء مرشدا عاما بعد وفاة الخميني بالرغم من وجود من هم أعلى مرتبة منه، وأبرزهم آية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء، وآية الله منتظري المعتكف في قم، إلا أن وصية الخميني التي تركها قبل وفاته وقرأها خامنئي في مجلس الشورى الإسلامي أوصت باختيار خامنئي خلفا له.

خامنئي صاحب الكلمة الأخيرة ولكن !!

من هنا فإن الكلمة الاخيرة في أية قضية تكون موضع خلاف السلطات الإيرانية سيكون لخامنئي فيها القول الفصل. ولأن المؤسسة الإيرانية المتشددة تدعم هذه التوجهات، فإن موقع أي رئيس جمهورية إصلاحي سيكون ضعيفا، أمام تشدد الزعيم الروحي والجماعات الموالية له وفي مقدمتهم رجال المؤسسة الدينية والقضاء بالإضافة إلى البازار الايراني باعتباره المؤسسة التجارية الأكبر نفوذا في إيران.

كما أن وجود مؤسسات دستورية عليا مثل مجلس مراقبة القوانيين ومجلس تشخيص مصلحة النظام يشكل طوقا على الرئيس الإيراني بالتحديد. لأن هذه المؤسسات وجدت لمراقبة أداء السلطة التنفيذية بالتحديد التي يرأسها الرئيس الإيراني. وإذا كان الرئيس الإيراني الأسبق أبو الحسن بني صدر كان أول من واجه هذه الصعوبات مما اضطره إلى النجاة بنفسه فهرب إلى خارج إيران لكونه واجه طوقا حديديا يعيق حركته، فإن الرئيس الحالي خاتمي يبدو في وضع أكثر صعوبة وتعقيدا، لأن طوق مجلس مصلحة تشخيص النظام الذي تأسس قبل فترة رئاسته الأولى، يعد طوقا مضافا على رقبته.

وعلى الرغم من أن واقع الحال الإيراني يبدو أكثر تطورا وانفتاحا عما كان عليه في بدايات قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن تحقيق اختراق مهم لمؤسسات التشدد الإيرانية يبدومهمة مستحيلة في المرحلة الراهنة من تاريخ تطور النظام السياسي الإيراني. فالرئيس الإيراني خاتمي جاء إلى موقعه بإرادة مطلقة من عموم الإيرانيين، باعتباره أراد تحقيق إصلاحات سياسية كبرى، ومع ذلك فقد واجه صعوبات جوهرية حالت دون تحقيق ما أراده من إصلاح خلال فترة رئاسته الأولى. ومع بداية فترة رئاسته الثانية، تحسن وضعه – نسبياً – لكونه حظى بمجلس شورلا ذي أغلبية إصلاحية، الأمر الذي كان يفترض أن يعجل في تحقيق الإصلاح السياسي في إيران.، إلا أنه لم يستطع كسر طوق التشدد، فلوح مراراً بالاستقالة. التي لم تكن علاجا جوهريا لإزالة معوقات الإصلاح الذي يضعها الجناح المتشدد !

الإصلاح حتماً قادم في إيران !!

تنوع قوى التقدم والإصلاح في إيران هو السبب وراء قوتها ومرونتها، إذ أن رجال الدين الإصلاحيين والشباب المتحرر والطبقة المتوسطة المقهورة والنساء الراغبات في التحرر بالإضافة إلى المثقفين الساعين إلى حرية التفكير والرأي اتحدوا في

مسعاهم ومطالبهم من أجل إقامة حكومة مسئولة أمام الشعب تعكس تطلعاته ورغباته. ويضيف الكاتب " أنه على الرغم مما يبدوأنه احتكار للسلطة من قبل المحافظين ونجاح رجل مشبع بالإيديولوجية المحافظة في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٥ إلا أن إيران ستتغير، فعلى المدى البعيد لن يكون من الممكن أن يقبل الشباب الإيراني بالتغييرات الشكلية ولن يتم إخراسه من خلال التهديدات والإرغام".

لكن وعلى الرغم من ذلك يتعين ضرورة عدم فرض التغيير على إيران من الخارج لأن ذلك لن يأتي سوى بنتائج عكسية ولن يسفر سوى عن تكريس السلطة في يد رجال الدين المحافظين وتلاميذ زعيم الثورة الإسلامية الراحل آية الله الخميني المتشبعين بأفكاره والمؤمنين بمبادئ الثورة الإسلامية ويحاولون إعادة فرضها وتكريسها في إيران. الانتقال الديمقراطي في إيران يجب أن ينبع من الداخل وبالشروط والسرعة التي يحددها الإيرانيون أنفسهم.

إن دمج الرئيس بوش لإيران في محور الشر وتشكيكه في المسار السياسي الإيراني من خلال اعتباره الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة على أنها انتخابات مزورة وغير نزيهة حتى قبل أن يتم إجراؤها لم يؤد سوى إلى تقويض جهود الإصلاحيين والمعتدلين ودعاة الديمقراطية في إيران، إذ أنه يعطي الذخيرة للمحافظين المتشددين لاتهام أولئك الديمقراطيين والمعتدلين بأنهم عملاء للغرب يحاولون تكريس الهيمنة الغربية، ويوضح ذلك بالقول: "على خلاف التصور الذي تقدمه واشنطن، فإن الخلاف في إيران ليس مجرد نزاع بين الشعب ورجال الدين، إن السياسات الطائفية في إيران والانقسامات الأيديولوجية والمنافسة السياسية هي أمور أكثر تعقيدا تنطوي على الكثير من الأشياء".

يجب إدراك أن التيار المحافظ في إيران يستمد قوته من الأزمات الخارجية فضغوط الولايات المتحدة واستهدافها لإيران لا تخدم سوى المحافظين وتزيد من

تكريس السلطة بيدهم وتقطع الطريق أمام المعتدلين، وأبرز مثال على ذلك أنه في الوقت الذي صعدت فيه حكومة الرئيس بوش ضغوطها على إيران بسبب برنامجها النووي وسجلها في مجال حقوق الإنسان فاز محمود أحمدي نجاد ذوالمواقف المتصلبة والمتحدية للولايات المتحدة بنسبة أكثر من ستين في المائة من الأصوات في انتخابات الرئاسية التي كان يتنافس فيها أيضا الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني وبعض المعتدلين الذين دعوا في برامجهم الانتخابية إلى التحرر الثقافي والإصلاح السياسي وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة. ويعزوالكاتب سبب ذلك في جهل الحكومة الأمريكية لطبيعة النظام في إيران والتفاعل بين مؤسساته وتياراته الفكرية المختلفة.

5

آن الأوان لتغيير التكتيكات مع إيران !!

عزل إيران لن يؤدي إلى نتائج جيدة بأي حال من الأحوال. إن شبح رئيس أمريكي يصنف إيران على أنها جزء من "محور الشر"، أويشوه سمعة العملية السياسية فيها من خلال الادعاء بأن انتخاباتها مزورة حتى قبل أن تجرى، تقدم ذخيرة للمتشددين الذين يتهمون الديموقراطيين في إيران بأنهم عملاء.

حمى تسخين الساحة لضرب إيران مستمرة !!

لا تزال واشنطن تراوح ما بين سياسة العصا والجزرة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، ولكن في الظاهر فقط، حيث يبدوأنها مصرة على استنفاد خيار الدبلوماسية والسياسية الوسطية وتدعيم التحالف الدولي لعزل النظام الإيراني وإنما دون التخلي عن الخيار العسكري الذي استحضرته واشنطن في الوثيقة الأخيرة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أحيت"عقيدة بوش" وأعطت الحق بتوجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي تهديد حالي أومستقبلي تتعرض له الولايات المتحدة.

ومنذ ربع قرن يبحثون في واشنطن عن ذريعة من أجل إزاحة النظام الذي لا يرضون عنه من أجل استعادة مواقعهم المفقودة في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩.

وقد ركزت وثيقة للأمن القومي الأمريكي صدرت مؤخراً علي نقطتين رئيسيتين وهما: أن إيران هي العقبة الرئيسية في العالم التي تعترض السياسات الأمريكية، وأن العمل العسكري ضدها قد يلي مباشرة فشل الجهود الديبلوماسية الراهنة.

وتستند السيناريوهات العسكرية التي يعدها خبراء البنتاغون ووزارة الدفاع الإسرائيلية إلي معلومات يقولون أنها شبه متقاربة تقول إن إيران قادرة علي إنتاج أول قنبلة في العام ٢٠٠٩ ولوأنها تحتاج إلي سنوات أخري قبل أن تتمكن من تكوين مخزون نووي كاف للمواجهة وتحتاج أيضاً لبضع سنوات لاحقة لإنتاج ٢٥ إلى ٣٠ قنبلة في العام وهذا يعني أن القلق الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي، سابق لأوانه.

وكشف مدير برنامج منع انتشار الأسلحة في مؤسسة كارينغي للسلام الدولي جوزف سبيرينيسيون في شهر مارس٢٠٠٦ أنه تلقي معلومات من زملاء لهم روابط

وثيقة في البنتاغون والسلطة التنفيذية تحسم أمر الضربة العسكرية لإيران وقال: بأنه واثق بكل ما يجري حالياً هومجرد حملة منسقة للتحضير لضربة عسكرية.

ولكن متى ستكون هذه الضربة..؟ ليس علي الأرجح قبل أن تستنفد واشنطن ولوشكلياً كل الخيارات الديبلوماسية، والتي بدأت بصالحها بعد قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وليس أيضاً قبل أن تعيد انتشارها في العراق إلي قواعد جديدة خارج المدن الرئيسية، وهذا يعني أن توقيت الضربة قد يكون قريباً من وجهة نظر هؤلاء !

والحقيقة أن برنامج إيران النووي قد يكون ذريعة من أجل نقل الحرب من الطور البارد إلى المرحلة الساخنة ولا سيما أن خطط العمليات الحربية جاهزة منذ زمن بعيد لدي الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويرى آخرون أن الحديث حول عمل عسكري محتمل ضد إيران موجه إلى الصين وروسيا أكثر منه إلى طهران إذ أن الدولتين أكدتا مراراً بأنهما تعارضان حتى التهديد باستخدام عقوبات اقتصادية مؤثرة ضد إيران.

وذكر الخبراء أن القضاء على المواقع النووية الإيرانية يحتاج إلي ما يتراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠ طلعة جوية للتأكيد من تدمير المواقع الواقعة تحت الأرض، وكما جاء على لسان ضباط كبار في الجيش ومسؤولين في وزارة الدفاع فإن الهجمات العسكرية ستمتد من ضربة سريعة محدودة بصواريخ كروز أوطائرات ستيلن القاذفة إلى سلسلة أوسع من الهجمات على مدى أيام عدة، وليس فقط ضد المواقع النووية وإنما أيضاً ضد أهداف حكومية، بما في ذلك مقرات الحرس الثوري والمخابرات وحذر مسؤولون كبار من أن شن هجوم علي أهداف في إيران سيكون أكثر صعوبة من الحملة الجوية علي العراق عام ٢٠٠٣ فإيران تمتلك دفاعات جوية أكثر قدرة وتنتشر أهداف كثيرة ذات صلة بالنشاط النووي في أنحاء مختلفة من البلاد أوتخفى تحت الأرض.

وقد حذرت تقارير من أن إيران يمكن أن تنتقم بإطلاق صواريخ علي القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان واستخدام الموالين لها في العراق لمهاجمة الجنود الأمريكيين، وكذلك استخدام حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس لتسديد ضربات للإسرائيليين وإذا لزم الأمر فستقوم إيران بإرسال انتحاريين إلى أوروبا والولايات المتحدة.

وقد كرر نائب الرئيس الأمريكي "دك تشيني" تأكيد الإدارة الأمريكية على أن سياسة الولايات المتحدة الرسمية فيما يتعلق بالتعاطي مع الملف الإيراني ستظل قائمة على عدم استبعاد أي خيار من على المنضدة، مع الحرص على تنشيط المساعي الدبلوماسية من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وقال تشيني: "يحتاج النظام الإيراني أن يدرك أنه إذا أصر على اتباع السياسة الحالية، فإن المجتمع الدولي سيكون مستعدًا تمامًا لاتخاذ كل التدابير اللازمة للتعامل مع وضع كهذا، والولايات المتحدة الأمريكية من جهتها ستبقي كل الخيارات على المنضدة في التصدي للتصرفات والممارسات غير المسئولة للنظام الإيراني، ونحن حريصون على أن ننضم للدول الأخرى في إرسال رسالة واضحة لإيران مفادها أنه لا مجال للسماح لطهران بامتلاك السلاح النووي.

وكرر مسئولون أمريكيون آخرون التصريحات التي تدور حول أن الخيارات العسكرية الوقائية ستظل مطروحة على المنضدة، حيث صرّح "ستيفن هادلي" مستشار الأمن القومي الأمريكي أثناء تقديمه استراتيجية الأمن القومي لبلاده في مارس من عام ٢٠٠٦ بأن إيران تشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن القومي الأمريكي.

وقال هادلي: "الولايات المتحدة لا يمكن أن تواجه تحديًا وتهديدًا يفوق ما تمثله إيران، ولذا فإن أسلوب الضربات الاستباقية سيبقى مناسبًا، ونحن لا نستبعد أن نقوم باستخدام القوة قبل أن نتعرض لهجوم".

ووفقًا للتقديرات الأمريكية فإن الولايات المتحدة تجد أن هناك عدة سنوات لازالت متبقية على اكتمال العد التنازلي للمساعي الإيرانية في المجال النووي والصاروخي، وهوما يسمح لواشنطن بالوصول إلى إجماع دولي حيال فرض عقوبات على إيران وتسليط المزيد من الضغط الدبلوماسي أوحتى تشكيل تحالف دولي لدعم الخيار العسكري في التصدي لطهران في حالة فشل الجهود الدبلوماسية.

وتعتبر الولايات المتحدة أيضًا أن هناك إيجابيات في الفترة الحالية تتمثل في تصيد أية أدلة يمكن الاعتداد بها من أجل إثبات تورط إيران في نشاطات تقلق المجتمع الدولي وتمثل خطرًا عليه، وفي حالة العثور على مثل هذه الأدلة التي تدين طهران، فإن الولايات المتحدة ستجد أن فرصها في استهداف إيران قد ازدادت واتسع نطاق الخيارات التي يمكن أن تضربها، حتى إنها قد تكون قادرة على ضرب أهداف معينة استثمرت فيها إيران أصولاً كثيرة وهامة، أي أن حقيقة إمكانية أن تستغل طهران عنصر الوقت في الوصول إلى أغراضها الخفية لا ينفي حقيقة أن واشنطن يمكنها هي الأخرى أن تستغل عنصر الوقت كسلاح لضرب إيران في النهاية.

ولا توجد خيارات عسكرية خالية من نسبة مخاطرة في التعامل مع إيران سواء بالنسبة للولايات المتحدة أوللدول المجاورة، وهناك حقيقة أن المواقع النووية الإيرانية متفرقة ومنتشرة في كل أرجاء إيران، وهي تتسم بأنها كبيرة وذات أساسات ثابتة، لكن هناك مواقع نووية أخرى أشبه بمحطات تحت أرضية وهناك العديد من المواقع النووية الإيرانية مازالت مجهولة أوغير محددة، حيث إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال عمليات التفتيش التي قامت بها لم تتعرف سوى على ١٨ موقعًا بينما تدور التخمينات حول وجود ٧٠ موقعًا نوويًا إيرانيًا.

وهناك مجموعة من وجهات النظر بخصوص ما يمكن أن يتم إنجازه عند شن ضربات لاستهداف المواقع النووية الإيرانية، فعلى سبيل المثال اعتبر مستشار وزارة الدفاع الأمريكية السابق "ريتشارد بيرل" أن ليلة واحدة من الضربات التي

تقوم بتنفيذها قاذفات أمريكية من طراز B25 يمكنها أن تدمر البرنامج النووي الإيراني من أوله لآخره، لكن "جاري بيرنستين" العنصر السابق في وكالة المخابرات الأمريكية قال: "قاذفات القنابل الأمريكية لا يمكنها أن تقضي على البرنامج النووي الإيراني كله، وطالما أن هناك نظامًا ضخمًا ومتكاملاً مع الوسائل والمواقع النووية في إيران، فالمرجح أن الضربات الجوية الأمريكية يمكنها أن تدمر ما بين ١٥ إلى ٣٠ من المواقع النووية الإيرانية، لكن يمكننا أن نواصل القصف على مدار يومين متتابعين ولن يكون بمقدور الإيرانيين إيقافنا".

والمرجح أن طهران استفادت كثيرًا بعد ربع قرن من تجربة الحرب مع العراق منذ عام ١٩٨١، وبالتالي فقد قامت ببناء المزيد من المواقع النووية والمنشآت تحت الأرضية وأقامت مستويات عالية من الحماية حول مراكزها للبحوث النووية، وهناك من يرى أن العديد من المواقع النووية الإيرانية قد بنيت عن عمد قرب المناطق المأهولة بالسكان أوقرب مواقع مدنية أخرى لا مجال للاقتراب منها أوالتفكير في ضربها بحيث تكون الولايات المتحدة عرضة لمخاطر جمة في حالة التجرؤ على استهدافها لأنها ستتهم بضرب أهداف بريئة.

وتوجد حقيقة أخرى هامة تتمثل في أن العديد من المواقع الخاصة بنشاطات البحث والتطوير النووي في إيران يمكن أن يتم نقلها بسرعة كبيرة إلى أماكن جديدة من خلال الأنفاق والكهوف ووسائل أخرى، وقد ميز المسئولون الأمريكيون بعض تلك المواقع النووية الإيرانية التي يمكن أن يتمكن نقلها عبر محطات وأنفاق تحت الأرض في حال وقوع هجمات جوية، وعلى سبيل المثال فقد حددت الولايات المتحدة أحد هذه المواقع العسكرية وهويقع جنوب العاصمة الإيرانية طهران، ويمكن أن يكون موقعًا محتملاً تستغله طهران في تطوير الأسلحة النووية، لكن هذا الموقع المذكور يشتمل على العديد من الأقسام ومئات المخابئ والعديد من الأنفاق، كما أن هذا الموقع يستخدم في تصنيع الأسلحة التقليدية والصواريخ للجيش الإيراني، ورغم أن مثل هذا الموقع يمكن أن يكون هدفًا لهجوم محتمل إلا أنه لا يوجد دليل واضح ملموس

على ارتباط هذا الموقع بأغراض التسليح النووي، لأن الموقع له استعمال عسكري ومدني، ولم يربط مفتشووكالة الطاقة الذرية بينه وبين نشاطات تتعلق بالأسلحة النووية.

ومن المهم مراعاة أن إيران زادت من حمايتها للمواقع التي قد تكون الأكثر عرضة لوقوع ضربات أمريكية أوإسرائيلية ضدها، حيث قامت قوات الحرس الثوري الإيرانية بتدشين برنامج لحماية المنشآت النووية الرئيسة، بعد أن تمت المصادقة على البرنامج من قبل القيادة الإيرانية في المجال النووي وإقرار الزعيم الديني الأعلى في إيران "علي خامنئي"، ويعتمد البرنامج على توفير وسائل دفاعية لتأمين مواقع البحث النووي الإيرانية، وتحدثت تقارير عن أن هذا البرنامج تم إعداده بالتنسيق مع كوريا الشمالية ويتضمن بناء قاعات تحت أرضية وأنفاق بتكلفة تربوعلى مئات الملايين من الدولارات.

وتأتي بعض المواقع النووية الإيرانية الرئيسة على رأس قائمة برنامج الحماية سالف الذكر مثل موقع أصفهان وناتانز، ويشمل البرنامج الدفاعي إقامة عوائق طبيعية واستغلال الجبال والمنحدرات في بناء الأنفاق إضافة إلى الحواجز الصناعية مثل الأسقف الخرسانية والطوابق المتعددة فضلاً عن نشاطات التمويه حول المواقع النووية الهامة، وتدور التكهنات حول أن هذا البرنامج الدفاعي المشترك بين إيران وكوريا الشمالية قد انتهى العمل به بالفعل في الأول من يونيو٢٠٠٦.

لكن كل ما سبق لا يعني أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تستهدف أغلب المواقع الإيرانية، أوعلى الأقل تقوم بعمل مسح استخباري لهذه المواقع أفضل بكثير من أية دولة أخرى، لكن المعلومات والتخمينات الاستخبارية لا يمكنها أن تقدم صورة كاملة أمام الولايات المتحدة أوالدول الأخرى التي يمكن أن تشارك في هجوم على إيران بالنسبة للمستويات الأكثر سرية فيما يتعلق بالأهداف التي يمكن استهدافها، وسيكون من الخطر أن يعهد بمثل هذه المهام لمحللين لا تتوافر لهم الخبرة والتدريب

في مجال استهداف مواقع تصنيع وتطوير الأسلحة الحديثة لأنه في هذه الحالة سيكون هناك نقص في القدرة الاحترافية والمصداقية عند توجيه الضربات.

لكن على الجانب المقابل لا يشترط أن تكون خيارات توجيه الضربات للمواقع الإيرانية محددة بشكل فائق الدقة سواء عند استهداف الأهداف العادية أوالنووية، وذلك لأن القوة الكبيرة التي يمكن للولايات المتحدة أن تضرب معتمدة عليها ستمكن الجيش الأمريكي من استهداف مجموعة واسعة النطاق من المواقع العسكرية الإيرانية لاسيما تلك الخاصة بإنتاج الصواريخ، وستكون هذه الأهداف ورغم أنها غير نووية لكنها غالية على إيران وخسارتها ستكون حسرة عظيمة لطهران، وبالتالي فإنه وفي ظل معلومات مخابراتية ليست على أقصى درجة من الدقة والوضوح لدى الأمريكيين بشأن المواقع النووية الإيرانية وهوما سيؤدي إلى إفلات أكثر من موقع نووي إيراني حساس من الهجمات، تظل إيران معرضة لأن تجبر على الامتثال لشروط الاتحاد الأوروبي ومطالب الأمم المتحدة في المجال النووي لتنجوبنفسها من المزيد والمزيد من الخسائر العسكرية.

وفي سياق متصل يمكن للولايات المتحدة أن تشل الاقتصاد الإيراني من خلال توجيه ضربات مركزة على مصادر الغاز المحلي الرئيسة، سواء المصادر المتعلقة بخطوط الإنتاج أوالتجهيز أوالتوزيع فضلاً عن المصافي ومولدات الطاقة الكهربائية، وربما تظن إيران أن لديها ورقة صادراتها النفطية لتضغط بها اقتصاديًا، لكن الواقع أن البنى التحتية للاقتصاد الإيراني هشة للغاية وهوما يعني أن الضربات الانتقائية يمكن أن تشل الكثير والكثير من أوجه النشاط الاقتصادي الإيراني خارج القطاع النفطي، وهوما سيضطر طهران إلى الرضوخ للضغوط الممارسة عليها في المجال النووي وسيضطرها كذلك إلى عدم النزول عن حد معين بورقة تصدير النفط والحفاظ على مستوى معين لصادراتها النفطية لتمويل محاولات إنعاش اقتصادها، ولن يكون هناك ما يمنع أمريكا من توجيه ضربات ثانية وثالثة وكلما سنحت الفرصة ضد إيران، ولواختارت واشنطن سياسة ضرب إيران عسكريًا

فستستغل الأسلحة التقليدية لشل قدرة الحكومة الإيرانية على الوفاء بالتزاماتها الرئيسة أمام شعبها، ورغم مساعي إيران لتحسين وتقوية دفاعاتها في مواجهة ضربات أمريكية محتملة، تظل طهران في وضع صعب عند التصدي للقوة الأمريكية التي تستعمل صواريخ كروز وطائرات الشبح وأسلحة التوجيه الدقيق والقدرات الفائقة للقوات الجوية الأمريكية، وتكفي الإشارة إلى أن قاذفات بي 2 الأمريكية من طراز الشبح يمكنها أن تحمل قوة تفجيرية هائلة لتدمير موقع إيراني من خلال التوجيه بالأقمار الصناعية.

محاولات مستميتة لاستفزاز إيران !!

ووفقاً لتصريح "هيلاري مان"، المسئولة السابقة بمجلس الأمن القومي، لمجلة "نيوزويك" مؤخراً، فإن مسئولي السياسات الأميركيين يبذلون قصارى جهدهم لاستفزاز إيران، وحملها على إتيان ما من شأنه إعطاء الولايات المتحدة ذريعة للقيام بعمل عسكري ضدها.

وفي الاتجاه ذاته، أوضح مسئول سابق بمجلس الأمن القومي "فلاينت ليفيت"، لصحيفة "ذي نيويوركور"، أن الفكرة هي استفزاز الإيرانيين إلى حد يدفعهم للاستجابة، وبذلك سيفتحون الباب على مصراعيه أمام ضربة عسكرية، قد توجهها لهم الولايات المتحدة.

وهذا هو عين ما ذهب إليه، "زبيجنيوبريجنسكي"، مستشار الأمن القومي الأسبق، في حديثه عن مواجهة عسكرية محتملة بين واشنطن وطهران، ربما تبدأ بعمل إرهابي ما، يُلقى فيه باللائمة على طهران، ما يبرر لواشنطن تنفيذ خطتها العسكرية المسبقة، وبذلك تتورط الولايات المتحدة في عزلة دولية، بينما تعم المنطقة حالة فوضى أعمق وأكثر انتشاراً مما هي عليه الآن.

وعندما يطالع المرء هذا السيناريو، يخيل إليه أنه في ألمانيا النازية لحظة استعدادها لشن حرب عدوانية على جارتها بولندا، اعتماداً على ذرائع واستفزازات عسكرية ملفقة. وقد كان ذلك الهجوم الذي شنته قوات "أدولف هتلر" على بولندا في الأول من سبتمبر عام ١٩٣٩، قد سبقته محاولة جنود نازيين متخفين في زي عسكري بولندي، شن هجوم عدواني على محطة إذاعية ألمانية واقعة في الخط الحدودي المشترك مع بولندا!

لكن الحقيقة التي لا مراء فيها، أن الولايات المتحدة وحلفاءها الدوليين والإقليميين، سيكونون أول ضحايا سيناريوعسكري كهذا ضد إيران.

ولنذكر أن هذه المواجهة قد بدأت بين الجانبين، منذ قضية الرهائن الأميركيين في سفارتنا بطهران عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الوقت، واصل الملالي شن حروب الوكالة ضدنا. فهناك تفجير السفارة وثكنات الجيش الأميركي في بيروت عام ١٩٨٣، وهي الأحداث التي قتل فيها ٢٥٨ أميركياً. كما وجهت إليهم أصابع الاتهام في تفجير أبراج الخبر بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦، وصولاً إلى توفيرهم الأسلحة للمليشيات والجماعات العراقية المتمردة.

وبالنظر إلى كل هذه الأفعال والممارسات، مصحوبة باللهجة العدائية التي يعبر عنها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وما يشكله من تهديدات جدية لأمن إسرائيل، فقد يبدومبرراً تفكير الولايات المتحدة في توجيه ضربة عسكرية لإيران، قبل أن تتمكن من تطوير قنبلتها النووية، غير أن إستراتيجية كهذه، لن تكون بالضرورة أنسب عمل في الوقت الحالي، دعك من أن تكون هي الإستراتيجية الفعلية التي تخطط لها إدارة بوش.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار تورط الولايات المتحدة سلفاً، في حربين كبريين، فإن آخر ما يمكن أن تفكر فيه إدارة بوش جدياً، هوإضافة مأزق عسكري جديد، على ما هي فيه. ولذلك فإن الذي يفعله بوش، هو تشديد الضغوط على إيران، بغية إرغامها على الحل الدبلوماسي لأزمتها النووية، تفادياً للمواجهة العسكرية معها.

وفي إطار هذه الجهود الأخيرة، حصلت واشنطن على موافقة مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على طهران، إضافة إلى مواصلة أميركا لعقوباتها الأحادية التي تفرضها على مؤسساتها ومصارفها المالية. وهناك من المؤشرات ما يدل على فاعلية هذه الإجراءات، بما في ذلك تململ الكثيرين من كبار أعمدة وقادة النظام الإيراني نفسه، وانتقادهم لتشدد الرئيس أحمدي نجاد.

لكن وكي تبلغ هذه الإجراءات والضغوط الحد الأقصى لفاعليتها، فإنها بحاجة إلى دعمها بالمكوِّن العسكري الحربي. فلا إكراه بدون تهديد أوتخويف عسكري. ولهذا السبب، فقد أرسلت أميركا حاملة طائرات حربية أخرى إلى المنطقة، إلى جانب إرسالها نظماً صاروخية، واعتقالها لعدد من عملاء إيران داخل العراق. وليس من وسيلة لإرغام إيران على تقديم أية تنازلات أوالتراجع عن موقفها الحالي، إلا بتخويفها عسكرياً. وعليه فإن كارهي بوش يسدون له خدمة كبيرة دون أن يدروا، بحديثهم غير المحسوب، عن توجيه ضربة وشيكة محتملة لإيران.

متى يفيق الساسة الأمريكيون من سباتهم ؟!

على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة انفراج مع إيران، تماما كما فعلت في الماضي مع أعداء مثل الصين والاتحاد السوفييتي

فمنذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، دأبت الولايات المتحدة على تطبيق سياسات فاشلة حيال إيران. وقد حاولت بشتى الطرق أن تطيح بالنظام وهددت باللجوء إلى العمل العسكري واقترحت حوارا محدودا بشكل حازم، كل ذلك بهدف الضغط على طهران والحد من نفوذها في المنطقة. ولاتزال استراتيجية "الاحتواء" هذه تهيمن على السياسة الأمريكية.

يصر الرئيس جورج دبليوبوش مرارا وتكرارا على أن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة"، وهوتذكير لا غموض فيه بأن من المحتمل أن تستخدم واشنطن القوة العسكرية لوقف برنامج إيران النووي. ولكن من ناحية واقعية، ليس أمام الولايات المتحدة خيار عسكري. فقد وزعت إيران الكثير من مرافقها النووية في أنحاء متفرقة وعززت أخرى. وحتى لواستطاعت القوات الأمريكية أن تجد وتدمر هذه الأهداف - وقد يشكل هنا عدم توفر المعلومات الاستخباراتية ذات الجودة عائقا - فإنه يمكن لإيران أن تعيد بناء هذه المرافق بسرعة نسبية. وخلاصة القول إن على واشنطن أن تتقبل حقائق مرة محددة، ابتداء بصعود نجم إيران كقوة إقليمية وقدرة نظامها على الصمود. وعلى الولايات المتحدة أن تبدأ الحوار مع إيران، ليس بهدف الحد من قوتها المتنامية - فهذا أمر مستحيل - بل من منظور السعي إلى ضبطها وكبح أي إفراط محتمل. بمعنى آخر، على واشنطن أن تتبنى سياسة انفراج، كما فعلت في الماضي مع أعداء كان يبدوأنهم من العنيدين مثل الصين والاتحاد السوفييتي.

هل ستثبت طهران يوما أنها شريك مفاوضات راغب في التوصل إلى حل كما فعلت بكين وموسكومن قبل؟ هنالك أسباب تدعونا للأمل، أحدها بروز طهران كأكبر دولة في الخليج العربي وأقواها عسكريا. وسوف ترغم هذه الحقيقة في حد ذاتها طهران على الاختيار بين التعايش أوالمواجهة مع الولايات المتحدة. وبالرغم من خطابها الناري، فإن إيران ليست ألمانيا النازية. وعلى كل، فإن قادتها انتهازيون من النواحي التكتيكية يحاولون تجنب الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الإيراني يمر بتحولات خاصة به. ولا يتفق هذا الانقسام الداخلي مع الفكرة الشائعة، أي أنه بين المعتدلين من دعاة الإصلاح والأصوليين المحافظين. بل هوانقسام بين الأجيال. فلا يزال كبار السن من أبناء ثورة ١٩٧٩ يحتفظون بالسلطة المطلقة، ولكنهم أمام تحد مستمر من مجموعة من المحافظين الشباب المستعدين للتخلي عن السياسات الفاشلة التي طبقت في الماضي.

تنظر هذه المجموعة الصاعدة وهي غير راضية عن الخطاب المتشدد للرئيس محمود أحمدي نجاد. ويميل أعضاء هذه المجموعة إلى إبراز المشاعر القومية الإيرانية قبل الهوية الإسلامية، والروح البراغماتية قبل الإيديولوجية. ويجادل أفراد هذه المجموعة بأن السبيل الوحيد أمام إيران لإدراك إمكاناتها، هوالتصرف بعقلانية أكبر في الساحة الدولية. وذلك يعني القبول بحدود معينة مفروضة على النفوذ الإيراني، وتقبل معايير دولية معينة، والتفاوض مع خصوم الأمة. وخلال السنتين الماضيتين، برز نجم أعضاء هذه المجموعة البراغماتية بحيث أصبح لها نفوذ داخل المراكز العليا في الحكومة ووسط المخابرات والجيش. ومن هؤلاء قائد الأسطول الإيراني عباس محتاج ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني الذي يقود فريق إيران المفاوض في المحادثات مع الولايات المتحدة وأوروبا.

واعتمادا على صلاتهم بشبكات الأئمة التقليديين وعلاقاتهم الحميمة مع المرشد الأعلى لإيران آية الله العظمى علي خامنئي، يحاول هؤلاء الرجال انتزاع السيطرة على علاقات إيران الدولية من أكثر الأئمة تشددا في الحرس القديم. ولا تكمن الدلالة الحقيقية للانتخابات البلدية في إيران التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٦ وحقق فيها معسكر أحمدي نجاد نتائج ضعيفة، في نهضة الحركة الإصلاحية مثلما تكمن في حقيقة أن الكثير من هؤلاء المحافظين الشباب حققوا نتائج جيدة.

استطاع هؤلاء البراغماتيون الجدد حتى الآن إقناع خامنئي بقبول فكرة إمكانية إجراء محادثات مع الولايات المتحدة. وقال لاريجاني في خطاب ألقاه أخيرا: "قد نكون على يقين من أن الأمريكيين هم أعداؤنا. ولكن العمل مع العدوهوجزء من السياسات الدولية. وأعتقد أن تطبيع العلاقات سيكون في حد ذاته أمرا مفيدا". ومع ذلك، فإن المشهد السياسي الإيراني متفجر. فاضمحلال فرص أمريكا في العراق، وتبجح حزب الله بالنصر على إسرائيل، ونجاح دبلوماسية أحمدي نجاد النووية التي تحمل طابع التحدي، كلها تبرهن على صواب أولئك الذين يدعون إلى المواجهة.

وفي الوضع الراهن، فإن خامنئي الذي يتردد عموما في اتخاذ القرار الحاسم، يبدوغير ميال لتسوية هذا الجدل الداخلي. أما بالنسبة إلى واشنطن، فإن التحدي يكمن في حل هذا الموقف الذي يتسم بحال من عدم اليقين لمصلحتها. ويمكن أن تمهد سياسة اشتباك تتسم بخيال أوسع ويكون تطبيع العلاقات فيها نقطة انطلاق محادثات وليس نهايتها، السبيل أمام انفراج أوسع في كل القضايا ابتداء من الشأن النووي وحتى الإرهاب. وقد يجد البراغماتيون أنفسهم، وهم يتسلحون باحتمال بداية جديدة مع الولايات المتحدة، في موقف يمكنهم من إزاحة الشيوخ الراديكاليين في طهران عن طريقهم وفتح الطريق أمام حقبة مستقرة من العلاقات الأمريكية الإيرانية.

للخروج من حالة عدم الفهم المتبادل بين إيران والولايات المتحدة وإقامة علاقات رصينة بينهما البدء بإجراء واشنطن مفاوضات مباشرة مع الجمهورية الإسلامية حول القضايا البالغة الأهمية كبرنامج إيـران النووي ودعم الإرهـاب ومستقبل العراق.

إن عدم التوصل إلى حل بشأن تلك القضايا في الوقت الذي تحرز فيه إيران تقدما في المجال النووي قد يسفر عن دفع النظام الحاكم في طهران نحوتجاوز الخطوط الحمراء واحتمال تطوريها سلاحا نوويا.

إن أفضل وسيلة للقيام بذلك هو اعتماد استراتيجية ديبلوماسية ذات محاور ثلاثة:

يركز المحور الأول فيها على إجراء مفاوضات بشأن الملف النووي، ويركز الثاني على قضية دعم المنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة جماعات إرهابية، والثالث يتركز على مستقبل العراق. ويوصي تقية بضرورة الفصل بين محاور التفاوض الثلاثة وعدم ربط مصير بعضها بمدى التقدم الحاصل على المحاور الأخرى أوعدمه.

إن عزل إيران لن يؤدي إلى نتائج جيدة بأي حال من الأحوال. إن شبح رئيس أمريكي يصنف إيـران على أنها جزء من "محور الشر"، أويشوه سمعة العملية

السياسية فيها من خلال الادعاء بأن انتخاباتها مزورة حتى قبل أن تجرى، تقدم ذخيرة للمتشددين الذين يتهمون الديموقراطيين في إيران بأنهم عملاء عن غير قصد للمكائد الغربية".

على الولايات المتحدة النظر إلى فترة ما بعد الرئيس أحمدي نجاد، وإلى بناء جسور حوار حقيقية مع المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، والذي يتمتع بنفوذ وسلطات واسعة، ومع وزارة الخارجية الإيرانية، خاصة وأن هاتين المؤسستين الهامتين لم تشاركا - علنا على الأقل - في الهجوم القوي الذي شنه أحمدي نجاد على إسرائيل.

إن فرنسا تريد أن تقايض الولايات المتحدة على "حصتها" من إعادة البناء في العراق، وتستعمل من أجل ذلك "منظمة خلق"، التي غدت شبه رهينة لباريس بعد أن فقدت قاعدتها المهمة في العراق. فليس من شك أن لهذه المنظمة علاقة بالمظاهرات والاضطرابات في إيران. وليس من شك في أن واشنطن تعتبر هذه الاضطرابات عنصرا ضاغطا على السلطة الإيرانية، في وقت تثار فيه قضية التسلح النووي. ومن يعتقد أن باريس "تحاول إرضاء" واشنطن..لماذا ؟

الجواب هو أن الفشل في قطع الطريق على البرنامج النووي الإيراني سيضع حكومة بوش في الموقف الصعب لتفسير السبب وراء قيادة الأمة إلى حرب – في العراق- لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها لا تتصرف بقوة أكبر تجاه برنامج إيران النووي المحسوس، خصوصا وأن إيران تعتبر ناشطة في رعاية الإرهاب أكثر من العراق. إن إيران ربما استنتجت الدرس الخطأ من الفصل بين سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وتجاه كوريا الشمالية. والدرس الصحيح سيكون أن الحكومة التي تعرض التفاوض مع واشنطن بإمكانها أن تكسب الكثير وأن تتجنب عملا أمريكيا قاسيا، في حين أن تلك التي ترفض التعاون إلا عندما تهدد بالقوة ستدفع ثمنا كبيرا. والدرس الخطأ أن الولايات المتحدة تتمتع بحس مرهف عندما

تتعامل مع تلك الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل، ولكنها تشعر بالحرية في مهاجمة أولئك الذين لا يمتلكونها.

والحقيقة ان الدرس الخطأ يكون الأقرب إلى الصواب في نظر العديد من البلدان التي تتطلع إلى امتلاك أسلحة نووية، أو حتى تلك التي امتلكتها، وتعتبر أنها أصبحت بذلك في وضع منيع تجاه كل القوى العالمية. فالسؤال الأساسي هنا هو: هل كانت الولايات المتحدة تغامر بغزو العراق، لو كان لدى بغداد فعلا أسلحة دمار شامل من النوع النووي؟

ولئن كان السيد بوش اليوم في وضع صعب تجاه تبرير خطواته، إذا تعلق الأمر فقط بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل – التي تستثنى منها إسرائيل كما تعلمون– فان محاولة التقليص من حدة الضغط على النظام الإيراني ، باعتقال قيادات منظمة خلق المعارضة في الوقت الذي تشهد فيه إيران زلزالا حقيقيا، لا يمكن أن يعتبر عنصرا مساعدا لحكومة بوش، وإنما تبدو المسألة وكانها رسالة مبطنة إلى واشنطن تقول: لا يزال لدينا الكثير مما يمكن أن نعرقل به خطواتكم في المنطقة، اذا لم تنظروا سوى إلى مصالحكم، دون اعتبار مصالح حلفائكم.

وتغدو هذه المسألة شديدة الدقة والحساسية في وضع يراني داخلي يتسم بالغموض. إن إيران تواجه أزمتها الأشد حدة منذ ثورة ١٩٧٩. فقد أخفق خاتمي في محاولة ليبرر الشيوقراطية الايرانية، ويهدد البرلمانيون الإصلاحيون الآن بهجر منشآت الجمهورية الإسلامية، مما سيقوض شرعية الانتخابات والجمهورية نفسها. الوضع الداخلي سيغدو أكثر استقطابا. وهناك أربعة سيناريوهات ممكنة:

١ – في السيناريو الأول سيحاول الإصلاحيون استخدام التهديدات الخارجية لتنشيط الإصلاحات الداخلية، معتقدين أن الدمقرطة بإمكانها أن تردع الولايات المتحدة.

٢ - في الثاني سيواصل المحافظون تقويض المشاركة في المؤسسات الشعبية ، وكنتيجة لذلك، فإن حربا خارجية واحتجاجا داخليا ستدفع باتجاه إعادة التفاوض حول الاتفاق الوطني، الأمر الذي سيؤدي إلى تهميش المحافظين. ومع ذلك، فان هذا سيحدث فقط إذا ما لجأت حركة الطلاب إلى الشوارع وأثارت عنفا هائلا وشغبا.

٣ - وفي السيناريو الثالث، يستخدم المحافظون تهديدات خارجية لتشريع دعوة للطوارئ والحكومة العسكرية.

٤ - وفي الرابع، ينجح المحافظون في تنفير الناس من العملية السياسية. وهذا ما يؤدي إلى إيران مشابهة للاتحاد السوفياتي في عقد السبعينيات. نظام متسلط يحاول استخدام لغة الخطاب السياسي كورقة توت لإخفاء سوءاته !!

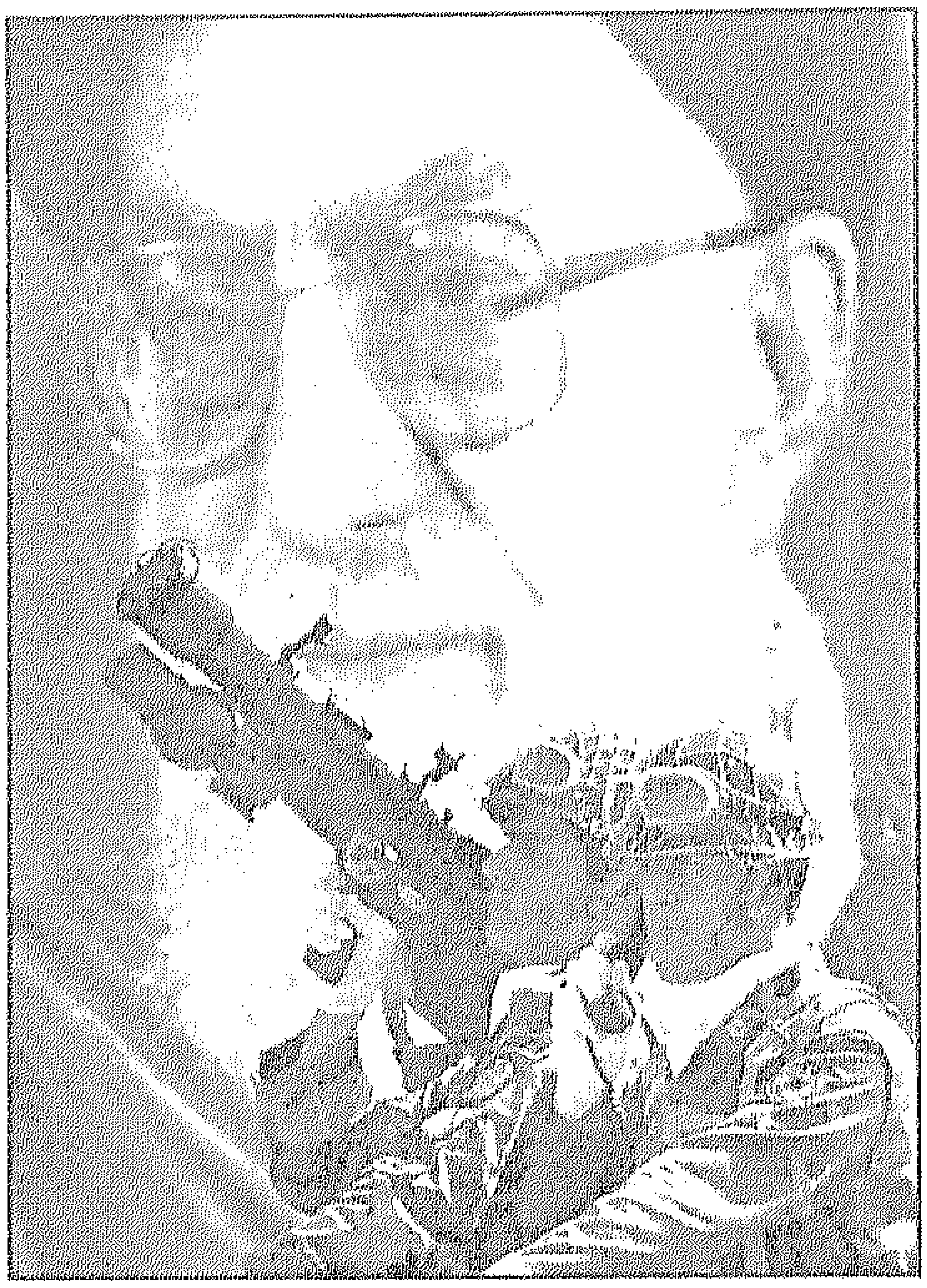

ملف الصور

GUESS WHO'S BUILDING NUCLEAR POWER PLANTS.

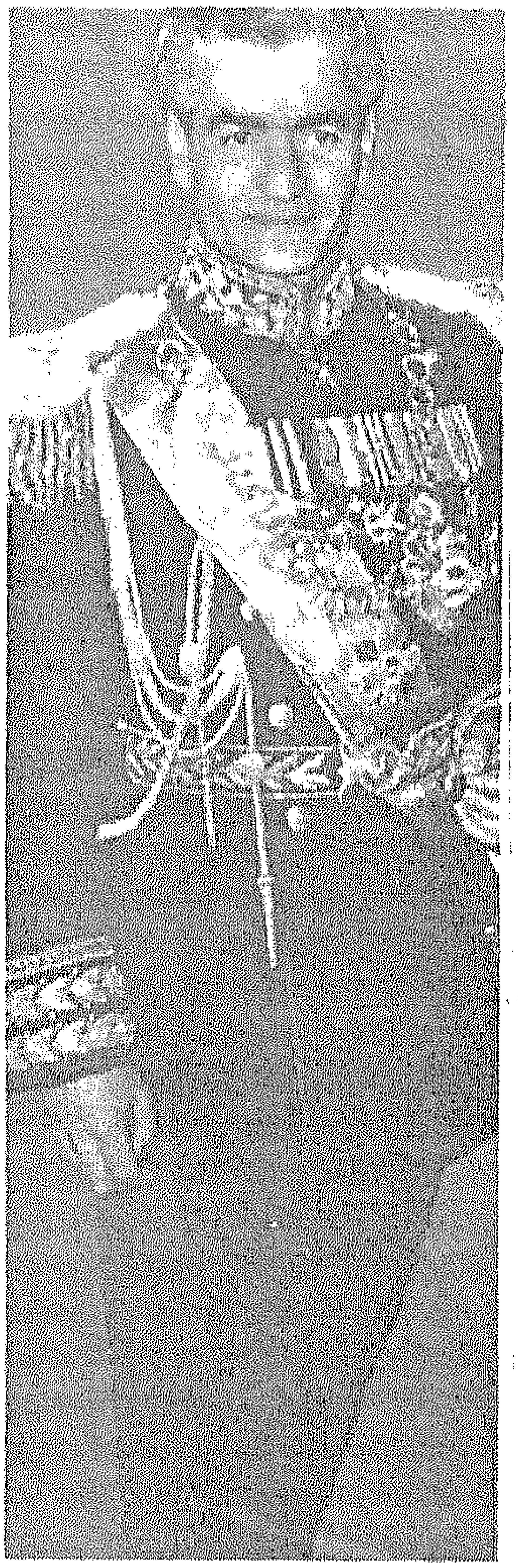

The Shah of Iran is sitting on top of one of the largest reservoirs of oil in the world.

Yet he's building two nuclear plants and planning two more to provide electricity for his country.

He knows the oil is running out — and time with it.

But he wouldn't build the plants now if he doubted their safety. He'd wait. As many Americans want to do.

The Shah knows that nuclear energy is not only economical, it has enjoyed a remarkable 30-year safety record. A record that was good enough for the citizens of Plymouth, Massachusetts, too. They've approved their second nuclear plant by a vote of almost 4 to 1. Which shows you don't have to go as far as Iran for an endorsement of nuclear power.

NUCLEAR ENERGY. TODAY'S ANSWER.

شاه إيران الراحل أول من بدأ برنامج إيران النووي و بمساعدة الأمريكيين

البرنامج النووي الإيراني مجرد سبب معلن للأزمة

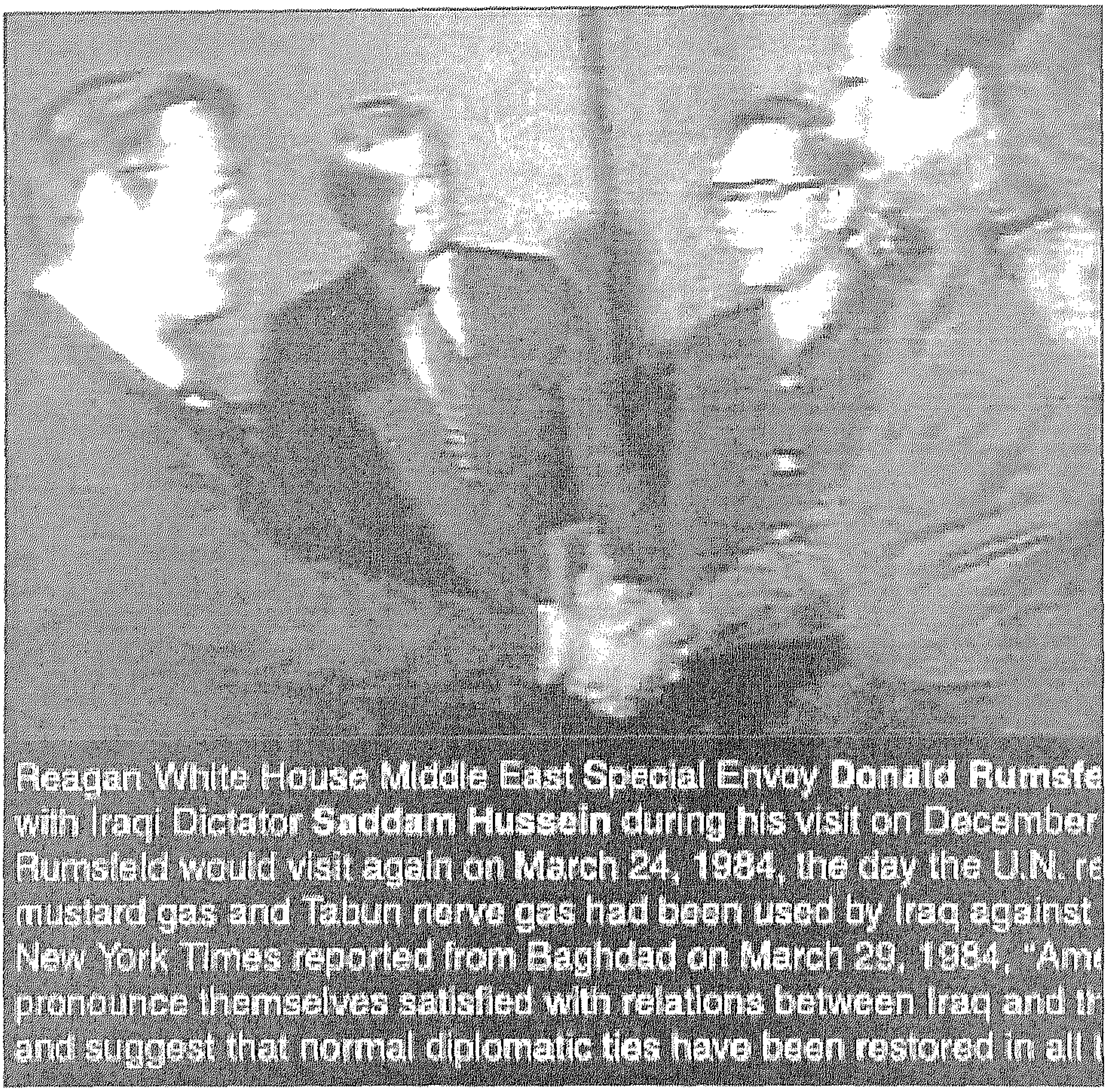

الرئيس العراقي الراحل صدام حسين يصافح رامسفيلد مبعوث الرئيس الراحل رونالد ريجان و الذي زود صدام بالأسلحة لمحاربة إيران

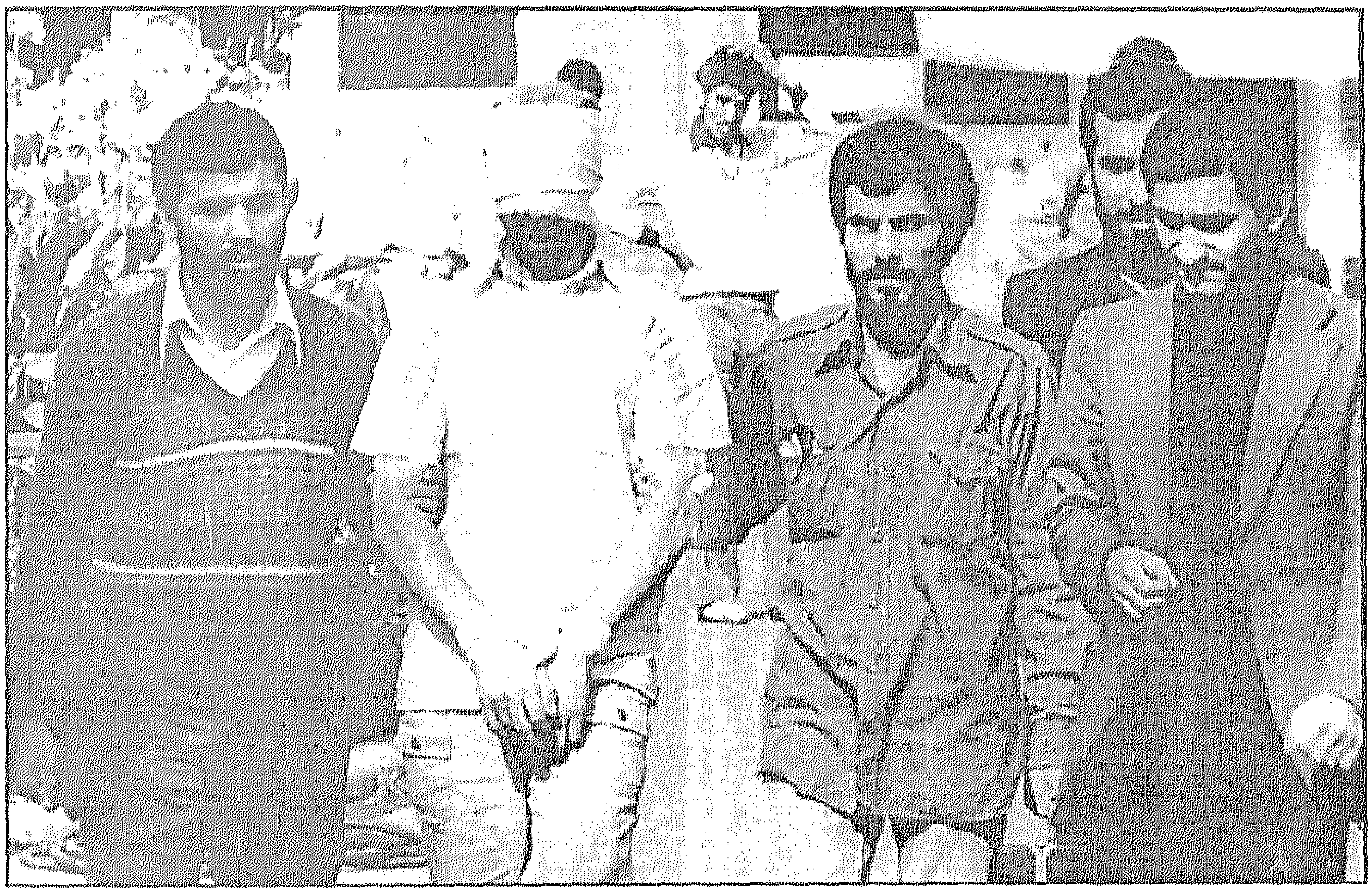

أحمدي نجاد الطالب الشاب تلميذ الخوميني
بصحبة أحد الرهائن الأمريكيين في عام ١٩٧٩

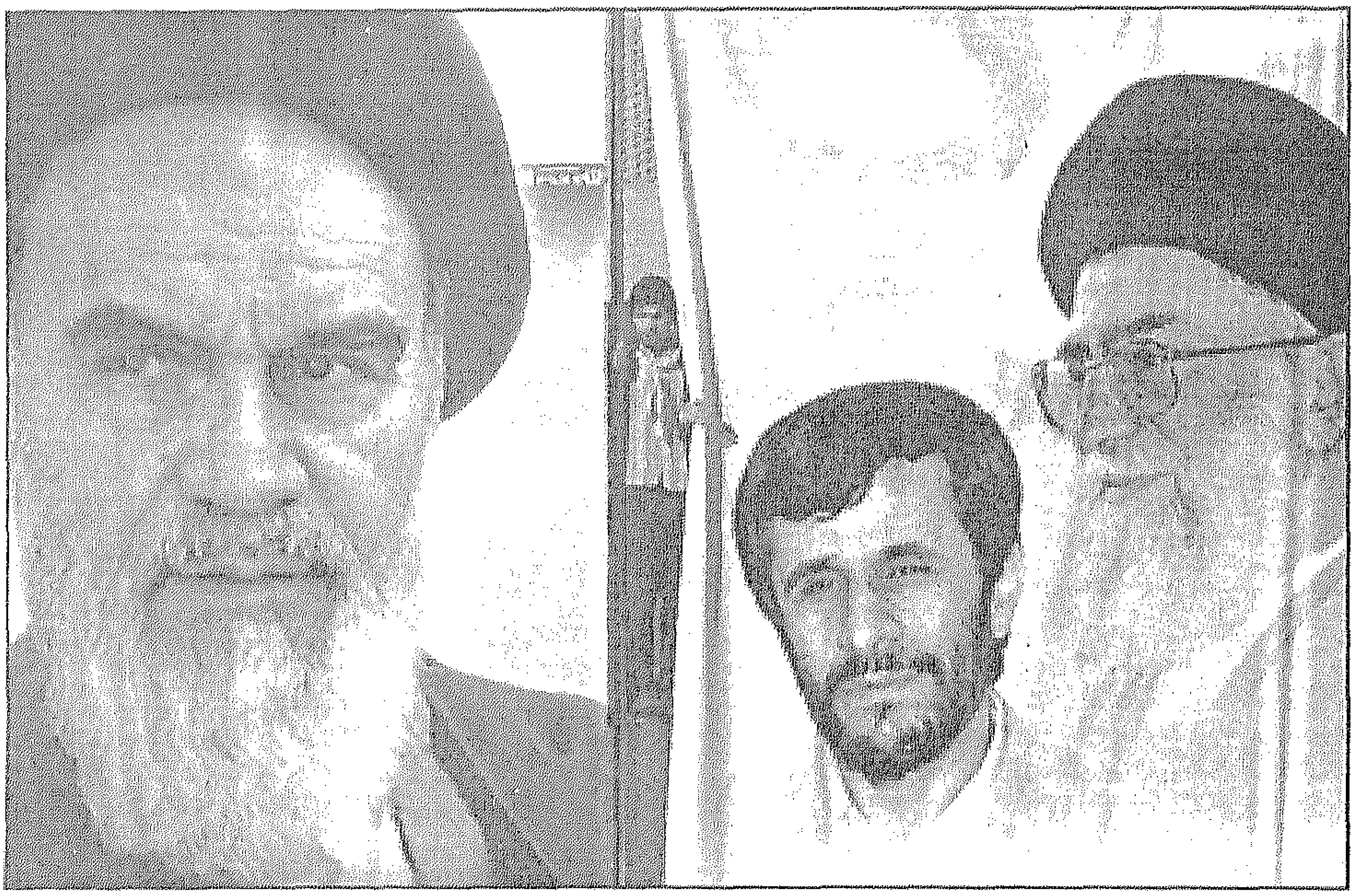

الخوميني و من بعده خامنئي أهم أسباب صعود نجاد لسدة الحكم !!

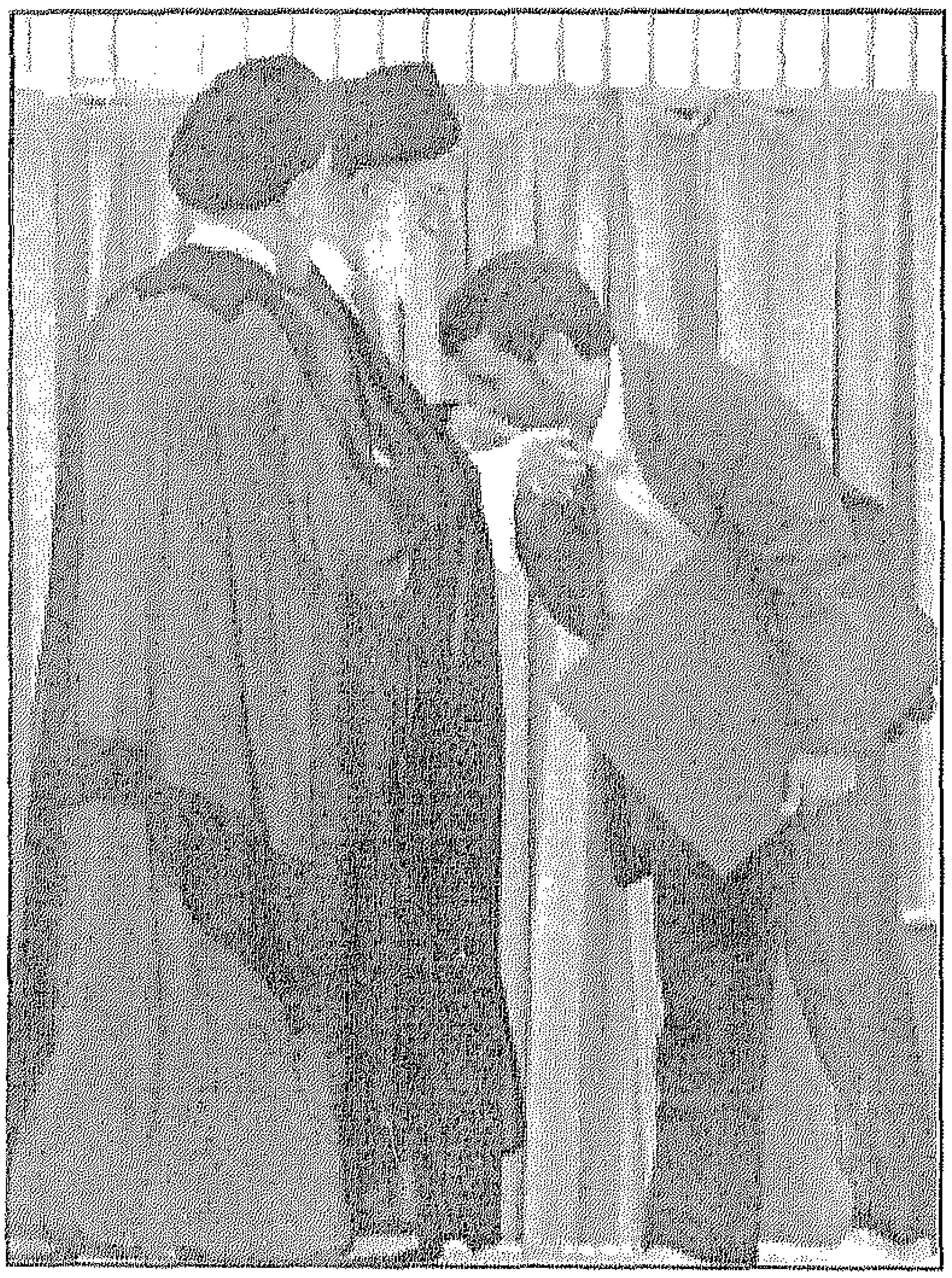

نجاد يقبل يد المرشد الأعلي علي خامنئي مؤكداً الولاء التام له في بداية توليه الرئاسة !

نجاد و بوش عداء على طول الخط
بمبرر و دون مبرر !!

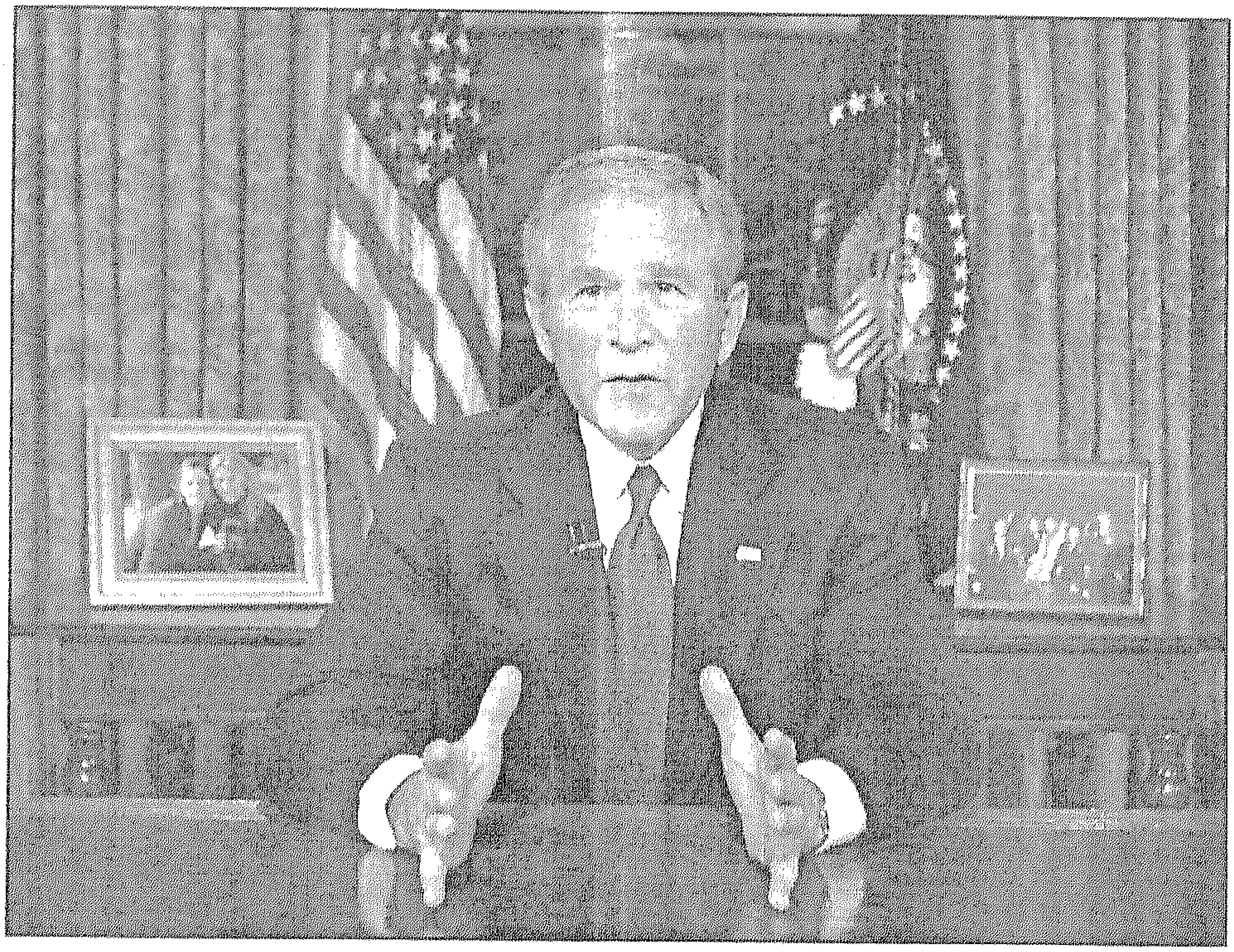

بوش يحاول استعداء العالم ضد إيران قبيل ساعات من طرح مشروع
العقوبات في الأمم المتحدة ضد طهران

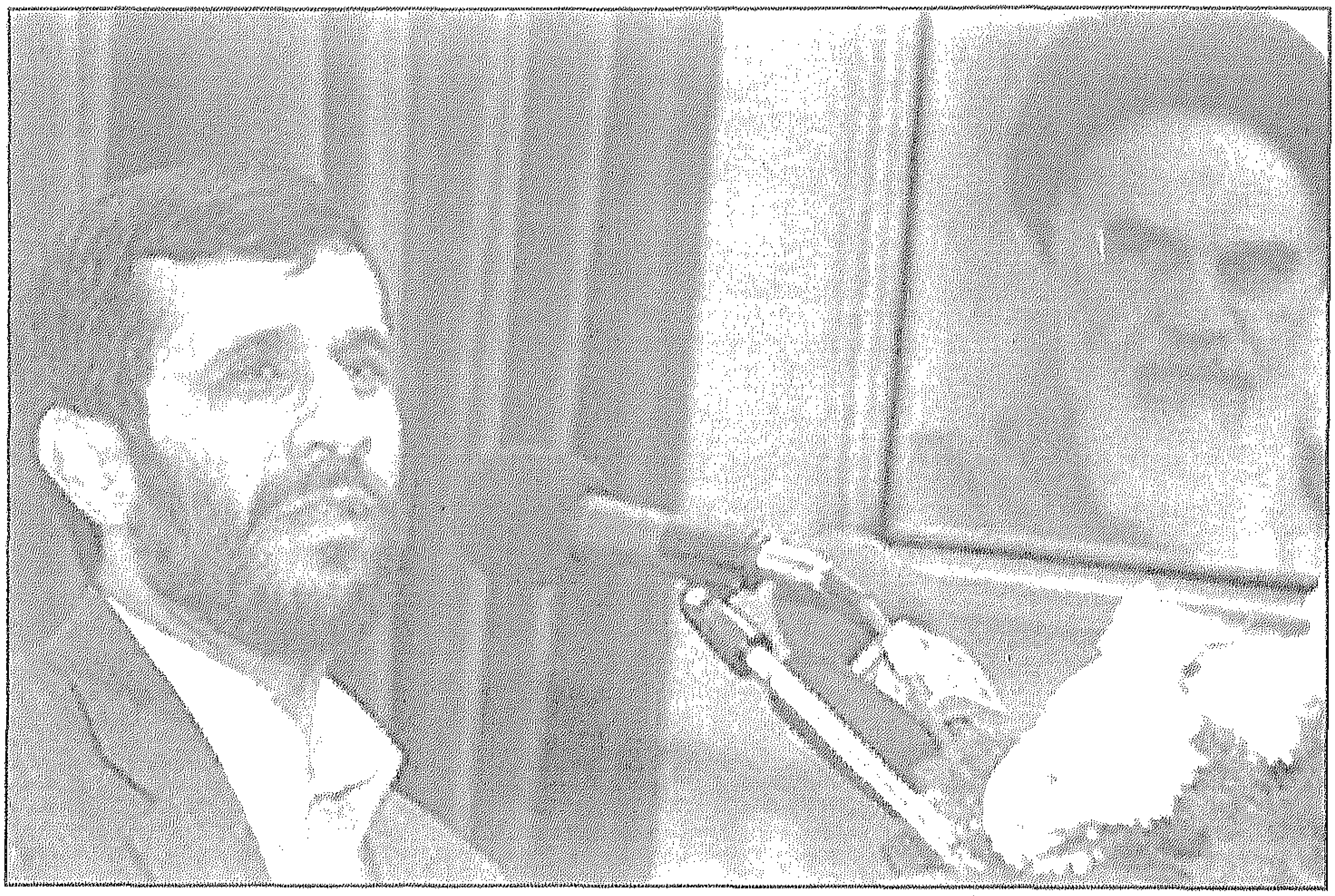

نجاد دائماً يحرص علي ترسيخ صورته كتلميذ نجيب للخوميني

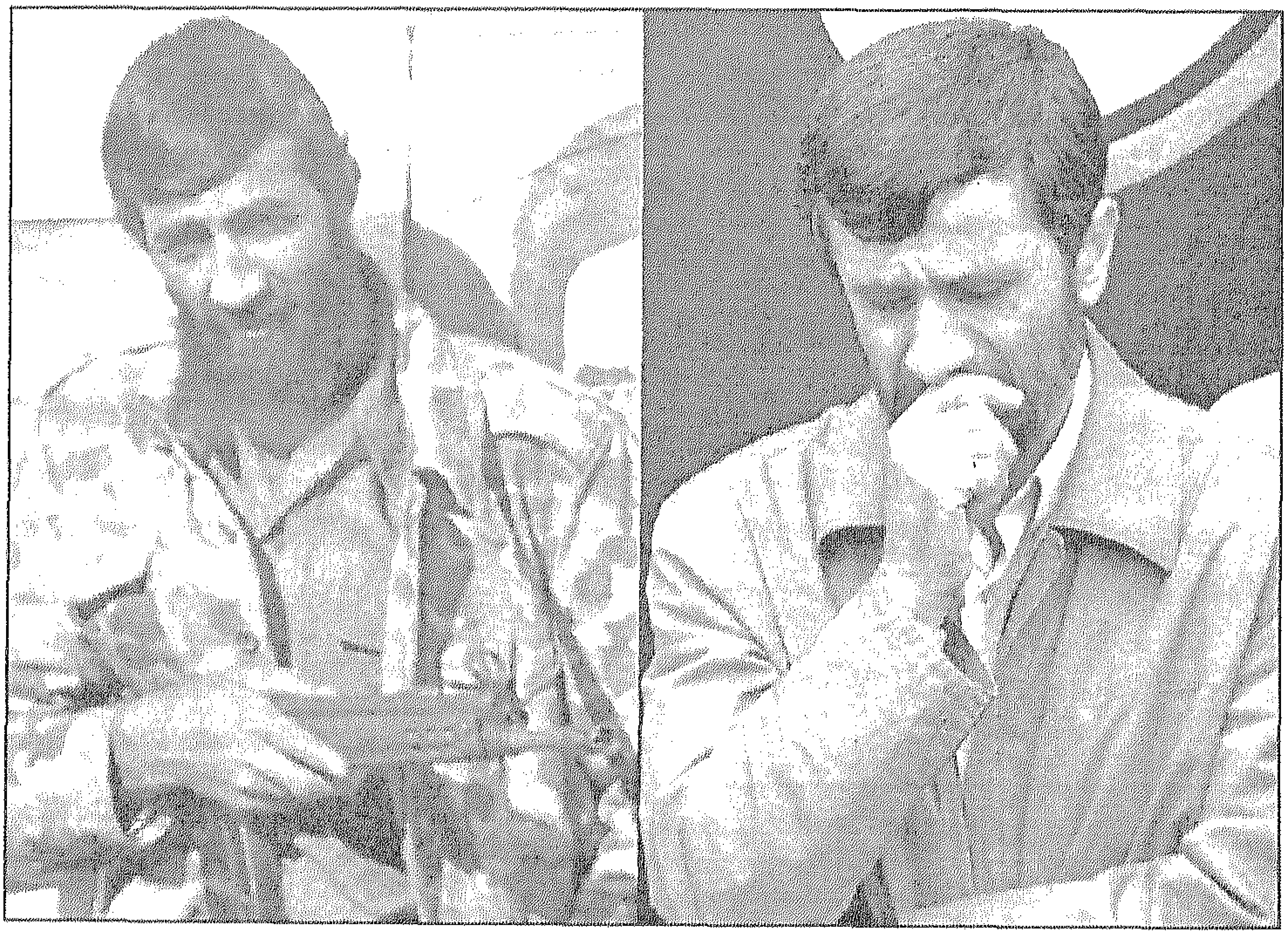

نجاد الرئيس و نجاد المحارب القديم ضد العراق

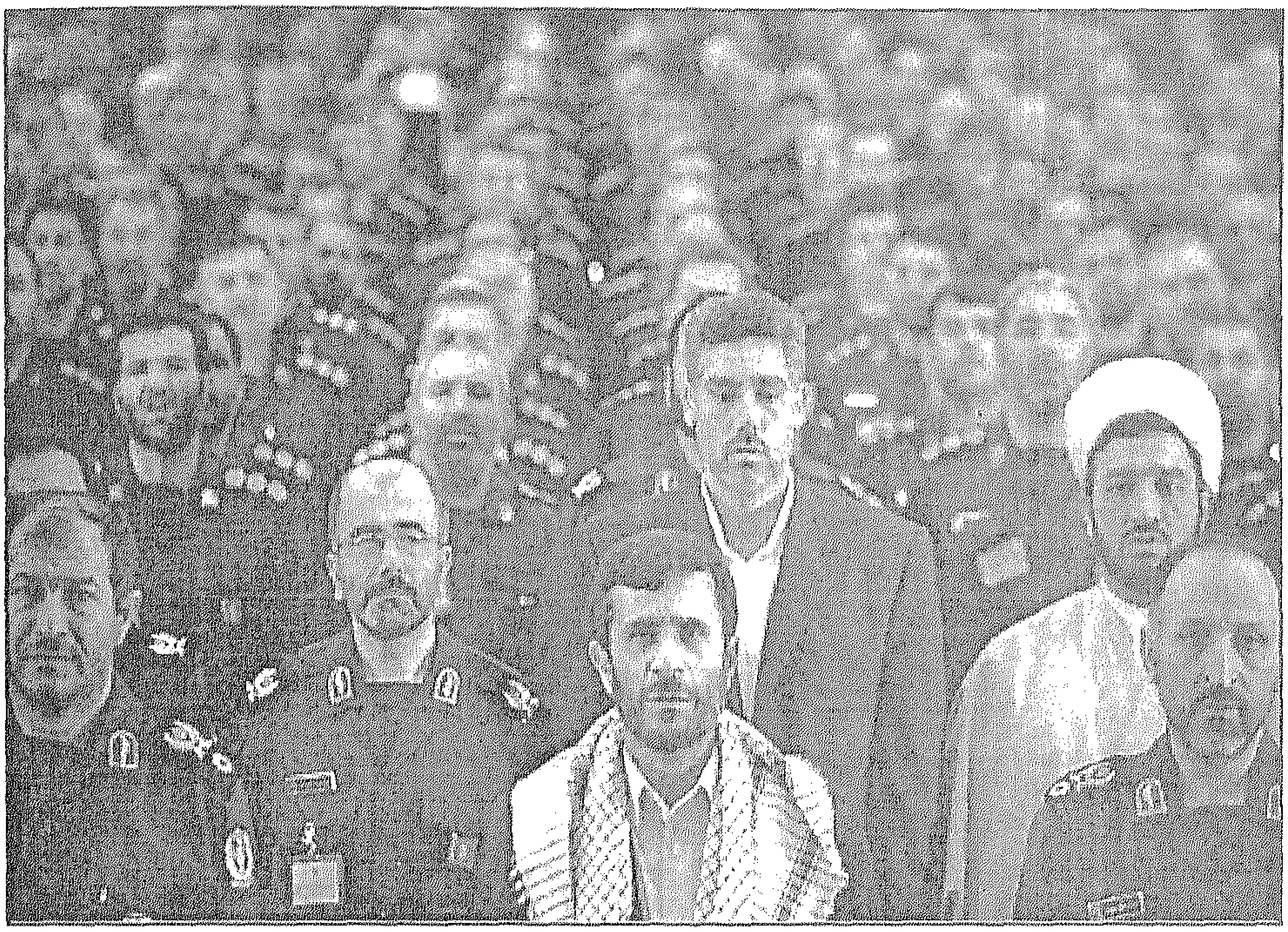

الإيرانيون لا يجمعهم إلا الشيطان الأعظم كما يصفون الأمريكيين

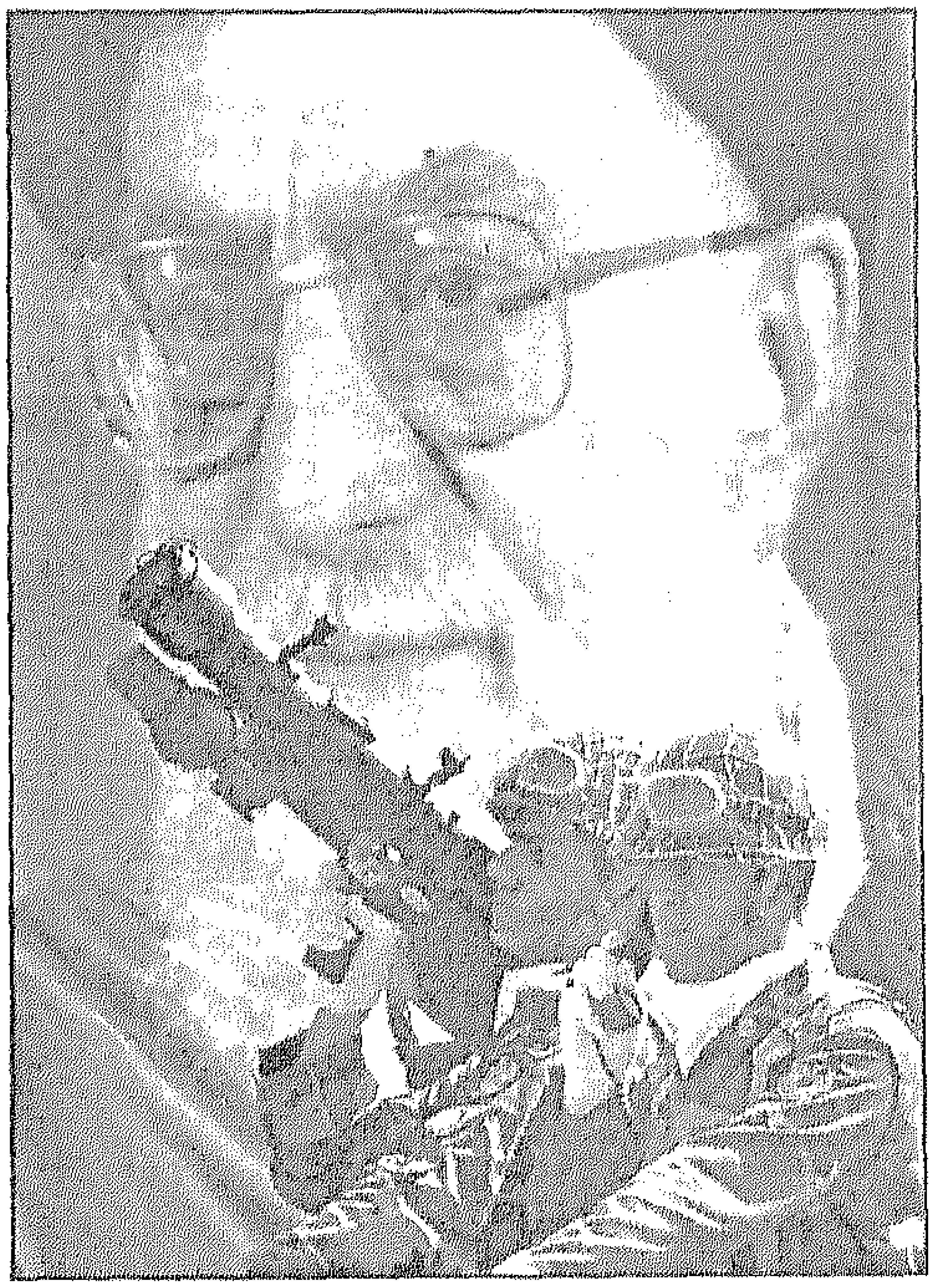

المرشد الأعلي علي خامنئي يتابع
استعراض للقوة للحرس الثوري في طهران

Mr George Bush,
President of the United States of America

For sometime now I have been thinking, how one can justify the undeniable contradictions that exist in the international arena -- which are being constantly debated, specially in political forums and amongst university students. Many questions remain unanswered. These have prompted me to discuss some of the contradictions and questions, in the hopes that it might bring about an opportunity to redress them.

Can one be a follower of Jesus Christ (PBUH), the great Messenger of God,

Feel obliged to respect human rights,
Present liberalism as a civilization model,
Announce one's opposition to the proliferation of nuclear weapons and WMDs,
Make "War and Terror" his slogan,
And finally,
Work towards the establishment of a unified international community -- a community which Christ and the virtuous of the Earth will one day govern,
But at the same time,
Have countries attacked: The lives, reputations and possessions of people destroyed and on the slight chance of the ... of a ... criminals in a village city, or convoy for example the entire village, city or convey set ablaze.
Or because of the possibility of the existence of WMDs in one country, it is occupied, around one hundred thousand people killed, its water sources, agriculture and industry destroyed, close to 180,000 foreign troops put on the ground, sanctity of private homes of citizens broken, and the country pushed back perhaps fifty years. At what price? Hundreds of billions of dollars spent from the treasury of one country and certain other countries and tens of thousands of young men and women -- as occupation troops -- put in harms way, taken away from family and love ones, their hands stained with the blood of others, subjected to so much psychological pressure that everyday some commit suicide ant those returning home suffer depression, become sickly and grapple with all sorts of aliments; while some are killed and their bodies handed of their families.

On the pretext of the existence of WMDs, this great tragedy came to engulf both the peoples of the occupied and the occupying country. Later it was revealed that no WMDs existed to begin with.

Of course Saddam was a murderous dictator. But the war was not waged to topple him, the announced goal of the war was to find and destroy weapons of mass destruction. He was toppled along the way towards another goal, nevertheless the people of the region are happy about it. I point out that throughout the many years of the ... war on Iran Saddam was supported by the West.

Mr President,

You might know that I am a teacher. My students ask me how can theses actions be reconciled with the values outlined at the beginning of this letter and duty to the tradition of Jesus Christ (PBUH), the Messenger of peace and forgiveness.

خطاب أحمدي نجاد إلي بوش في ٧ مايو ٢٠٠٦

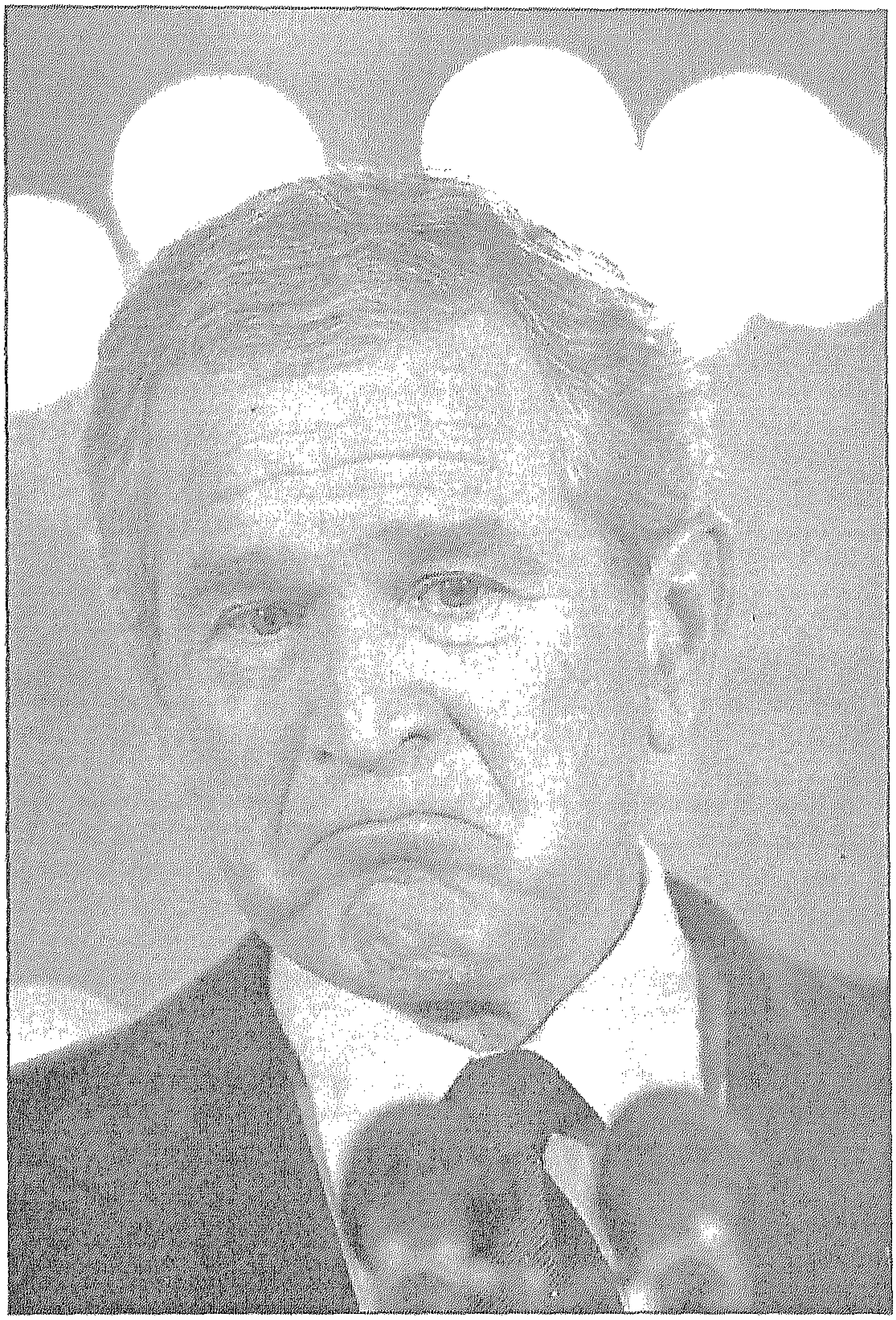

هكذا بدت ملامح بوش و هو يعلن رفضه
لخطاب نجاد الذي دعاه فيه لمناظرة

فهرس الكتاب

إهداء.. 5

مقدمة الناشر 7

تقديم 9

١ الشطرنج السياسي الخفي !! 13

- سوء الفهم المتبادل 13
- شهر العسل المستحيل 18
- إيران دولة مختطفة !! 22
- جمهورية ولاية الفقيه الإسلامية 26
- خامنئي وقواعد اللعبة !! 32
- حرب ولكن بلا نصر !! 36

٢ أحمدي نجاد.. "شاه جديد "بـ "عباءة إسلامية "!! 41

- نفس اسطوانة الخوميني القديمة !! 43
- إعادة عقارب الساعة للوراء !! 49
- الملائكة والشياطين. 53
- عوامل الرفض والاشتراك فى الانتخابات 58
- أزمة حقيقية داخل النظام !! 60
- سياسي يعمل بعقلية الفقيه ! 65

فهـرس الكتـاب

٣ دواء قديم في زجاجة جديدة !! 73

- ما أشبه اليوم بالبارحة !! 75
- النووي الإيراني أصله أمريكي !! 90
- الأمريكان سكبوا البنزين على النار !! 95
- النووي أخطر قضية قومية !! 99
- تعنت الموقف الأمريكي !! 106
- إيران وأطراف النزاع النووي ! 111
- محدودية الخيارات الأمريكية !! 119

٤ حقيقة المطبخ السياسي الإيراني !! 127

- رياح التغيير تهب عاتية !! 129
- خامنئي صاحب الكلمة الأخيرة ولكن !! 133
- الإصلاح حتماً قادم في إيران !! 134

٥ آن الأوان لتغيير التكتيكات مع إيران !! 137

- حمى تسخين الساحة لضرب إيران مستمرة !! 139
- محاولات مستميتة لاستفزاز إيران !! 146
- متى يفيق الساسة الأمريكيون من سباتهم ؟! 148

ملف الصور 155

إيران الخفية

■ هل تعتقدون أن العراق بالنسبة لنا كأمريكيين ورطة؟ انتظروا حتى يذهب بنا المحافظون الجدد للحرب في إيران. هذه هي صيحة التحذير التي يطلقها مؤلف هذا الكتاب من واقع خبرته الطويلة بالشؤون الإيرانية وعضويته في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

ويقول: إن سوء تقدير الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحقيقة ما يجري داخل هذه الدولة، وجهلها بقواعد لعبة(الشطرنج السياسي الإيراني الخفي)، وليست تلك الرقعة التي تظهر على سطح الطاولة، وكذلك دور اللاعبين الرئيسيين فيها هو السبب الأول في عجزها عن التعامل الصحيح معها.

وقيمة الكتاب أنه يقدم الوجه الحقيقي لإيران، لا الوجه الذي يظهر للعالم، مختبأً خلف عشرات الأقنعة، ويشرح لعبة توزيع الأدوار بين رجال السياسة والحكم فيها، والمهمة المكلف بها الرئيس أحمدي نجاد، وكيف جاء به المرشد الأعلى خامنئي ليؤديها في هذا التوقيت بالذات، وكيف يمكنه التخلص منه، إذا حاد عن الخط المرسوم، وكيف أن المتشددين الإيرانيين يستخدمون (الحلم النووي)، و(الشيطان الأعظم) لتجبيه الشعب خلفهم، ومنع التيارات الإصلاحية من قلب نظامهم، وإلغاء ولاية الفقيه، وكيف أنه لو اختفت أمريكا من على الخارطة لبحثوا عن أمريكا جديدة تفاديا للسقوط !

ويرسم المؤلف ملامح اللاعبين الكبار في لعبة الشطرنج السياسي الإيراني الخفي، وخاصة أحمدى نجاد الذي يمثل جيل العائدين من الحرب، وأستاذه خامنئي، والبراجماتي هاشمي رافسنجاني، والإصلاحي محمد خاتمي !!

هذا الكتاب ما هو إلا محاولة ناجحة من جانب مؤلفه لإظهار إيران الحقيقية، التي لا يعرفها العالم، وفي مقدمتهم الأمريكيون، ورئيسهم بوش الذي يقول عنه المؤلف بأنه (أكبر نموذج للفشل في فهم إيران والتعامل معها).

W.Salama 010 15 17 873

Bibliotheca Alexandrina
0673187

I.S.B.N. 977-376-301-3
9789773763015

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة